جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان – كلية التربية
قسم الجغرافيا

تحليل جغرافيّ سياسيّ لتأثير وسائل التواصل الاجتماعيّ في تنمية الإرهاب الفكريّ في الشرق الأوسط العراق أنموذجا

رسالة ماجستير تقدمت بها الطالبة

هدى عادل جبار

إلى مجلس كلية التربية – جامعة ميسان

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الجغرافيا السياسية

بإشراف الأستاذ الدكتور

ضحى لعيبي كاظم السدخان

١٤٤٧هـ ٢٠٢٦م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ
أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة: الآيتان (١١-١٢)

الاهداء

إلى من علموني أن العلم نور . . . وأن الكلمة الصادقة سلاح . . .

إلى والدي الحبيبين، نبض قلبي وسندي في الحياة، دعاؤكما كان زادي في مسيرتي .

إلى روحي العراق، أرض الحضارات، رغم الجراح باقية شامخة .

إلى من كان لي عونا وسندا في كل لحظة ومشاطرة أفراحي وأحزاني . . . إخوتي وأخواتي

إلى من تشرفت بمعرفتهم . . . . الأخوة والأخوات زملاء الدراسة

إلى كل من ساعدني أو وقف إلى جانبي من الزملاء والاصدقاء سواء كان قريب أو بعيد . . .

إلى كل ضحية لفكر مظلم وإلى كل باحث عن الحقيقة وسط الضجيج . . . .

أهدي هذا العمل لعله يكون خطوة نحو وعي أنقى ومستقبل أكثر سلاما . . .

سائلة المولى عز وجل أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والأخرة

الباحثة

الشكر والعرفان

الحمد الله والشكر والثناء له، يا من تبارك في العلا، عليما جباراً رحيماً، الذي تجلت قدرته على جميع المخلوقات الهادي إلى سبل الرشاد الذي أعانني على إنجاز هذا الجهد المتواضع. الصلاة والسلام على أشرف الخلق نبي الرحمة، سيدنا ومعلمنا ومرشدنا حبيبنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم عليه الصلاة والسلام وانا اضع اللمسات الأخيرة لإنجاز هذا الجهد المتواضع أتقدم بالشكر الجزيل والاعتزاز البالغ إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتورة (ضحى لعيبي كاظم السدخان) حفظها الله، لما قدمته من جهد ومتابعة وتوجيهاتها السديدة وصبرها اللامحدود وملاحظات أسهمت في إعداد هذه الرسالة فلها مني جزيل الشكر والاحترام .واتقدم بالشكر إلى رئيس قسم الجغرافية الاستاذ المساعد الدكتور هديل هشام عبد الأمير، والشكر والعرفان إلى أساتذتي في قسم الجغرافية. كما أقدم جزيل الشكر والامتنان إلى المقومين العلمي واللغوي، والشكر موصول إلى اللجنة المكلفة بمناقشة الرسالة كل الاحترام والتقدير لهم. وعرفانا بالجميل أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من مد لي يد العون من زملائي وأصدقائي الذين آزروني في وقت اعداد الرسالة من مصادر ومعلومات، وشكري ومحبتي إلى كل من وقف بجانبي محبا ومتلطفا ولو بكلمة. سائلة المولى عز وجل أن يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه ويمن عليهم بالصحة والعافية.

والله ولي التوفيق . . . .

الباحثة

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة **(تحليل جغرافي سياسيّ لتأثير وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية الإرهاب الفكريّ في الشرق الأوسط العراق انموذجا)** التي تقدم بها الباحثة **(هدى عادل جبار)** تحت اشرافي في قسم الجغرافية، كلية التربية – جامعة ميسان، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الجغرافية.

التوقيع:

الاسم: أ.د. ضحى لعيبي كاظم السدخان

التاريخ:

بناء على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع:

م. د هديل هشام عبد الامير

رئيس قسم الجغرافية

التاريخ: / / ٢٠٢٦

إقرار المقوم اللغوي

أشهد بأنّي قد قرأت هذه الرسالة الموسومة (تحليل جغرافي سياسيّ لتأثير وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية الإرهاب الفكريّ في الشرق الأوسط العراق انموذجا) المقدمة من قبل الباحثة (هدى عادل جبار)، وقد قومتها لغوياً فوجدتها صالحة من الناحية اللغوية وبذلك أصبحت مؤهلة للمناقشة.

التوقيع:

المقوم اللغوي:

الدرجة العلمية:

مكان العمل:

التاريخ: / / ٢٠٢٦

إقرار المقوم العلمي (الأول)

أشـــهد أن الرســـالة الموســـومة (تحليـــل جغرافـــي سياســـيّ لتـــأثير وســـائل التواصـــل الاجتمـــاعي فـــي تنميـــة الإرهـــاب الفكـــريّ فـــي الشـــرق الأوســـط العـــراق انموذجـا) التـــي تقـدم بهـا الباحثـة (هـدى عـادل جبـار) فـي جامعـة ميسـان – كليـة التربية، وقد قومت علميا ووجدتها صالحة للمناقشة.

التوقيع:

المقوم العلمي

الدرجة العلمية

التاريخ: / / ٢٠٢٦

إقرار المقوم العلمي (الثاني)

أشـــهد أن الرســـالة الموســـومة (تحليـــل جغرافـــي سياســـيّ لتـــأثير وســـائل التواصـــل الاجتمـــاعي فـــي تنميـــة الإرهـــاب الفكـــريّ فـــي الشـــرق الأوســـط العـــراق انموذجـا) التـــي تقـدم بهـا الباحثـة (هـدى عـادل جبـار) فـي جامعـة ميسـان – كليـة التربية، وقد قومت علميا ووجدتها صالحة للمناقشة.

التوقيع:

المقوم العلمي:

الدرجة العلمية:

التاريخ: / / ٢٠٢٦

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة بأننا قد اطلعنا على رسالة الباحثة (هدى عادل جبار) الموسومة (تحليل سياسيّ لتأثير وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية الإرهاب الفكريّ في الشرق الأوسط العراق انموذجا) وناقشناها في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا وبتقدير ( ).

التوقيع:

الاسم:

رئيسا:

التاريخ / /٢٠٢٦

التوقيع:

الاسم :

عضوا:

التاريخ / /٢٠٢٦

الاسم:

عضوا:

التاريخ / /٢٠٢٦

الاسم :

عضوا ومشرفا:

التاريخ / /٢٠٢٦

صادق مجلس كلية التربية / جامعة ميسان على قرار لجنة المناقشة.

التوقيع:

الاسم: أ. م. د براق طالب شلش

عميد كلية التربية / جامعة ميسان

التاريخ / /٢٠٢٦

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية الإرهاب الفكريّ في منطقة الشرق الأوسط، مع اعتماد العراق أنموذجا تطبيقيا للتحليل. تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن التحولات التكنولوجية المتسارعة، ولا سيما الانتشار الواسع للمنصات الرقمية، أسهمت في توفير بيئة خصبة لإعادة إنتاج الخطاب المتطرف وتعزيز انتشاره، مستفيدة من هشاشة بعض البنى السياسية والاجتماعية في المنطقة.

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الجغرافيّ السياسي، للكشف عن طبيعة العلاقة بين الفضاء الرقميّ والبيئة المكانية، وتحليل آليات توظيف وسائل التواصل الاجتماعي في نشر الأفكار المتطرفة، واستقطاب الأفراد، وإعادة تشكيل الوعي الجمعي. كما تركز على دراسة التحولات التي شهدتها أدوات الجماعات المتطرفة في انتقالها من الوسائل التقليدية إلى الفضاء الإلكتروني، وما رافق ذلك من تطور في أساليب الدعاية والتجنيد الرقمي.

وقد أظهرت النتائج أن وسائل التواصل الاجتماعي شكّلت ركيزة أساسيّة في استراتيجية الجماعات الإرهابية خلال العقدين الأخيرين، إذ أتاحت لها تجاوز الحدود الجغرافية، وبناء شبكات تواصل عابرة للدول، مستثمرة التقنيات الحديثة في إنتاج المحتوى الإعلامي والتأثير النفسي. ويُعد صعود تنظيم داعش في العراق عام ٢٠١٤ مثالا بارزا على توظيف الفضاء الرقميّ في ترسيخ الإرهاب الفكري، من خلال الدعاية المنظمة، واستهداف الفئات الأكثر عرضة للتأثر، ولا سيما الشباب.

وتخلص الدراسة إلى أن الإرهاب الفكريّ في البيئة الرقمية لم يعد ظاهرة عابرة، بل أصبح تحديا بنيويا يرتبط بالبنية السياسية والاجتماعية والجغرافية للدول، مما يستدعي تبني استراتيجيات شاملة تجمع بين المعالجة الأمنية، والتوعية الفكرية، والتنظيم القانوني للفضاء الإلكتروني، للحد من تنامي هذه الظاهرة في الشرق الأوسط عموما، والعراق على وجه الخصوص.

فهرست المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	ب
الإهداء	ج
الشكر والعرفان	د
إقرار المشرف	هـ
إقرار المقوم اللغوي	و
إقرار المقوم العلمي الأول	ز
إقرار المقوم العلمي الثاني	ح
إقرار لجنة المناقشة	ط
المستخلص	ي
فهرست المحتويات	ك – ن
فهرست الخرائط	ن
فهرست الاشكال	ن
فهرست الجداول	س
فهرست الصور	س
المقدمة	**١ – ٩**
أولاً: مشكلة الدراسة	٣
ثانياً: فرضية الدراسة	٣
ثالثاً: أهميّة الدراسة:	٤
رابعاً: اهداف الدراسة	٤
خامساً: منهج الدراسة	٥
سادساً: هيكلية الدراسة	٥
سابعاً: المفاهيم الاساسية	٥

فهرست المحتويات

الموضوع	الصفحة
ثامناً: الدراسات السابقة	٦
تاسعاً: نظريات التواصل الاجتماعي	٧
عاشراً: الحدود الزمانية والمكانية	٨
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتاريخي للإرهاب الفكري	**١٠ – ٢٦**
أولاً: تعريف الإرهاب	١١
ثانياً: تعريف الإرهاب التكنولوجي	١٣
ثالثاً: الجذور التاريخية لنشأة الارهاب ومراحل تطوره:	١٩
خلاصة الفصل	٢٦
الفصل الثاني: أنواع الإرهاب وادواته وأسبابه في الشرق الأوسط والعراق	**٢٧ – ٥٤**
المبحث الأول: أنواع الإرهاب	٢٨ – ٤٣
أولاً: الإرهاب الإلكتروني	٢٩
ثانياً: الإرهاب المباشر	٤٢
ثالثاً: الإرهاب الدولي غير المباشر (إرهاب الدولة):	٤٣
المبحث الثاني: الإرهاب الفكريّ وادواته وأهدافه وأسبابه	٤٤ – ٥٤
أولاً: تعريف الإرهاب الفكريّ من ناحية الشريعة الإسلامية	٤٤
ثانياً: ادوات الإرهاب الفكري	٤٦
ثالثاً: أسباب الإرهاب الفكري	٤٨
رابعاً: أهداف الإرهاب الفكري	٥٣
خلاصة الفصل	٥٤
الفصل الثالث: العوامل الجيوسياسية الطبيعية والبشرية المؤثرة في انتشار الإرهاب الفكري في العراق عبر وسائل التواصل الاجتماعي	**٥٥ – ٩٠**
المبحث الأول: العوامل الجيوسياسية الخارجية والداخلية والمؤثرة في الإرهاب الفكري	٥٦ – ٦٢

فهرست المحتويات	
الموضوع	**الصفحة**
أولاً: العوامل الخارجية	٥٦
ثانياً: العوامل الداخلية الجيوسياسية المرتبطة بالإرهاب الإلكتروني في العراق	٦١
المبحث الثاني: دور وتأثير العوامل الطبيعية والبشرية في الإرهاب الفكري	٦٣ – ٩٠
أولاً: تأثير ودور العوامل الطبيعية على الإرهاب الفكريّ في العراق	٦٣
ثانياً: تأثير العوامل البشرية على الإرهاب الفكريّ في العراق	٧٠
خلاصة الفصل	٨٩
الفصل الرابع: الدور الجيوسياسي للحكومات والمنظمات الدولية في مكافحة الإرهاب	**٩١ – ١٢٥**
المبحث الأول: الاتفاقيات الدولية والمعاهدات في مكافحة الإرهاب	٩٣ – ١٠٧
أولاً: آليات صياغة وتنفيذ المعاهدات متعددة الأطراف	٩٥
ثانياً: دور المنظمات الدولية (الأمم المتحدة – مجموعة العمل المالي – الإنتربول)	٩٧
ثالثاً: الإطار التاريخي لنشوء الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب	١٠٠
رابعاً: أبرز الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب	١٠٠
خامساً: آليات التنفيذ والتعاون في الاتفاقيات الدولية	١٠٢
سادساً: أمثلة واقعية من العالم العربي والدولي	١٠٤
سابعاً: تحديات تطبيق الاتفاقيات الدولية	١٠٦
المبحث الثاني: دور الحكومات في وضع الخطط الاستراتيجية لمكافحة الإرهاب الإلكتروني على وسائل التواصل الاجتماعي والعراق نموذجًا	١٠٨ – ١٢٥
أولاً: الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب	١٠٩
ثانياً: آليات الحكومات في مقاومة الإرهاب	١١١
ثالثاً: دور الحكومات في وضع الخطط الاستراتيجية لمكافحة الإرهاب مع التركيز على دور وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية الإرهاب الفكريّ (دراسة حالة العراق)	١١٤
رابعا: آليات الحكومات في مقاومة الإرهاب	١١٥

فهرست المحتويات

الموضوع	الصفحة
خامساً: دراسة حالة العراق: تجليات دور وسائل التواصل الاجتماعي في الإرهاب الفكريّ ومقاربة الحكومة العراقية	١١٩
سادساً: ردّ الحكومة العراقية: نقاط القوة والضعف	١٢٠
سابعاً: رؤى مقترحة لتعزيز الرد الرقميّ العراقي	١٢١
أمثلة إضافية على تجليات ونتائج تدخل الحكومة العراقية الرقمي	١٢٣
خلاصة الفصل	١٢٥
الاستنتاجات والمقترحات	١٢٦ – ١٣٠
المراجع والمصادر	١٣١ – ١٤٩
Abstract	B

فهرست الخرائط

الموضوع	الصفحة
خريطة (١) الشرق الأوسط	٩
خريطة (٢) موقع العراق	٦٥
خريطة (٣) خريطة موقع العراق من الشرق الاوسط	٦٩
خريطة (٤) تُظهر التوزيع الجغرافيّ للطوائف في العراق بعد عام ٢٠٠٣	٨٠

فهرست الاشكال

الموضوع	الصفحة
شكل (١) أنواع الإرهاب	٢٩
شكل (٢) الادوات التي تستخدم في الإرهاب	٣١
شكل (٣) اعداد الضحايا المدنيين نتيجة الاعمال الإرهابية في العراق ٢٠٠٥–٢٠٢١	٨٥

فهرست الجداول

الموضوع	الصفحة
جدول (١) طبيعة الحدود الجغرافية وتأثيرها في الإرهاب الفكري	٦٦
جدول (٢) عدد سكان العراق من (٢٠٠٠- ٢٠٢٠)	٧٠
جدول (٣) قوميات المجتمع العراقي والنسبة التقريبية	٧١
جدول (٤) التركيب الديني والطائفي والنسبة التقريبية	٧٢
جدول (٥) أثر الأوضاع السياسية في انتشار الإرهاب الفكري	٧٤
جدول (٦) العلاقة بين العوامل الاقتصادية والإرهاب الفكري	٧٦
جدول (٧) اعداد الضحايا المدنيين نتيجة الاعمال الإرهابية في العراق للسنوات من ٢٠٠٥ – ٢٠٢١	٨٤
جدول (٨) الحصة السوقية والمنصة	٨٥
جدول (٩) منصات التواصل ودورها في الإرهاب الفكري	٨٦

فهرست الصور

الموضوع	الصفحة
صورة (١ و٢) آثار الإرهاب من الضربات في العراق	٢٥

المقدمة

المقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة ثورة رقمية متسارعة، تمثلت في ظهور وسائل التواصل الاجتماعي كقوة مؤثرة في تشكيل الرأي العام، وتوجيه السلوك الجمعي للأفراد والمجتمعات. وقد أصبحت هذه الوسائل منصة مهمة، ليس فقط للتواصل والترفيه، بل أيضاً لترويج الأفكار الأيديولوجية، ومنها الفكر المتطرف. وفي منطقة الشرق الأوسط، التي تتسم بتركيبة سكانية شابة وصراعات متعددة، أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي أداة حيوية في يد التنظيمات الإرهابية التي استغلت هشاشة الدول والصراعات السياسية لنشر الفكر المتشدد. وبرزت وسائل التواصل الاجتماعي كأحد أهم المتغيرات المؤثرة في البيئة الجيوسياسية. فهي لم تعد مجرد وسائط لنقل المعلومات، بل تحولت إلى فضاءات رقمية تُمارس فيها عمليات الاستقطاب الأيديولوجي، وإعادة تأطير الخطاب السياسي.

ويمثل العراق حالة دراسية ذات أهميّة خاصة في هذا الإطار، نظراً لموقعه الجيوسياسي الحساس، وتركيبته المجتمعية المتعددة، والتحولات السياسية والأمنية التي شهدها منذ عام ٢٠٠٣، والتي أفرزت بيئة تتسم بالهشاشة المؤسسية، وتعدد الفاعلين المسلحين وغير المسلحين. وقد تزامن ذلك مع توسع ملحوظ في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بين فئات واسعة من المجتمع، ولا سيما الشباب، ما أوجد تداخلاً معقداً بين الفضاء الجغرافيّ الواقعي والفضاء الرقميّ الافتراضي، وأتاح فرصاً جديدة لتداول الخطابات المتطرفة وانتشارها عبر شبكات عابرة للحدود.

وسائل التواصل الاجتماعي بوصفها مجالاً مكانياً جديداً يعيد توزيع القوة والتأثير، ويعيد رسم خرائط النفوذ الرمزي والثقافي. فخوارزميات هذه المنصات، وأنماط التفاعل الرقمي، وآليات "غرف الصدى"، تسهم في تكوين بيئات فكرية مغلقة تعزز الاستقطاب، وتعيد إنتاج الانقسامات الاجتماعية القائمة في المجال الواقعي. ومن ثم، فإنّ دراسة تأثير هذه الوسائل في تنمية الإرهاب الفكريّ تقتضي مقاربة تحليلية تربط بين العوامل المكانية والسياسية والتكنولوجية، وتفكك العلاقة الجدلية بين البنية الجيوسياسية للدولة وطبيعة الفضاء الرقميّ الذي يتحرك فيه الفاعلون.

وتنبع أهميّة هذه الدراسة من كونها تسعى إلى سد فجوة معرفية في الأدبيات العربية التي غالباً ما تناولت التطرف من منظور أمني أو ديني صرف، دون إدماج البعد الجغرافي–السياسي والرقمي في إطار تحليلي واحد. كما تهدف إلى تقديم فهم معمق لكيفية تفاعل المتغيرات الداخلية في العراق مع البيئة الإقليمية والدولية، عبر وسائط رقمية تُعيد تشكيل الوعي الجمعي وتؤثر في أنماط التفكير والسلوك السياسي.

تتناول هذه الرسالة دراسة التحليل الجغرافيّ السياسيّ الدور الذي تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية الإرهاب الفكري، مع التركيز على العراق كنموذج بارز، نظرًا لما مرّ به من صراعات طائفية وحروب، جعله بيئة خصبة للتطرف عبر المنصات الرقمية.

أولاً: مشكلة الدراسة الرئيسة: ((كيف تؤثر وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية الإرهاب الفكري في الشرق الأوسط العراق أنموذجاً؟))

الإشكاليات الثانوية:

١- كيف نشأ وتطور الإرهاب الفكري في الشرق الأوسط العراق انموذجا؟
٢- ما طبيعة وانماط الإرهاب في الشرق الأوسط والعراق ؟ وما أبرز أدواته واسبابه وكيف تسهم وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز هذه الأنماط وتغذية دوافعها؟
٣- ما العوامل الجغرافية والسياسية التي تجعل من العراق بيئة قابلة لانتشار الفكر المتطرف عبر وسائل التواصل الاجتماعي؟
٤- ما الدور الجيوسياسي للحكومات والمنظمات الدولية في مكافحة الارهاب الفكري؟

ثانياً: فرضية الدراسة الرئيسة:

أن لوسائل التواصل الاجتماعي دورا مؤثرا في تنمية الارهاب الفكري في الشرق الاوسط عموما والعراق خصوصا من خلال اسهامها في نشر الخطاب المتطرف وتعزيز آليات الاستقطاب الايديولوجي.

الفروض الثانوية: وتتمثل بالإجابات على تساؤلات الاشكاليات الثانوية.

١- تُسهم وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية الإرهاب الفكريّ في العراق والشرق الأوسط عبر نقل الخطاب المتطرف وتوسيع انتشاره جغرافيًا، خاصة في البيئات التي تعاني من هشاشة أمنية واجتماعية.
٢- يتفاوت تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الإرهاب الفكريّ بين مناطق الشرق الأوسط، ويُعد العراق من أكثر الدول تأثرًا نتيجة موقعه الجيوبوليتيكي، وتركيبته الاجتماعية المتنوعة، وضعف الضبط السيبراني.

٣- تؤثر الوسائط الرقمية في إعادة تشكيل الخريطة الذهنية للمتلقي عبر تكرار المضامين العنيفة، مما ينعكس على السلوك الجغرافيّ للمجتمعات، ويُغذي النزعات المتطرفة ويعيد إنتاج مساحات التوتر والصراع.

٤- تعاني الدولة من ضعف في أدوات التصدي للجريمة الرقمية والإرهاب الإلكتروني، ما يفسح المجال للجماعات المتطرفة لاستخدام الفضاء الافتراضي كبديل جغرافي للنفوذ، في ظل غياب استراتيجيات أمنية رقمية متكاملة.

ثالثاً: أهميّة الدراسة:

تنبع أهميّة هذه الدراسة من جوانب أساسيّة منها:

١- أكاديمياً: كونها تندمج بين مفاهيم الجغرافية السياسية والدراسات الاعلامية والامنية وتقدم معالجة جديدة للإرهاب من زاوية جغرافية رقمية.

٢- عملياً: تساعد صناع القرار في فهم طبيعة التهديد الرقميّ والتخطيط لسياسات امنية أكثر فعالية في مواجهة الإرهاب الفكري.

٣- جغرافياً: تسهم في تحليل العلاقة بين الانتشار الرقميّ للفكر المتطرف والجغرافيا السياسية للعراق كأنموذج.

رابعاً: أهداف الدراسة:

من أبرز أهداف الدراسة هي:

١- التعرف على مفهوم الارهاب الفكري وبيان نشأته وتطوره في الشرق الأوسط والعراق.

٢- تحليل طبيعة وأنماط الارهاب الفكري وأبرز ادواته واسبابه في العراق.

٣- دراسة دور وسائل التواصل الاجتماعي في نشر الفكر المتطرف وآليات التأثير الرقمي.

٤- الكشف عن العوامل الجغرافية والسياسية التي تساعد على انتشار الإرهاب الفكري في العراق عبر الفضاء الالكتروني.

٥- توضيح الدور الجيوسياسي للحكومات والمنظمات الدولية في مكافحة الارهاب الفكري والحد من انتشاره.

٦- تقديم مجموعة من النتائج والمقترحات التي تسهم في وضع حلول عملية لمواجهة الارهاب الفكري عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

خامساً: منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي ومنهج تحليل القوة من خلال تحليل الفضاء الرقميّ كامتداد للفضاء الجغرافيّ والارتباط بين النشاط الاعلامي المتطرف والمحددات الجغرافية السياسية في العراق.

سادساً: هيكلية الدراسة:

تتضمن الدراسة المستخلص والمقدمة واربع فصول، اهتم الفصل الأول بالاطار المفاهيمي والتأريخي للإرهاب، تناول الفصل الثاني أنواع الإرهاب وادواته وأسبابه في الشرق الأوسط والعراق ضمن مبحثين، تضمن المبحث الاول أنواع الإرهاب (الإرهاب الإلكتروني، الإرهاب المباشر، والإرهاب غير المباشر) اما المبحث الثاني تناول الإرهاب الفكريّ (ادواته، أسبابه، أهدافه، خصائصه). اما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة العوامل الجيوسياسية المؤثرة في انتشار الإرهاب الفكري في العراق عبر وسائل التواصل الاجتماعي، قسم على مبحثين تناول المبحث الاول العوامل الجيوسياسية الداخلية والخارجية المؤثرة في الإرهاب الفكري، والمبحث الثاني دور وتأثير العوامل الطبيعية والبشرية في تنمية الإرهاب الفكري. اما الفصل الرابع استعرض الدور الجيوسياسي للمنظمات الدولية والحكومات في مكافحة الإرهاب وقسم ايضا إلى مبحثين تضمن المبحث الاول الاتفاقيات الدولية والمعاهدات في مكافحة الإرهاب، والمبحث الثاني أخذ دور الحكومات في وضع الخطط الإستراتيجية لمكافحة الإرهاب الإلكتروني على وسائل التواصل الاجتماعي في العراق انموذجا. فضلا عن الاستنتاجات والتوصيات والمستخلص باللغة الانكليزية

سابعاً: المفاهيم الأساسيّة

١- الجغرافيا السياسية: العلم الذي يدرس تأثير العوامل الجغرافية في القوة السياسية وسلوك الدولة والفاعلين.

٢- وسائل التواصل الاجتماعي: تطبيقات إلكترونية تتيح التفاعل السريع ونشر المحتوى مثل فيس بوك، اكس (تويتر)، تيلغرام، يوتيوب.

٣- الإرهاب الفكري: نمط من الإرهاب القائم على نشر أفكار متطرفة تؤدي إلى العنف أو تحرض عليه فكرياً أو دينياً.

ثامناً: الدراسات السابقة

فيما يلي عرضٌ لأبرز الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين وسائل التواصل الاجتماعي والإرهاب الفكريّ ضمن أطر جغرافية أو سياسية أو إعلامية، مع التركيز على الأبعاد الجغرافية السياسية وتأثيراتها في العراق والشرق الأوسط: –

١- **دراسة مروة فوزي (٢٠١٩)**[١]: "دور الإعلام الرقميّ في تشكيل وعي الشباب العربي: دراسة حالة العراق وسوريا" أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

استخدمت هذه الدراسة المنهج المسحي لقياس مدى تعرض الشباب لمحتوى متطرف على الفيسبوك واليوتيوب. بيّنت النتائج أن الإعلام الرقميّ يُستخدم لتوجيه خطاب الكراهية وتغذية الانقسام الطائفي، خاصة في مناطق النزاع. وأوصت الدراسة بوضع استراتيجيات توعية رقمية تستهدف الفئات الشابة.

٢- **دراسة هبة الزبيدي (٢٠٢٠)**[٢]: "خطاب الجماعات المتطرفة عبر الإنترنت: دراسة تحليلية لخطاب داعش الإلكتروني" رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب.

أجرت هذه الدراسة تحليلًا لغويًا لعينات من بيانات داعش على الإنترنت كما ركزت على اللغة الرمزية والدينية المستخدمة في التأثير على المتلقين. وبيّنت كيف يُعاد تشكيل الجغرافيا والهوية من خلال خطاب افتراضي يروج لفكرة الأمة المتطرفة العابرة للحدود.

٣- **دراسة عبد العزيز العامري (٢٠٢١)**[٣]: "وسائل التواصل الاجتماعي وتنامي الفكر المتطرف في منطقة الخليج"، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، كلية الإعلام.

ركزت الدراسة على دور الفضاء الرقميّ في تهيئة بيئة حاضنة للتطرف، وخاصة من خلال تويتر ويوتيوب. وأوضحت كيف تستغل الجماعات المتطرفة الشعور بالتهميش السياسيّ لتجنيد الشباب

---

(١) مروة فوزي، "دور الإعلام الرقميّ في تشكيل وعي الشباب العربي: دراسة حالة العراق وسوريا" أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،(٢٠١٩).

(٢) هبة الزبيدي (٢٠٢٠) "خطاب الجماعات المتطرفة عبر الإنترنت: دراسة تحليلية لخطاب داعش الإلكتروني" رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الآداب.

(٣) عبد العزيز العامري (٢٠٢١): "وسائل التواصل الاجتماعي وتنامي الفكر المتطرف في منطقة الخليج"، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، كلية الإعلام.

وقد اعتمدت الدراسة على تحليل محتوى رقمي لعينة من الخطابات المتطرفة. وخلصت إلى أن منصات التواصل أصبحت بديلاً للمنابر التقليدية في نشر الفكر المتطرف.

٤- **دراسة كريم جبار الشمري (٢٠٢٢)**[١]: "الإرهاب الرقميّ في العراق: الجغرافية السياسية للتهديدات الإلكترونية"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الجغرافية.

تناولت الدراسة العلاقة بين التنظيمات الإرهابية في العراق والفضاء الرقميّ من منظور جغرافي استخدمت الدراسة تحليلًا مكانيًا لحساب توزع المنشورات المتطرفة وفقاً للمحافظات. وخلصت إلى أن هناك تداخلاً بين مناطق الضعف الأمني والانتشار الرقميّ للتطرف، مما يؤكد أهميّة البعد المكاني في فهم ظاهرة الإرهاب الفكري.

٥- **دراسة أنور الجبوري (٢٠٢٣)**[٢]: "تحولات الجغرافية السياسية في ظل الفضاء السيبراني: دراسة في الأمن المعرفي" أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، كلية العلوم السياسية.

حللت الدراسة التحولات التي أحدثتها المنصات الرقمية في إعادة رسم خطوط النفوذ الجغرافي، مشيرة إلى أن الأمن السيبراني أصبح مكوناً أساسيّاً في الأمن القومي. وناقشت الدراسة كيف تنتقل الصراعات من الأرض إلى الفضاء الرقمي، حيث يتم الاستقطاب الفكريّ والتعبئة السياسية.

تاسعاً: نظريات التواصل الاجتماعي

تعتمد هذه الدراسة على عدد من النظريات التي تفسر تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية الإرهاب الفكريّ ضمن السياق الجغرافيّ السياسي، وهي كالتالي:

١- نظرية الفضاء العام الرقميّ (Digital Public Sphere Theory): تُشير إلى أن وسائل التواصل أصبحت فضاءً عاماً بديلاً، يُستخدم في التعبير عن الرأي وتكوين الهويات، ولكن أيضاً تُستغل من قبل الجماعات المتطرفة للتأثير على الجمهور ونشر الفكر المتشدد في مناطق تعاني من هشاشة سياسية وأمنية مثل العراق.

---

(١) كريم جبار الشمري (٢٠٢٢): "الإرهاب الرقميّ في العراق: الجغرافية السياسية للتهديدات الإلكترونية"، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الجغرافية.

(٢) انور الجبوري (٢٠٢٢)، "تحولات الجغرافية السياسية في ظل الفضاء السيبراني: دراسة في الأمن المعرفي" أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، كلية العلوم السياسية

٢- نظرية الاستخدامات والإشباعات (Uses and Gratifications Theory): توضح كيف أن الأفراد يلجؤون إلى وسائل التواصل لإشباع حاجاتهم النفسية والاجتماعية. في بيئات الصراع مثل العراق، يصبح هذا الاستخدام مدخلاً للخطاب المتطرف الذي يخاطب مشاعر الانتماء أو الانتقام.

٣- نظرية فجوة المعرفة (Knowledge Gap Theory): تفترض أن المجتمعات التي تعاني من ضعف التعليم والبنية التحتية الرقمية تكون أكثر عرضة لتصديق المعلومات المضللة، ما يعزز فرص انتشار الفكر الإرهابي في المناطق الطرفية أو الفقيرة.

٤- نظرية المكان الافتراضي (Virtual Space Theory): تُبرز أن الفضاء الرقميّ يُعد مكاناً رمزياً واجتماعياً تتفاعل فيه الجماعات المختلفة. وقد شكلت الجماعات الإرهابية ما يشبه "الخلافة الرقمية" التي تتجاوز الجغرافيا السياسية للدولة.

٥- نظرية الحرب الناعمة (Soft War Theory): تُوضح كيف تُستخدم الأدوات الرقمية في نشر التأثير الفكريّ والثقافي، من خلال حملات دعائية وإعلامية قوية، تشكل جزءاً من حرب رمزية ضد الدولة والمجتمع.

٦- نظرية الجيوبولتيك الإعلامي (Media Geopolitics): تُركز على أن الإعلام تحول إلى سلاح جيوسياسي، تستخدمه الجماعات الإرهابية لإعادة تشكيل الفضاءات السياسية والنفوذ في المناطق المتنازع عليها.

٧- نظرية الأمننة (Securitization Theory): تُفسر كيف تتحول بعض الخطابات الإعلامية إلى تهديدات أمنية فعلية، حيث تقوم الجماعات الإرهابية بإعادة تشكيل المخاوف الأمنية في وعي الجماهير عبر المحتوى الرقمي.

٨- نظرية الموجة الخامسة للإرهاب (The Fifth Wave of Terrorism): تُشير إلى أن الإرهاب الرقميّ يمثل موجة جديدة من الإرهاب تعتمد على التقنيات الرقمية في التجنيد والتخطيط والدعاية، والعراق يعد من أبرز الدول المتأثرة بهذه الموجة.

عاشراً: الحدود الزمانية والمكانية:

١- تمثلت الحدود الزمانية للدراسة بالمدة (_٢٠٠٥- ٢٠٢٠).

٢- الحدود المكانية : الموقع الجغرافيّ للعراق كما مبين في الخريطة(١) اذ يقع العراق في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، متد العراق بين دائرتي عرض ٢٩° و ٣٧° شمال خط الاستواء تقريباً. ويقع بين خطي طول ٣٨° و ٤٨° شرق خط غرينتش تقريباً.

خريطة (١) موقع العراق

المصدر: وزارة الموارد المائية، المديرية العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط، خارطة العراق الإدارية، مقياس (١:١٠٠٠,٠٠٠)، بغداد، ٢٠٢٠.

الفصل الأوّل

الإطار المفاهيميّ والتاريخيّ للإرهاب الفكري

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والتاريخي للإرهاب الفكري

الإرهاب الفكريّ ليس ظاهرة حديثة، بل له جذور تاريخية تعود إلى العصور القديمة، حيث سعت الجماعات إلى السيطرة على الفكر والتأثير في المجتمعات لتحقيق أهداف سياسية أو دينية. مع ظهور التكنولوجيا الحديثة، وتحديدًا وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت، أصبح بإمكان هذه الجماعات نشر أفكارها بشكل أسرع وأوسع، مستهدفة العقول والشباب على نطاق واسع. دراسة هذه الظاهرة من منظور الجغرافيا السياسية تساعد على فهم تأثير البيئة السياسية والمكانية في انتشار الإرهاب الفكري.

أولاً: تعريف الإرهاب

هو استخدام العنف أو التهديد به لتحقيق أهداف سياسية أو دينية أو اجتماعية. يشمل الإرهاب العمليات المسلحة، الهجمات الانتحارية، والخطف، وأشكال أخرى من الضغط على الحكومات والشعوب، لقد شهدت العقود القليلة الماضية زيادة في الدراسات والأبحاث المتعلقة بالإرهاب. وبالرغم من أن تعريف الإرهاب أثبت أنه قضية مثيرة للجدال إلى حد كبير، إلا أن هناك بعض الاتفاق بين الأكاديميين على أن المصطلح قابل للتغيير بدرجة كبيرة، وبالتالي فهو مفتوح للعديد من التعريفات والتفسيرات المختلفة[١] وللإرهاب عدد من المفاهيم منها[٢]:-

يعرف أنه فعل يُرتكب "كليًا أو جزئيًا لغرض أو هدف أو قضية سياسية أو دينية أو أيديولوجية" بقصد ترهيب الجمهور"، فيما يتعلق بأمنه، بما في ذلك أمنه الاقتصادي، أو إجبار شخص أو حكومة أو منظمة محلية أو دولية على القيام بأي عمل أو الامتناع عن القيام به". تشمل الأنشطة المعترف بها على أنها إجرامية في هذا السياق الموت والأذى الجسدي باستخدام العنف؛ وتعريض

(١) الجمعية العامة للأمم المتحدة (٩ ديسمبر ١٩٩٤). "٦٠/٤٩: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي". وثيقة الأمم المتحدة A/Res/٦٠/٤٩. مؤرشف من الأصل في ١٦ يونيو ٢٠١٩. إن الجمعية العامة، إذ تذكر قرارها ٥١/٤٦ المؤرخ ٩ ديسمبر ١٩٩١ وقرارها ٤١١/٤٨ المؤرخ ٩ ديسمبر ١٩٩٣، الملحق: إعلان بشأن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي.

(٢) شميد، أليكس ب. (٢٠١٣). "تعريف الإرهاب"، دليل روتليدج لأبحاث الإرهاب، كتيبات روتليدج (نُشر لأول مرة في طبعة غلاف ورقي). لندن نيويورك: مجموعة روتليدج، تايلور وفرانسيس. ص ٨٦-٨٧.

حياة شخص للخطر؛ والمخاطر التي تهدد صحة وسلامة الجمهور؛ وإلحاق أضرار جسيمة بالممتلكات؛ والتدخل أو تعطيل الخدمات أو المرافق أو الأنظمة الأساسيّة.

١. يُعرَّف الإرهاب بأنه يتألف من مجموعة أنشطة "تنطوي على أعمال خطيرة على حياة الإنسان تشكل انتهاكاً للقوانين الجنائية للدول"، تهدف إلى[١]:-

أ- ترهيب أو إكراه السكان المدنيين،

ب- التأثير على سياسة الحكومة عن طريق الترهيب،

ج- زعزعة استقرار أو تدمير الهياكل السياسية أو الدستورية أو الاقتصادية أو الاجتماعية الأساسيّة لبلد أو منظمة دولية بشكل خطير. تشمل الأنشطة التي يمكن اعتبارها إرهابية في هذا الإطار الهجمات على الأشخاص مما يؤدي إلى الموت أو الاختطاف أو أخذ الرهائن وتدمير واسع النطاق لمرفق حكومي أو عام.

٢. ويعرف بانه: "القتل المتعمد للأشخاص الأبرياء، بشكل عشوائي، لنشر الخوف بين السكان بأكملهم وإجبار قادتهم السياسيين على التصرف"[٢].

٣. ويعرف بانه "الاستخدام المنظم للعنف لمهاجمة غير المقاتلين (الأبرياء بمعنى خاص) أو ممتلكاتهم لأغراض سياسية"[٣]، "الاستخدام المتعمد للعنف، أو التهديد باستخدامه، ضد أشخاص أبرياء، بهدف ترهيب بعض الأشخاص الآخرين لحملهم على اتخاذ مسار عمل لم يكونوا ليتخذوه لولا ذلك"[٤].

٤. ويعرف ايضا بأنه "استخدام القوة أو العنف أو التهديد باستخدام القوة أو العنف لتغيير سلوك المجتمع ككل من خلال إثارة الخوف واستهداف أجزاء معينة من المجتمع من أجل التأثير على المجتمع بأكمله"[٥].

---

(١) شميد، أليكس ب. (٢٠٠٤). "الإرهاب – مشكلة التعريف"، مجلة القانون الدولي، العدد ٣٦، المجلد ٢، جامعة كيس ويسترن ريزيرف، كلية الحقوق، ص٩٣.

(٢) مايكل والزر، ٢٠٠٢و ماكي، روبرت (٢٠ نوفمبر ٢٠٠٩). "هل يمكن أن يصبح الجنود ضحايا للإرهاب؟". نيويورك تايمز. مؤرشف من الأصل في ١٢ يونيو ٢٠١١. تم الاسترجاع في ١١ يناير ٢٠١٠.

(٣) كودي، سي إيه جيه (٢٠٠٤). "تعريف الإرهاب". في بريموراتز، إيغور (محرر). الإرهاب: القضايا الفلسفية. بازينجستوك: بالجريف ماكميلان. رقم ١-١٨١٦-٤٠٣٩-١-٩٧٨ ISBN.

(٤) شميد، أليكس ب. (٢٠١٣)، مصدر سابق، ص٩٢.

(٥) جاريسون، آرثر هـ. (٢٠٠٤). "تعريف الإرهاب: فلسفة القنبلة، والدعاية بالفعل والتغيير من خلال الخوف والعنف". دراسات العدالة الجنائية. ١٧ (٣): ٢٥٩-٢٧٩. doi: ١٠,١٠٨٠/ ١٤٧٨٦٠١٠٤٢٠٠٠٢٨١١٠٥ . ISSN ١٤٧٨-S٦٠١ . CID ٢X١٤٤٢٢٣٧٤٨

٥. "الاستخدام المتعمد أو التهديد باستخدام العنف من قبل الأفراد أو الجماعات دون الوطنية لتحقيق هدف سياسيّ أو اجتماعي من خلال ترهيب جمهور كبير يتجاوز الضحايا المباشرين".

٦. "مبدأ حول الفعالية المفترضة لشكل أو تكتيك خاص من العنف السياسيّ القسري المولد للخوف، ممارسة تآمرية لعمل عنيف مدروس وواضح ومباشر دون قيود قانونية أو أخلاقية، يستهدف بشكل أساسيّ المدنيين وغير المقاتلين، ويُمارس من أجل تأثيراته الدعائية والنفسية على مختلف الجماهير وأطراف الصراع"[١].

ثانياً: تعريف الإرهاب التكنولوجي

الإرهاب التكنولوجي: هو استخدام التكنولوجيا ووسائل الاتصال الرقمية، وخاصة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، لنشر الأفكار المتطرفة والتأثير على العقول بهدف تجنيد الأفراد أو تغيير قناعاتهم الفكرية أو دفعهم نحو العنف والتطرف. يعدّ الإرهاب التكنولوجي أحد أخطر أشكال الإرهاب الحديث، إذ يعتمد على الفضاء الإلكتروني كوسيلة لبث الدعاية المتطرفة، وترويج الأيديولوجيات الإرهابية، وبناء شبكات فكرية مغلقة تغذي الكراهية والانقسام الديني أو القومي أو السياسي[٢].

وتختلف الآراء حول اعطاء مفهوم للإرهاب بشكل نهائي كي يعتمد اساس المفهوم الا ان لكل مجموعة متنوعة من الجماعات والأفراد الذين لديهم مصلحة راسخة في الإرهاب، وقد قاموا بتعريف المصطلح بالشكل الذي يناسب تحيزاتهم أو وجهات نظرهم. وتشمل هذه المنظمات والتحالفات بين الدول، والأكاديميين والباحثين، والمهن القانونية، والمهن الصحية، ووكالات مكافحة الإرهاب وإنفاذ القانون، والحكومات التي ترغب في حماية مواطنيها، والحكومات التي ترغب في قمع مواطنيها، والجماعات الإرهابية ووسائل الإعلام. ولكل منها أجندة مختلفة، حتى داخل مجموعاتها، وبالتالي فمن غير المرجح أن يكون هناك اتفاق على تعريف مشترك للإرهاب. وسوف يكون لهذا عواقب جيو-اجتماعية وجيوسياسية[٣]:-

---

(١) ساندلر، تود (٢٠١٠). "الإرهاب والسياسة: مقدمة". مجلة حل النزاعات. العدد ٥٤، ٢٠٢٣، ص٣١٧.

(٢) خالد ظاهر عبد الله المطيري، دور التشريعات الجزائية في حماية الامن السيبراني بدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة البحوث الفقهية والقانونية ، العدد ٣٨، تموز ، ٢٠٢٢، ص ٩٧٥.

(٣) Schmid, Alex P. (٢٠١١). "The Definition of Terrorism". The Routledge Handbook of Terrorism Research. Routledge. ISBN:٩٧٨-٠-٢٠٣-٨٢٨٧٣-١p.٣٧.

١- **تعريف الأمم المتحدة:** إن الإرهاب ظاهرة دولية، ذلك أن قيادة الجماعات الإرهابية والسيطرة عليها، وتجنيد أعضائها وتدريبهم، والعمليات النشطة التي يقومون بها، والجمهور المستهدف من الممكن أن يتم تحديده في بلدان مختلفة، وبالتالي فإنّ التدابير المناهضة للإرهاب لن تكون فعّالة إلا إذا تعاونت كل الدول في الاتفاق على خصائص الجماعات الإرهابية وأنشطتها. والاتفاق على تعريف مشترك للإرهاب من شأنه أن يشكل خطوة نحو التعاون العالمي في منع الإرهاب. ولقد حاولت الأمم المتحدة دون جدوى التوصل إلى اتفاق عالمي بعد (مذبحة ميونيخ)[*] في عام ١٩٧٢. وكانت بعض الدول، وخاصة في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، غير راغبة في وصف الجماعات بالإرهابية إذا كانت تتعاطف مع أهدافها، وذلك بسبب الجوانب المهينة التي ينطوي عليها هذا الوصف. كما تعاطف الغرب مع الجماعات التي ارتكبت أنشطة إرهابية. فقد دعمت إدارة ريغان ميليشيات الكونترا في نيكاراجوا، كما كان هناك دعم غربي للمؤتمر الوطني الأفريقي في جنوب أفريقيا في منتصف ثمانينيات القرن العشرين عندما كانت أفعالها إرهابية. ومن المؤكد أن التعريف العالمي للإرهاب سوف يحدد الإرهاب بصرف النظر عن أهداف الجماعة. وكما ذكرت لويز ريتشاردسون[١] "إن شرعية الأهداف التي تسعى إليها (مجموعة ما) أو عدم شرعيتها يجب أن تكون غير ذات صلة بما إذا كانت المجموعة (مُعرَّفة) كجماعة إرهابية" و"لذا فإنّ الإرهابي ليس مناضلاً من أجل الحرية والإرهابي ليس من رجال حرب العصابات. فالإرهابي هو إرهابي، بغض النظر عن الهدف الذي يحاول تحقيقه أم لا، وبغض النظر عن الحكومة التي يحاول تغييرها أم لا"، ومع ذلك فقد سعت الأمم المتحدة من أجل تقديم تعريف مقبول من قبل جميع الدول. واعتمدت عام ٢٠٠١، من خلال قمع الهجمات الإرهابية بالقنابل عن طريق الاتفاقية الدولية، على الرغم من أنها لم تتمكن من تعريف كلمة "إرهابي". ولم تغط الاتفاقية سوى جانب واحد صغير للغاية من الإرهاب، وأصدرت مسودة تعريف مؤقتة عام ٢٠٠١. وهي تقلل من أهميّة المبررات السياسية وتدرج أعمال العنف على أنها إرهاب إذا كانت "تؤدي أو من

(*) عملية ميونيخ هي عملية احتجاز رهائن اسرائيليين حدثت أثناء دورة الأولمبياد الصيفية المقامة في ميونيخ في ألمانيا من ٥الى ٦ سبتمبر سنة ١٩٧٢ نفذتها منظمة أيلول الأسود وكان مطلبهم الافراج عن ٢٣٦ معتقلا في السجون الاسرائيلية معظمهم من العرب بالإضافة الى كوزو أوكاموتو من الجيش الأحمر الياباني. انتهت العملية بمقتل ١١ رياضيا اسرائيليا و٥ من منفذي العملية الفلسطينيين وشرطي وطيار مروحية ألمانيين. المصدر https://ar.wikipedia.org/wiki/%D٨B%٩D٨٥%٩D٨٤%٩D٨٩A%D٨A٩_%D٨٥%٩D٨٩A%D٨٨%٩D٨٦%٩D٨AE_ ١٩٧٢

(١) شميد، أليكس ب. مصدر سابق.

المرجح أن تؤدي إلى خسارة اقتصادية كبيرة، عندما يكون الغرض من السلوك، بطبيعته أو سياقه، ترهيب السكان، أو إجبار حكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل أو الامتناع عن القيام به". وفي عام ٢٠٠٧، تحولت إلى تعريف أكاديمي توافقي[١].

٢- **الباحث الأكاديمي:** يرغب الباحثون والطلاب الأكاديميون في مجال الإرهاب في الانضباط الفكريّ للتعريف لتمكينهم من التركيز على موضوع محدد. وهذا من شأنه أن يسهل التواصل بين الباحثين ومنظماتهم ومأسهمتهم في تدابير مكافحة الإرهاب في المجتمع إذا استخدموا لغة وتعريفات مشتركة، اذ تؤكد معظم التعريفات الأكاديمية على الجمع بين العنف والسياسة وعلم الاجتماع وعلم النفس، ويشمل ذلك التهديد بالعنف بالإضافة إلى العنف الفعلي، اذ ستخدم والتر لاكوير التعريف البسيط والواسع "الإرهاب هو الاستخدام غير المشروع للقوة لتحقيق هدف سياسيّ من خلال استهداف الأبرياء"[٢].

أ- إنه عمل من أعمال العنف ينتج ردود فعل عاطفية غير متناسبة واسعة النطاق مثل الخوف والقلق والتي من المرجح أن تؤثر على المواقف والسلوك.

ب- العنف منهجي وغير قابل للتنبؤ به وعادة ما يكون موجهاً ضد أهداف رمزية.

ج- ينقل العنف رسائل وتهديدات من أجل التواصل والحصول على السيطرة الاجتماعية.

٣- **الحقوقيين:** إن مهنة المحاماة ترغب في إيجاد تعريف يمكن استخدامه في مقاضاة المتهمين بالإرهاب وإدانتهم بنجاح. ومن الأسهل على المتهم بالإرهاب الدفاع عن نفسه أو تقديم استئناف إذا كانت الجرائم محددة بشكل غامض، ويمكن إجراء الملاحقات القضائية في اغلب الدول بموجب القانون ويؤكد هذا القانون على الخطر الذي يهدد حياة الإنسان، ويغطي البنية الأساسيّة الحيوية والموارد الرئيسية، ولكنه يشمل أيضًا الجوانب النفسية والسياسية، إن التعريف القانوني الدقيق للإرهاب مهم للمجتمع وللحكم لتمكين التحقيق الناجح وملاحقة الإرهابيين في إطار النظام القضائي القائم.

---

(١) U.S. Code § ٢٦٥٦f – Annual country reports on terrorism". LII / Legal Information Institute. (بالإنجليزية) Archived from the original on ٢٠١٩-١١-٢٨. Retrieved ٢٠١٩-٠٣-١٠.

(٢) والتر لاكوير، الإرهاب الاجتماعي وتاثيره في تفكك الدول الهشة، مترجم اسو سلوان، باريس، ٢٠١٨، مجلة دراسات سياسية، ص ١١٤.

٤- **الحكومات والأحزاب السياسية:** هناك سببان يجعلان السياسيين أو الحكومات يولون أهميّة كبيرة لتعريف الإرهاب[١]:

أ- إن هذه السياسة يمكن أن تستخدم في المقام الأول لأغراض العلاقات العامة أو "التضليل" لإقناع الناخبين بأنهم يتخذون الخطوات المناسبة لمكافحة الإرهاب، وكسب القبول بالقوانين أو التدابير الأكثر قسوة مما قد يتم قبوله لأي غرض آخر. ومن الأمثلة على ذلك استخدام الرئيس جورج دبليو بوش لتعبير "الحرب على الإرهاب" الذي يصنف الإرهابيين باعتبارهم أعداء عسكريين تقليديين ويشرعن العمل العسكري التقليدي بدلاً من تدابير مكافحة الإرهاب التي يمكن أن يفسرها الناخبون الأميركيون على أنها "ناعمة للغاية". وقد تحولت إدارة أوباما من الجيش إلى مكافحة الإرهاب، ومنذ ذلك الحين اتُهمت بأنها "ناعمة للغاية"، كما طمأنت الحكومات الفيدرالية الأسترالية عامة الناس بشأن جهودها لمكافحة الإرهاب، وخاصة لأنها تدرك أن الأصوات سوف تضيع إذا كان هناك تصور بأن الحكومات تفعل خلاف ذلك.

إن من الفوائد الجانبية التي تعود على الحكومات هي الفرصة لإصدار قوانين أكثر قمعاً مما هو الحال عادة. وقد تكون هذه القوانين موجهة إلى الإرهاب ولكنها غالباً ما تكون واسعة النطاق أو تدخلية بما يكفي لزيادة سلطة الحكومة بشكل عام. ويصبح المواطنون أكثر تقبلاً لفقدان الحقوق المدنية الفردية باسم مكافحة الإرهاب. إن إساءة استخدام الحكومة هي رد فعل مبالغ فيه للإرهاب وقد يتبعها رد فعل عنيف من جانب المواطنين. ومن بين أهداف العمل الإرهابي التعجيل برد فعل غير مناسب من جانب الحكومات. ويمكن أن تساعد التعريفات الصادقة للإرهاب من قبل الساسة في طمأنة وتثقيف الجمهور والحفاظ على حقوقهم المدنية.

ب- يمكن للحكومات والسياسيين استخدام تعريفات الإرهاب لقمع أو إرهاب أو شيطنة خصومهم أو المدنيين أو الهيئات السياسية أو الأديان. ويحدث هذا في أغلب الأحيان في الدول الاستبدادية، ولكنه حدث في الدول الديمقراطية، ومن الأمثلة على ذلك استخدام خليج غوانتانامو لعزل الأفراد عن النظام القانوني العادي في الولايات المتحدة من خلال تعريفهم بالإرهابيين. وهناك العديد من الأمثلة على

---

(١) Williamson, Myra (٢٠٠٩). Terrorism, war and international law: the legality of the use of force against Really aj ٢٠٠١. Ashgate Publishing .P٣٨ .ISBN:٩٧٨-٠-٧٥٤٦-٧٤٠٣-٠ . مؤرشف من الأصل في ٢٠٢٠-٠١-٢٤.

تحريف التعريف من قبل الدول الاستبدادية، مثل وصف مقاتلي المقاومة الفرنسية واليونانية بأنهم "إرهابيون" من قبل ألمانيا النازية، ووصف المدنيين السوريين في مارس/آذار ٢٠١٢ بأنهم "إرهابيون" من قبل الرئيس السوري بشار الأسد بينما يتم قتلهم على يد عملاء الحكومة السورية كما إن إساءة استخدام تعريف الإرهاب قد يخلف عواقب اجتماعية وسياسية بعيدة المدى فقد يتم حظر الأحزاب السياسية والأديان وملاحقتها. ويفقد الفرد الذي يتم تعريفه بشكل مقنع بأنه إرهابي العديد من الحقوق المدنية. وإذا كان يقيم في مناطق معينة من أفغانستان أو باكستان، فإنه يكون معرضًا لخطر القتل بواسطة طائرة بدون طيار.

٥- **المهنة الطبية:** هناك تفاعل بين الإرهاب والمهنة الطبية، حيث أن ضحايا الإرهاب سيحتاجون إلى العلاج من الإصابات الجسدية و/أو النفسية، إن الأطباء، وخاصة الأطباء العسكريين أو الأطباء المشاركين في المساعدات الإنسانية، قد يواجهون قرارات أخلاقية أو حكمية عند علاج المشتبه في كونهم إرهابيين فالإرهاب، وخاصة الإرهاب الانتحاري، قد يؤدي إلى وقوع أعداد كبيرة من الضحايا بين الإرهابيين وضحاياهم(١)، الأمر الذي يتطلب انضباطاً أخلاقياً من جانب الفريق الطبي لتخصيص العلاج للضحايا الأكثر احتياجاً، ولا تشكل تعريفات الإرهاب أهميّة في هذا الموقف، اذ يتم تقييم الإرهابيين الذين تم القبض عليهم أو الفارين من قبل الأطباء النفسيين الشرعيين وعلماء النفس، ويتطلب البحث في الجوانب الطبية، الجسدية والنفسية، للإرهاب تعريفاً محدداً للإرهاب يتناسب مع البحث الطبي، ويشير أرنولد وآخرون إلى أن "تعريفات الإرهاب كانت تركز على الأزمات، وتعكس في كثير من الأحيان وجهات النظر السياسية لأولئك الذين يسعون إلى تعريفه" وأن "التعريف الطبي والصحي العام العالمي للإرهاب من شأنه أن يسهل البحث السريري والعلمي والتعليم والاتصال بشأن الأحداث أو الكوارث المرتبطة بالإرهاب "الاستخدام المتعمد للعنف – الحقيقي أو التهديد به – ضد واحد أو أكثر من غير المقاتلين أو الخدمات الأساسيّة لصحتهم أو التي تحميها، مما يؤدي إلى آثار صحية ضارة على المتضررين بشكل مباشر ومجتمعهم، تتراوح من فقدان الرفاهة أو الأمن إلى الإصابة أو المرض أو الوفاة، وتؤكد التعريفات التي وضعها الأطباء على التأثيرات النفسية التي قد يتعرض لها الضحايا، وتعتبر التهديد بالعنف بنفس أهميّة العنف الفعلي، وتسعى التعريفات إلى أن تكون انعكاساً دقيقاً لواقع الإرهاب، وتجنب المصطلحات التي قد

(١) Terrorism: Concepts, Causes, and Conflict Resolution, Jan ٢٠٠٣.
على موقع واي باك مشين ١٤ يوليو ٢٠١٩.

توحي بالتحيز أو الاستجابة العاطفية للإرهاب، إن التعريفات الطبية للإرهاب هي لأغراض البحث الطبي ولا يجوز أن تؤثر على علاج الضحايا والمشاركين في الإرهاب. ويجب توفير ذلك على أساس المؤشرات الأخلاقية التقليدية[١].

٦- **الجماعات الإرهابية:** ليس من المستغرب أن تختلف تعريفات الإرهابيين للإرهاب عن تعريفات بقية المجتمع. فهم يفضلون مصطلحات مثل المقاتل من أجل الحرية، وحرب العصابات، والمتمرد، والثوري، فضلا عن محاولات الجماعات الإرهابية استحضار صور أكثر قبولًا لأنفسها من خلال استخدام أوصاف أو تعريفات مواتية، مثل "الحرية والتحرير"، و"الجيوش أو غيرها من الهياكل التنظيمية العسكرية"، و"حركات الدفاع عن النفس"، و"الانتقام الصالح". لقد وصف أسامة بن لادن الإرهاب بأنه "إرهاب جيد وإرهاب سيء" "الإرهاب يمكن أن يكون محموداً ويمكن أن يكون مذموماً. إن إرهاب شخص بريء... أمر مرفوض وغير عادل، كما أن إرهاب الناس ظلماً ليس أمراً صحيحاً. في حين أن إرهاب الظالمين والمجرمين واللصوص والقطاع ضروري لسلامة الناس وحماية ممتلكاتهم... الإرهاب الذي نمارسه هو من النوع المحمود لأنه موجه ضد الطغاة والمعتدين وأعداء الله، الطغاة والخونة الذين يرتكبون أعمال خيانة ضد بلدانهم ودينهم ونبيهم وأمتهم. إن إرهاب هؤلاء ومعاقبتهم إجراءات ضرورية لتقويم الأمور وتصحيحها"، وهنا يمكن القول سوف تستمر العواقب الاجتماعية والسياسية طالما استمر الإرهابيون في تعريف أنفسهم بهذه المصطلحات والتصرف وفقاً لها. وسوف يستمر الإرهاب إلى ما لا نهاية لأنّ هناك دوماً أفراداً وجماعات تستمد الطمأنينة والدافع من هذا النوع من التبرير الذاتي[٢].

٧- **وسائل التواصل الاجتماعي والاعلام:** تستخدم وسائل الإعلام كلمة "الإرهاب" كمصطلح لإقناع الناس بقراءة الصحف ومشاهدة البرامج الإخبارية التلفزيونية، وهي لا تستخدم تعريفاً دقيقاً ولكنها تطلق على الأحداث صفة "الإرهاب" لجذب انتباه الجمهور (على سبيل المثال "إرهاب التنمر في المدارس"، "الإرهاب في المدن، "الإرهاب الاقتصادي"، "إرهاب هجوم الكريكيت في جزر الهند الغربية")، ويتم

---

(١) Schmid, Alex P. (٢٠١١). "The Definition of Terrorism". The Routledge Handbook of Terrorism Research. Routledge .٣٩ .ص .ISBN:٩٧٨-٠-٢٠٣-٨٢٨٧٣-١.

(٢) Angus Martyn, The Right of Self-Defence under International Law-the Response to the Australian, على موقع واي باك مشين.. ٢٩, ٢٠٠٩ April نسخة محفوظة Terrorist Attacks of ١١ September Law and Bills Digest Group, Parliament of Australia Web Site, ١٢ February ٢٠٠٢.

تثقيف الجمهور بشأن الإرهاب من خلال وسائل الإعلام، والاستخدام المتكرر للكلمة بشكل خاطئ من شأنه أن يؤدي إلى تحولها إلى صيغة لا معنى لها، ويتميز الإرهاب الرقميّ عن التقليدي بسرعة الانتشار، ومرونته في الوصول إلى الأفراد عبر الحدود، وقدرته على التأثير على القرارات والمواقف دون الحاجة إلى استخدام القوة المادية المباشرة(١).

ثالثاً: الجذور التاريخية لنشأة الارهاب ومراحل تطوره:

الإرهاب هو أحد الظواهر المعقدة التي شهدتها البشرية منذ العصور القديمة، وقد تطورت أساليبه وأهدافه مع مرور الزمن، ولا يقتصر الإرهاب على العمليات العسكرية أو التفجيرات، بل يشمل أيضًا الإرهاب الفكريّ الذي يسعى إلى السيطرة على العقول وتوجيه التفكير وفق أجندات محددة، يكتسب فهم تاريخ الإرهاب أهميّة كبيرة لدراسة الظواهر السياسية والاجتماعية في أي مجتمع، ويعد أداة أساسيّة في الجغرافيا السياسية لفهم ديناميات القوة والسيطرة. وتساعد دراسة هذه الظاهرة من منظور الجغرافيا السياسية على فهم تأثير البيئة السياسية والمكانية في انتشار الإرهاب الفكري، والذي يعد أحد أكثر الظواهر خطورة على المجتمعات الحديثة والقديمة على حد سواء، حيث يسعى إلى السيطرة على العقول وإعادة تشكيل المعتقدات والقيم الاجتماعية والسياسية. ففي الشرق الأوسط، لعبت العوامل التاريخية والجغرافية دوراً مهماً في انتشار الفكر المتطرف، وكانت النزاعات السياسية والدينية أرضية خصبة لتكريس هذا النوع من الإرهاب، ومع ظهور التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي، أصبحت قدرة الجماعات الإرهابية على التأثير الفكريّ أكثر فعالية، إذ يمكنها الوصول إلى شرائح واسعة من الشباب والمجتمعات في وقت قصير، ونشر أيديولوجيات متطرفة بطريقة منظمة وممنهجة(٢).

تدرس الجغرافيا السياسية هذه الظاهرة من خلال تحليل البيئة المكانية والسياسية، والطرق التي يمكن أن تؤثر بها التكنولوجيا على ديناميات السلطة والسيطرة على الفكر في مختلف المناطق، يتفق محللون سياسيون وباحثون على أن المشكلة الرئيسية التي تواجه عصرنا الحالي هي الإرهاب ويعتقد

(١) Williamson, Myra (٢٠٠٩). Terrorism, war and international law: the legality of the use of force against Afghanistan in ٢٠٠١. Ashgate Publishing. P٤٣.

(٢) Kruglanski, A., et al. (٢٠١٨). "ISIS: Its History, Ideology, and Psychology." In Handbook of Contemporary Islam and Muslim Lives (eds. M. Woodward & R. Lukens-Bull). Springer

كثيرون أن هذه الظاهرة حديثة عهد ولم تظهر إلا خلال العقود السابقة[١]، غير أن مؤلفا ضخما صدر في فرنسا مؤخرا يثبت العكس تماما ويكشف لنا أن ظاهرة الإرهاب موجودة منذ القدم وأنها ليست وليدة هذا الزمان بل رافقت تاريخ الإنسان في جميع مراحله وسوف نتناول تلك المراحل التي رافقها الإرهاب منذ القدم والمتمثلة في إرهاب الخوارج، إرهاب الامويين، حكم العباسيين، الحركة الوهابية والسلفية[٢]، سيما وان توسعها كان بفضل الدعم الغربي للحركة وامتدت جذورها في مناطق من العالم الإسلامي، وتحالف معها السلفيين من أجل مصالحهم الاستعمارية في المناطق العربية والإسلامية، أخذوا بتشكيل منظمات إرهابية من تلك الحركة السلفية منها منظمة القاعدة بزعامة أسامة بن لادن،[٣] وحركة طالبان في أفغانستان، وحركة بوكو حرام وجبهة النصرة وما يعرف اليوم بـ(داعش)، وكان الهدف من دعم الحركات السلفية التكفيرية المتطرفة، هي[٤]:-

أ- تحقيق الحلم للكيان الاسرائيلي الذي يزعم توسع كيانه ليمتد من نهر النيل في مصر إلى نهر الفرات في العراق

ب- إيهام العرب بأنهم مدافعون عنهم ضد تلك المنظمات إرهابية وذلك مقابل السيطرة على ثروات العرب المعدنية.

ج- خلق الفتنة وزعزعة الاستقرار في شمال افريقيا والجزيرة العربية، والغاية من ذلك نصب القواعد العسكرية الأمريكية كما هو الحال الان في دول مجلس التعاون الخليجي.

د- دعم وسائل التواصل الاجتماعي عن طريق بث الإرهاب الفكريّ واظهار المسلمين بصورة عصابات تقتل وتهدم وتشويه معالم الإسلام[٥].

١- تطور الإرهاب الفكريّ عبر العصور في الشرق الأوسط

أ- العصور الوسطى والقديمة : في العصور القديمة والوسطى، كان الإرهاب الفكريّ مرتبطاً بالسلطة الدينية والسياسية، حيث كان يُستخدم للسيطرة على المعتقدات والسلوكيات. اعتمدت الجماعات

(١) Ibrahim, H. K. (٢٠٢٣). «Terrorism in Iraqi society: A socio-anthropological vision after ٢٠٠٣». Lark Journal, [vol?], [pages?]. https://doi.org/١٠.٣١١٨٥/lark.٣٥٨٧-

(٢) Schmid, Alex P. (٢٠١١). "The Definition of Terrorism, p ٥٤.

(٣) هافبوست جانيت، "الإيديولوجية الوهابية: ما هي ولماذا تمثل مشكلة"، نيويورك، ٢٠١٦، ص٢١.

(٤) محمد بن أحمد السفاريني، مصدر سابق، ص٢٢.

(٥) هافبوست جانيت، مصدر سابق، ص٢٨.

الحاكمة على العقوبات الفكرية والدينية، والرقابة على التعليم والخطاب العام، لفرض التوجهات العقائدية. كانت الجماعات السياسية والدينية تستخدم الترهيب والممارسات العقائدية لضمان الولاء والانصياع، وهو شكل من أشكال الإرهاب الفكريّ المبكر.

ب- العصر الحديث: مع ظهور الإعلام التقليدي في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، أصبحت الجماعات الفكرية والإيديولوجية أكثر قدرة على توجيه الرأي العام، حيث استخدمت الصحف والمنشورات كأدوات لنشر الأيديولوجيات السياسية والدينية. كما أسهمت الثورات والتحولات الاجتماعية والسياسية في المنطقة في خلق بيئة خصبة لتكريس الفكر المتطرف، وتوجيه الجماهير نحو دعم أهداف محددة.

ج- القرن الواحد والعشرين ودور التكنولوجيا: شهد القرن الحادي والعشرين تحولا جذرياً في أدوات الإرهاب الفكري، حيث أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة أدوات رئيسية للجماعات المتطرفة. يمكن من خلال هذه الوسائل الوصول إلى جمهور واسع جداً بسرعة فائقة، وتشكيل شبكات تواصل مؤثرة، وإعادة إنتاج المحتوى الفكريّ الموجه بطريقة تضمن الانتشار المكثف للرسائل.

ومن أبرز الأدوات التكنولوجية الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي، تحليل البيانات الضخمة، والمنصات الرقمية المتنوعة، زادت من قدرة الجماعات على استهداف الشرائح الأكثر عرضة للتأثر الفكري، مما جعل الإرهاب الفكريّ أكثر تنظيماً وتأثيراً من أي وقت مضى.

٢- تاريخ الإرهاب الفكريّ في العراق

تطور الإرهاب الفكريّ عبر العصور وفق تحولات السلطة والنزاعات السياسية. منذ العصور القديمة، كان للعقائد الدينية والسياسية دور في توجيه الفكر العام، مروراً بالعصر الحديث الذي شهد استخدام الإعلام التقليدي والسيطرة الفكرية عبر المنشورات والصحف، وصولاً إلى العصر الرقميّ الذي أصبح فيه الإرهاب الفكريّ يعتمد على التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي بشكل رئيسي. وتتمثل مظاهر الإرهاب الفكريّ الرقميّ في العراق.

- التجنيد الرقميّ للشباب: استهداف المحافظات الحدودية والنائية عبر منصات التواصل الاجتماعي.

- التحريض الطائفي والمذهبي: استخدام الإنترنت لنشر أفكار التطرف الطائفي والمذهبي بشكل منظم.
- إعادة تشكيل القيم الثقافية: التأثير على المعتقدات والعادات المحلية بما يخدم أهداف الجماعات المتطرفة.
- الانتشار المكاني المدروس: استغلال ضعف الرقابة الرقمية والأمنية في مناطق معينة لتعظيم تأثير الفكر.

٣- البعد التاريخي للإرهاب المبكر: قبل الدولة الوطنية في الشرق الأوسط والعراق[١]

أ- الإرث الفكريّ ما قبل القرن العشرين خلال القرن العشرين

- حركة الإصلاح الإسلامي (مثل محمد عبده، جمال الدّين الفتّاحي) وأثرها في تغيير الفكر الديني والمجتمعي.
- تطور مفاهيم تكفير «الجاهلية» وإعادة تأسيس النظام الديني في بعض الحراكات (خصوصاً في مصر والحجاز).
- ظهور جماعات مثل تكفير و-هجرة (Takfir wal-Hijra) المصرية ١٩٧١ كنموذج لفكر متطرّف مبكر.
- في العراق: إرهاصات الحركات القومية والدينية التي بدأت تنحرف نحو الأيديولوجيا العنيفة، مثل التنافسات بين الأحزاب القومية والدينية.

ب- الحقبة العثمانية والتحوّلات السياسية

- تأثير التفكّك العثماني، المد القومي العربي، وصعود الهوية الدينية/المذهبية.
- تأسيس الدولة العراقية بعد ١٩٢٠ وعلاقته بوقف بعض الحركات الفكرية، لكن أيضاً بخلق فراغات أدّت لناميّات فكرية متطرّفة.

(١) مسفر أحمد مسفر الوادعي، "وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها على الأمن الفكري"، مجلة كلية التربية – جامعة الأزهر، المجلد٣٥، العدد١٧١، ٢٠١٦، ص٣٧.

٤- الدولة الوطنية العراقية وما بعدها: أصول الإرهاب الفكريّ في العراق[١]

أ- عقد الأربعينيات إلى الستينيات

- ظهور الحركات الشيوعيّة والناصرية، وردود الفعل الإسلامية. ومثال ذلك: حزب الدعوة الإسلامية في العراق والذي اتّخذ بعداً شبه سرياً، وتعرض للقمع من نظام صدام حسين.
- التأثير الخارجي (الثورة الإيرانية ١٩٧٩) على الفكر السياسيّ الإسلامي في العراق والمنطقة.

ب- الثمانينيات والتسعينيات: الإرهاب الفكريّ كإعداد للعنف

- الحرب العراقية-الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨): تجنيد الجيوش، تعبئة دينية، خطاب للشعوب والتأثير على توجهاتهم.
- في هذه المرحلة، فكرة استهداف الذات والآخر (كافّ ومُخالف) تبدأ في التبلور فكرياً.
- محاولات اغتيال، نشاط سري، مثلاً حزب الدعوة، التي أدّت إلى تشدّد النظام العراقي بإصدار قانون إعدام الأعضاء.
- بداية انتشار أفكار التكفير، العنف كوسيلة شرعية، والانشقاقات الفكرية عن الإسلام التقليدي.

٥- حقبة ما بعد ٢٠٠٣ في العراق: صعود الإرهاب الفكريّ والعنف المصاحب[٢]

أ- التداعيات الفكرية والشلل الأمني

- سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣: فراغ سياسي، مذهبي، أمني.
- هذا الفراغ أصبح بيئة خصبة لنشوء جماعات فكرية متطرفة، تسوّق أفكارها عبر خطاب مذهبي وطائفي.
- دراسة «أسس فكرية لمواجهة التطرف العنيف والإرهاب في العراق» تشير إلى أن العراق شهد تجربة «راديكالية» واضحة بعد ٢٠٠٣.

---

(١) تحولات ظاهرة الإرهاب ومستقبلها في منطقة الشرق الأوسط"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، https://www.futureuae.com/ar/Activity/Item/٢١٩/التطرف-العنيف-تحولات-ظاهرة-الإرهاب-ومستقبلها-في-منطقة-الشرق-الأوسط.

(٢) حيدر عبد الرضا عبد علي، "مكافحة الإرهاب الفكريّ في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥"، المجلة العلمية للمعهد العالي للدراسات، ٢٠٢١، https://j.alalamain.edu.iq/index.php/almahad/article/view/٩٨

- تحليل اجتماعيّ: الإرهاب في المجتمع العراقي كظاهرة ثقافية واجتماعية، لا فقط عسكرية.

ب- فكر الجماعات الإرهابية: من الفكر إلى العمل[١]

- فكر الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) والخصائص الأيديولوجية: تعتمد على تفسير دعوي-جهادي، تكفير المسلمين المخالفين، فكرة «إقامة الدولة».
- في العراق، بلغت هذه الجماعة ذروة سيطرتها عام ٢٠١٤، بعد احتلال مدينة الموصل وما تلاها من إعلان «الخلافة».
- أرقام مهمة: عدد هجمات الإرهاب في العراق عام ٢٠٠٦ وصل إلى نحو ٦,٦٠٨ هجمة تقريباً.
- وفي ٢٠٢٠ كانت نحو ٦٢٩ هجمة تقريباً، مع ٥٦٣ قتيل تقريباً.
- و«منذ عام ٢٠٠١، هناك نحو ٦٦,٦٨٩ وفاة من الإرهاب في العراق».

ج- الأبعاد الفكرية والمعرفية

- كيف تستغل الجماعات الفكرية-الإرهابية وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت لنشر الأفكار، التجنيد، الغرس الفكري.
- الأثر على بنية الدولة العراقية: الإرهاب الفكريّ يستهدف ثقة الجمهور، وحدة الدولة، الهوية.
- سيطرة داعش على أراضٍ تقدر بـ ٥٨,٣٧٢ كلم² (٣٤.٦ % من الأراضي العراقية) في ذروتها.
- وتقدير عدد مقاتليها في العراق بين ١٠,٠٠٠ و٢٥,٠٠٠ ، خلال عام ٢٠١٦.

وكان لأثر ودور الإرهاب ومن خلال ادوات التواصل الاجتماعي في تحديد أهداف وغيرها أثر في خسائر بالغة الأهميّة في المدن وتبين الصور اثار الإرهاب في العراق من جراء تلك الضربات التي تستهدف المدنيين.

(١) خالد كاظم أبو دُوح، "دور وسائل التواصل الاجتماعي في نشر الإرهاب والتطرف"، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، https://idsc.gov.eg/upload/DocumentLibrary/AttachmentA/٦٢٤٤/

صورة (١ و٢) آثار الإرهاب من الضربات في العراق

المصدر: من الانترنيت

خلاصة الفصل

يتضح من خلال دراسة نشأة وتطور الارهاب الفكري في الشرق الاوسط والعراق ان الاختلاف في تعريف الارهاب وتعدد تفسيراته السياسية والفكرية تعد أحد أبرز التحديات التي واجهت تحقيق الاستقرار في العراق ان غياب التعريف الموحد للإرهاب، سواء على المستوى الدولي او الاقليمي أدى الى تباين في آليات التعامل مع الجماعات المتطرفة كما أوجد حالة من التداخل بين المفاهيم السياسية والأمنية والفكرية، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على الواقع العراقي بعد عام ٢٠٠٣.

وبسبب الموقع الجغرافي والاستراتيجي للعراق الذي يربط بين الخليج وبلاد الشام وإيران وتركيا فضلا عن امتلاكه موارد اقتصادية وموقعا محوريا في توازنات ا لشرق الأوسط هذا الموقع جعل العراق ساحة للتنافس الإقليمي والدولي أسهم في انتقال الأفكار المتطرفة عبر الحدود الجغرافية والمجالات الرقمية خصوصا في ظل ضعف السيطرة الأمنية في بعض الفترات.

أن الاختلاف في توصيف الجماعات المسلحة بين كونها حركات مقاومة في بعض الدول وتنظيمات ارهابية في دول أخرى، أدى الى تضارب المواقف السياسية الإقليمية والدولية لذلك قامت هذه الجماعات على استغلال الفراغ القانوني والسياسي لتعزيز وجودها الفكري والاعلامي داخل المجتمع العراقي .

وعليه يمكن القول ان مشكلة الارهاب الفكري في العراق لا ترتبط فقط بالجانب الأمني، بل تتداخل فيها أبعاد جغرافية وسياسية واعلامية وثقافية، وان الاختلاف في توحيد تعريف الارهاب وآليات معالجته يحد من بناء استراتيجية وطنية موحدة لتحقيق الأمن الفكري والاستقرار، لذلك ان مواجهة الإرهاب الفكري تتطلب مقاربة شاملة تقوم على تعزيز الهوية الوطنية، وتطوير التشريعات الرقمية ومعالجة الاختلافات الجغرافية والتنموية، الى جانب بناء تعاون اقليمي ودولي أكثر وضوحا في تعريف الإرهاب ومكافحته.

الفصل الثاني

أنواع الإرهاب وأدواته وأسبابه في الشرق الأوسط والعراق

المبحث الاول: أنواع الإرهاب

المبحث الثاني: الإرهاب الفكريّ (ادواته وأسبابه وأهدافه)

المبحث الأوّل

أنواع الإرهاب

ينطلق الإرهاب بجميع أشكاله وصنوفه بدوافع متعددة ويستهدف غايات معينة هدفها الإخلال بالأمن والنظام، وتخويف وتهديد الناس وإلحاق الضرر بهم وابتزاز السلطات، وقد يستخدم الإرهابيون الوسائل التقليدية القيام بالأعمال الإرهابية، كما قد يستخدم الوسائل الإلكترونية للقيام بهذه الأعمال، ففي انتشار ظهور التكنولوجيا الحديثة وانتشار الأنترنت والحاسب الآلي وبدء تزايد اعتماد العالم عليهما، فلم يعد للإرهابي سوى جهاز حاسوب آلي وتأمين اتصاله بشركة الأنترنت للقيام بالأعمال الإرهابية، فجريمة الإرهاب بالوسائل الإلكترونية أصبحت خطر يهدد العالم بأسره ويكمن الخطر فيها في سهولة استخدامها، حيث يقوم باستخدامها وهو في منزله أو مكتبه بعيدا عن أنظار السلطة والمجتمع[١]. لذلك ظهر للإرهاب عدة مسميات وأنواع مختلفة من الإرهاب اخذت بالتوسع والتوغل داخل الدول بسبب تطور الوسائل التكنولوجية الحديثة التي توسعت في استخدامها على مدار العالم ما هي جرائم النشر الإلكتروني في العراق ومنها القذف والتشهير والسب عبر منصات التواصل الاجتماعي أو المواقع الإلكترونية أو حتى الاتصال وفق وسائل الاتصالات الواتساب وإرسال رسالة جديدة وإنشاء كروبات أو عمل مجاميع بعيدة عن أخذ الموافقات في التصريح أو الاعلان عن أفكار ومبادئ دخيلة وانتقاد حالات دون أدلة أو عدم أخذ موافقات سابقة لنشر تلك الادلة. وهذا كله يدخل ضمن الجرائم الإلكترونية عبر وسائل التواصل الاجتماعي فإنّ الإرهاب لا يعني فقط الاعمال التي تدخل في التفجير والقتل، بل إنّ مفهوم الإرهاب اوسع من جرائم قتل ومن أهم أنواع الإرهاب كما في الشكل (١):

(١) مصطفى سعد حمد مخلف، جريمة الإرهاب عبر الوسائل الإلكترونية "دراسة مقارنة بين التشريعين الاردني والعراقي"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٧، ص١٤.

شكل (١) أنواع الإرهاب

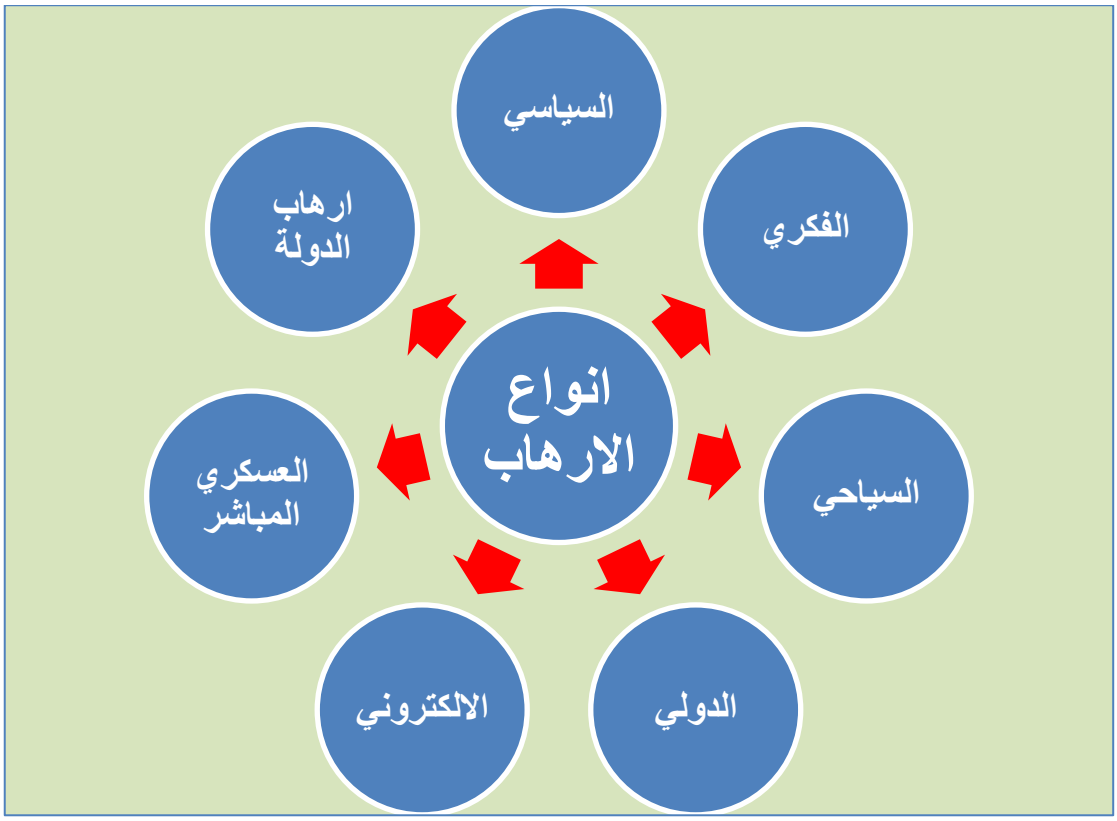

الباحثة بتصرف اعتماداً على: مصطفى سعد حمد مخلف، جريمة الإرهاب عبر الوسائل الإلكترونية "دراسة مقارنة بين التشريعين الأردني والعراقي"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، قسم القانون العام، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٧، ص٢٠.

وعند الحديث حول دور وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية الإرهاب سيما الإرهاب الإلكتروني عبر وسائله المنتشرة والتي أصبحت أداة سهل الوصل إليها واستخدامها فلا بد من التركيز على مفهوم الإرهاب الإلكتروني ونشأته ووسائله[١]:

أولاً: الإرهاب الإلكتروني:

١- مفهوم الإرهاب الإلكتروني:

هو العدوان أو التخويف والتهديد ماديا ومعنويا باستخدام الوسائل الإلكترونية الصادرة من الدول أو الجماعات أو الافراد عبر الفضاء الإلكتروني وان يكون هدفا لذلك العدوان بما يؤثر على الاستخدام السلبي له، واعتبر مركز حماية البنى التحتية الوطنية الأمريكي ان الإرهاب الإلكتروني

(١) سليماني مباركة، الإرهاب الإلكتروني وطرق مكافحته، جامعة عباس لغرور خنشلة، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد ٨، مجلد ١، جوان، ٢٠١٧، ص٣٤٠.

عبارة عن فعل غير مشروع يمارس بواسطة الحاسوب أو ادواته فيؤدي إلى نشر العنف والموت مع أثارة الهلع والإرهاب لإكراه المجتمع على تغيير ما[١].

وعرف (الإرهاب الإلكتروني) بأنه نشاط أو هجوم متعمد يملك دوافع سياسية وسعي للتأثير في القرارات الحكومية والرأي العام العالمي ويستخدم الفضاء الإلكتروني بوصفه عاملاً مساعداً وسيطاً في عملية التنفيذ للعمل الإرهابي أو حربي كما يسعى للتأثير معنوي ونفسي عبر التحريض على بث الكراهية الدينية وحروب الأفكار وأن يتم في صورة رقمية من خلال استخدام بيانات الاسلحة الإلكترونية الجديدة في معارك تدور رحالها في فضاء الإلكتروني والتي قد يقتصر تأثيرها على بعدها الرقميّ أو قد تتعدى لإصابة أهداف مادية تتعلق بالبنى التحتية الحيوية[٢].

ويعرف ايضاً بانه إرهاب المستقبل وهو الخطر القادم نظرا لتعدد أشكاله وتنوع أساليبه وأتساع مجال الأهداف التي يمكن من خلال وسائل الاتصالات وتقنية المعلومات مهاجمتها في جو مريح وهادئ بعيد عن الازعاج والفوضى مع توفير قدر كبير من السلامة والأمان للإرهابين[٢]. وتشير بيانات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) إلى أن العراق من أكثر البلدان تعرضًا لاستهداف إلكتروني من قبل الجماعات المتطرفة، لا سيما عبر منصات التواصل الاجتماعي والتطبيقات المشفرة. فقد استغلت هذه الجماعات الظروف السياسية الهشة، والانقسامات الطائفية، والبطالة المرتفعة بين الشباب، لترويج سرديات تحريضية ترتكز على المظلومية وتبرر العنف. ويُلاحظ أن التنظيمات الإرهابية أصبحت أكثر ذكاءً في استخدام التكنولوجيا، حيث تعتمد على منصات مثل "تيليغرام" و"تويتر" لنشر مقاطع فيديو عالية الجودة، رسائل دعائية، وتعليمات تصنيع المتفجرات. كما تم رصد استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تزييف الصور والفيديوهات بما يخدم أهدافها.

وتعرف الباحثة الإرهاب الإلكتروني: هو وسيلة من الوسائل الحديثة والمتطورة والذي بدأ يظهر مع تطور ونمو التكنولوجية المعلوماتية بسرعة هائلة، وبدأ الإرهاب باستخدامها من اجل نشر التخويف والعدوان، والتهديد أمّا ماديا أو معنويا ونشر الرعب، والأفكار الإجرامية التي تؤدي إلى الاخلال بالأمن والنظام العام وابتزاز السلطات بالاستيلاء والتحكم بالأموال العامة وإلحاق الضرر بممتلكات

(١) حسنين شفيق، الاعلام الجديد والجرائم الإلكترونية التسريبات، التجسس، الإرهاب الإلكتروني، دار الفكر والفن للطباعة والنشر والتوزيع، مدينة السادس من اكتوبر، ٢٠٢٠، ص١٥.

(٢) بن صفية وداد، تأثير المتغير التكنولوجي على الفواعل الدولية الجديدة للإرهاب الإلكتروني (انموذجا)، رسالة ماجستير، جامعة محمد بو ضياف – المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٨، ص٥١.

الدولة ومحاولة بث الفتنة والطائفية وتعريض المجتمع للخطر والانزلاق نحو الهاوية والدمار. وأبرز الأمثلة على الإرهاب الإلكتروني هي كما في الشكل (٢):-

شكل (٢) الادوات التي تستخدم في الإرهاب

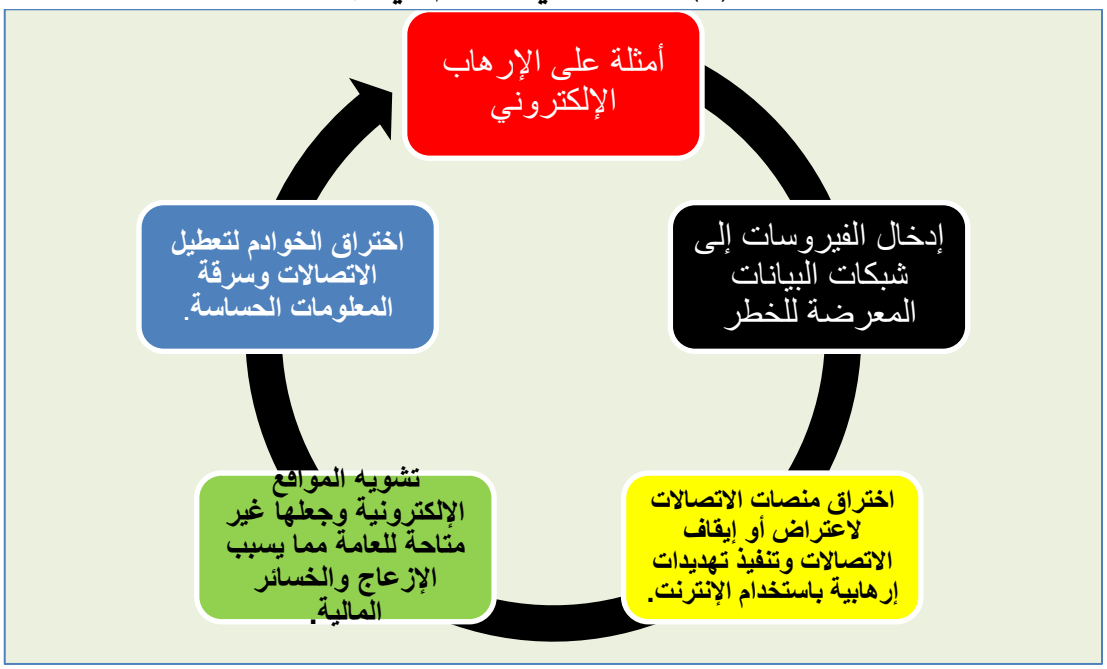

٢- نشأة الإرهاب الإلكتروني:

إنّ محاولة تأصيل ظاهرة الإرهاب الإلكتروني والبحث عن جذورها الأولى يعود بنا إلى نهايات القرن الماضي، خاصة بعد بروز فكرة حرب المعلومات التي ظهرت أولاً في الميدان العسكري، لتنتقل بسرعة فيما بعد إلى المجال الأمني، نتيجة التزايد المضطرد لظاهرة شيوع استخدام النظم المعلوماتية المفتوحة، لتأسيس البنى التحتية للدول، ولأن كانت الارهاصات الأولية للظاهرة عموما تعود بداية الاندماج في مجتمع المعرفة والاتصال فإنّ معالمها الحقيقية لم تبرز إلى الوجود بكيفية جلية إلا بعد أحداث (١١ سبتمبر) وخصوصا بعد ما أثبتت الدراسات الاستراتيجية المنجزة عقب تلك الاحداث بداية الانتقال من عمليات المواجهة المباشرة إلى حرب فضاء المعلومات، وعزمت تلك التنظيمات الاصولية المتشددة على استهداف الانظمة المعلوماتية الحساسة في الدول لتحقيق أكبر خسائر ممكنة دون الحاجة إلى المواجهة المفتوحة والمباشرة مع أجهزة الأمن والاستخبارات[١].

(١) آلاء عادل عبد علي وآخرون، تعرض الشباب الجامعي للإرهاب الإلكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته باستخدامهم للإنترنت، المجلة العلمية للكلية التربية النوعية، العدد الخامس، الجزء الاول، ٢٠١٦، ص٢٠٠.

٣- وسائل وأدوات الإرهاب الإلكتروني

ان التطور الكبير الذي شهدته التكنولوجيا الحديثة واعتماد العالم بشكل متزايد على الأنظمة الرقمية وشبكات الأنترنت، برزت هناك وسائل للإرهاب الإلكتروني كأداة خطيرة تستخدمها الجماعات والأفراد لتنفيذ أعمال عدائية تهدف إلى تحقيق أغراض سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، لذلك يعتمد الإرهاب الإلكتروني على استغلال الثغرات في الأنظمة التكنولوجية والبنية التحتية الحيوية حيث يتم استخدام الأنترنت كمنصة لتنفيذ الهجمات، سواء كانت استهدافا مباشرا لأنظمة المعلومات، أو نشر الدعاية المتطرفة، أو سرقة البيانات الحساسة[١].

أ- **البريد الإلكتروني:** وهي خدمة تسمح بتبادل الرسائل والمعلومات مع الآخرين عبر شبكة للمعلومات، وتعد هذه الخدمة من أبرز الخدمات التي تقدمها شبكة الأنترنت لما تمثله من سرعة في إيصال الرسالة وسهولة الاطلاع عليها في اي مكان فلا ترتبط الرسالة الإلكترونية المرسلة بمكان معين بل يمكن قراءتها والاطلاع عليها في اي مكان من العالم، وعلى الرغم من أن البريد الإلكتروني (E-mail) اصبح أكثر الوسائل استخداما في مختلف القطاعات وخاصة قطاع الأعمال لكونه أكثر سهولة وأمنا وسرعة لإيصال الرسائل إلا انه يعد من أهم الوسائل المستخدمة في الإرهاب الإلكتروني من خلال استخدام البريد الإلكتروني في التواصل بين الإرهابين وتبادل المعلومات بينهم، بل إنّ كثير من العمليات الإرهابية التي حدثت في الآونة الأخيرة كان البريد الإلكتروني فيها وسيلة من وسائل تبادل المعلومات وتناقلها بين القائمين بالعمليات الإرهابية والمخططين له[٢].

ب- **إنشاء المواقع الإرهابية الإلكترونية:** يقوم الإرهابيون بإنشاء وتصميم مواقع لهم على الشبكة العالمية للمعلومات (Internet) لبث أفكارهم الضالة والدعوة إلى مبادئهم المنحرفة ولإبراز قوة التنظيم الإرهابي والتعبئة الفكرية وتجنيد إرهابيين جدد، ولإعطاء التعليمات والتلقين الإلكتروني، والتدريب الإلكتروني من خلال تعليم الطرق والوسائل التي تساعد على القيام بشن هجمات إرهابية، فقد أنشئت مواقع إرهابية إلكترونية لبيان كيفية صناعة القنابل والمتفجرات، والأسلحة الكيمياوية الفتاكة وشرح طرق اختراق البريد الإلكتروني وكيفية اختراق

(١) آلاء عادل عبد علي وآخرون، المصدر نفسه، ص٢٠٥.

(٢) رفد عيادة الهاشمي، الإرهاب الإلكتروني، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، دار أمجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٨، ص٩-١٠.

وتدمير المواقع الإلكترونية والدخول إلى المواقع المحجوبة لتعليم طرق نشر الفيروسات وغيرها[١].

ونجد الوجود الإرهابي النشط على شبكة الانترنت متفرق، ومتنوع، ومراوغ، بصورة كبيرة، فإذا ظهر موقع إرهابي اليوم فسرعان ما يغير أسلوبه الإلكتروني، ثم يختفي ليظهر مرة أخرى بشكل جديد، وعنوان إلكتروني جديد، بعد مدة قصيرة فالمواقع الإلكترونية لتلك المنظمات لا تخاطب أعوانها ومموليها، بل توجه رسائلها أيضا للإعلام والمجتمعات التي تقوم بتهديدها وإرهابها، بهدف شن حملات نفسية ضدها فهي تقوم بعرض أفلام عن الرهائن الذين تقوم بإعدامهم بشكل مرعب وبعيد عن الإنسانية وهناك اعداد كبيرة من المواقع الإلكترونية العربية التي قامت بإنشائها بعض المنظمات الإرهابية ومن الأمثلة على ذلك[٢]:-

١. موقع النداء: وهو الموقع الرسمي لتنظيم القاعدة بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ ومن خلاله تصدر البيانات الاعلامية للقاعدة.
٢. ذروة السنام: وهي صحيفة إلكترونية دورية للقسم الاعلامي لتنظيم القاعدة.
٣. صوت الجهاد: وهي مجلة نصف شهرية يصدرها ما يسمى بتنظيم القاعدة في جزيرة العرب وتتضمن مجموعة من البيانات والحوارات مع قادة التنظيم ومنظريه.
٤. البتار: وهي مجلة عسكرية إلكترونية متخصصة تصدر عن تنظيم القاعدة وتختص بالمعلومات العسكرية والمدنية والتجنيد[٣].

ج- **تجنيد الشباب:** إذ تستخدم الجماعات الإرهابية شبكة الانترنت لتجنيد عناصر إرهابية جديدة وتركز دائما على تجنيد فئة الشباب، وخاصة من تتوفر فيهم خصائص محددة في مستويات التفكير والمعرفة المتدنية بل وصل الحال لدرجة ان تلك الجماعات تعلن من خلال مواقعها الإلكترونية عن حاجتها إلى عناصر انتحارية كأنها تعلن عن وظائف شاغرة للشباب، وتعتمد في ذلك على توظيف الخطاب الديني والعاطفة الدينية[٤].

---

(١) حسنين شفيق، مصدر سابق، ص١٩٥- ١٩٦.

(٢) اسراء طارق جواد كاظم الجابري، جريمة الإرهاب الإلكتروني "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية الحقوق، ٢٠١٢، ص٢٧.

(٣) رفد عيادة الهاشمي، مصدر سابق، ص١١١.

(٤) حسنين شفيق، مصدر سابق، ص١٢٠.

لذلك تستخدم الجماعات والمنظمات الإرهابية الشبكة المعلوماتية العالمية في نشر ثقافة الإرهاب والترويج لها، ومحاولة بث الأفكار والفلسفات التي تنادي بها، ايضا تسعى جاهدا إلى توفير عدد أكبر من الراغبين في تبني أفكارها ومبادئها، ومن خلال شبكة الانترنت تقوم تلك المنظمات الإرهابية بتكوين قاعدة فكرية لدى من لديهم ميول واستعداد للانخراط في الأعمال التدميرية والتخريبية، مما يوفر لديهم قاعدة تجمعهم الأفكار والتوجهات نفسها، فيسهل تجنيدهم لتنفيذ هجمات إرهابية في المستقبل(١).

د- بث معتقداتها وأفكارها: استغل الكثير من الجماعات المتطرفة تطور الانترنت وما يتميز به من سرعة الاتصال والنشر من اجل بث معتقداتها وأفكارها لذلك ان استهداف الأمن الفكريّ يعتبر من أخطر الجرائم المرتكبة عبر الانترنت لأنّ هذا النوع من الاستهداف قد يؤدي إلى الفوضى التامة بعد تأثيرات بالغة الخطورة على معتقدات وتقاليد مجتمعات بأكملها(٢).

هـ- الفيروسات (البرمجيات الخبيثة): وتقوم هذه البرامج بمهام غير مشروعة كتدمير المواقع الإلكترونية للشركات التجارية، وإن هذه الهجمات القائمة من طرف الإرهابيين تؤدي إلى خسائر بالملايين، وهذا ما سبب فيروس التشفيرة الحمراء، على سبيل المثال التي ألحقت أكبر الخسائر في بيئة الكمبيوتر والأنترنت قياسا بغيره من أعمال الإرهاب الإلكتروني(٣).

وهناك من يجد أن البرمجيات الخبيثة تندرج ضمنها أنواع مختلفة للفيروسات البرمجية التخريبية المخزنة داخل برامج سليمة، حيث يتم استخدامها بشكل واسع للتحكم بأجهزة الكمبيوتر والشبكات وجميع التجهيزات والمواد المتصلة بها عن بعد لما تعطيه من حرية كبيرة في التحكم(٤). ومن أهم الفيروسات الخبيثة هي فيروسات الكمبيوتر وهي برامج صغيرة تستخدم لتعطيل شبكات الخدمات والبنى التحتية لهدف ما، ويمكنها شل أو احداث فشل عام في شبكة الاتصالات لدولة ما، طالما كانت شبكة اتصالاتها تعتمد على الكمبيوتر.

---

(١) اسراء طارق جواد كاظم الجابري، مصدر سابق، ص٣٢.

(٢) عادل عبد القادر المكينزي، الأعلام الرقميّ وسبل مواجهة الإرهاب، قسم الأعلام، جامعة الملك سعود، دار جامعة الملك سعود للنشر، ٢٠١٩، ص٣٤.

(٣) اسراء طارق جواد كاظم الجابري، مصدر سابق، ص٣٢.

(٤) أحمد علي مخيلف، أثر الإرهاب الإلكتروني على الاستقرار المجتمعي، قضايا سياسية، العدد٦٦، ص٤٤.

و- الديدان (worms): وهي برامج مستقلة تتكاثر بنسخ نفسها عن طريق الشبكات، وإذا لم تدمر الديدان البيانات مثل الديدان التي تنتشر عبر الإنترنت فهي قد تقطع الاتصالات، كما انها قادرة على تغيير شكلها، وهي غالباً تستهدف الشبكات المالية التي تعتمد على الكمبيوتر، مثل شبكات المصارف أو البورصات(١).

ز- التهديد والترويع الإلكتروني: إن الجماعات الإرهابية تحاول استغلال شبكة الأنترنت العالمية من أجل بث الرعب والخوف في نفوس الافراد والدول من خلال التهديد باغتيال شخصيات سياسية مهمة في الدولة أو التهديد بتفجير منشآت معينة في الدولة أو التهديد بتدمير البنية التحتية المعلوماتية، عن طريق نشر فيروسات لتدمير الشبكات المعلوماتية والأنظمة الإلكترونية(٢).

ح- التدريب: اصبحت التنظيمات الإرهابية، في السنوات الاخيرة باستخدام الانترنت استخداما متزايدا، بوصفه ساحة تدريب بديلة للإرهابين، وهناك مجموعة متزايدة من الوسائل التي توفر منصات لنشر أدلة عملية في صورة كتيبات إلكترونية، ومقاطع صوت وفيديو، ومعلومات ونصائح(٣)، وتتيح هذه المنصات ايضا نشر تعليمات مفصلة غالبا ما تتخذ شكل وسائط متعددة بلغات متعددة يسهل الاطلاع عليها، حول موضوعات مثل كيفية الانضمام إلى تنظيمات إرهابية، وكيفية صنع المتفجرات أو الأسلحة النارية أو غيرها من الاسلحة أو المواد الخطرة، وأيضاً كيف التخطيط للهجمات الإرهابية وتنفيذها وهكذا تكون هذه المنصات بمثابة معسكر تدريبي افتراضي، كذلك هذه المنصات تستخدم في عدة امور مثل تبادل أساليب أو تقنيات أو معلومات عملية محددة بغرض ارتكاب عمل إرهابي(٤).

---

(١) نجاري بن حاج علي فايزة كريم، الآليات القانونية لمكافحة الإرهاب الإلكتروني، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، ص٤٢.

(٢) عادل عبد الصادق، الإرهاب الإلكتروني "القوة في العلاقات الدولية نمط جديد وتحديات مختلفة "، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٩، ١٢٧- ١٢٨.

(٣) جغدم محمد الأمين واخرون، جرائم الإرهاب الإلكتروني والجرائم المنظمة، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد ١، العدد ٨، ٢٠١٨، ص١٣٣.

(٤) إيمان بن سالم، جريمة التجنيد الإلكتروني للإرهاب وفقا لقانون العقوبات، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، الطبعة الاولى، المانيا، ٢٠١٨، ص٢١.

ط- تدمير المواقع: من اهم وسائل الإرهاب الإلكتروني الاخرى هي تدمير المواقع والذي يقصد به الدخول غير المشروع إلى نقطة ارتباط أساسيّة أو فرعية متصلة بالإنترنت، من خلال نظام آلي (server-pc) أو مجموعة نظم مترابطة شبكيا بهدف تخريب نقطة الاتصال[١]، وليس هناك وسيلة تقنية يمكن تطبيقها والتحول تماما دون تدمير المواقع أو اختراق المواقع بشكل دائم، فالمتغيرات التقنية وإلمام المخترق بالثغرات في التطبيقات والتي بنيت في معظمها على اساس التصميم المفتوح لمعظم الاجزاء سواء كان ذلك في مكونات نقطة الاتصال أو النظم أو الشبكة أو البرمجة، وجعلت الحيلولة دون الاختراقات صعبة جدا وهناك منظمات إرهابية من ضمن عملها ومسؤولياتها الرغبة في الاختراق وتدمير المواقع[٢].

ك- انظمة الهاكرز: وهم أفراد عاديون لديهم قدرات ومهارات عالية في استخدام الكمبيوتر لتحقيق أهداف اي كانت سياسية أو غيره، ويرغبون في إثبات قدرتهم وبالتالي يتم ذلك بطرق غير شرعية[٣].

٤- أسباب ودوافع الإرهاب الإلكتروني

إن أسباب الإرهاب الإلكتروني ودوافعه متعددة ومتنوعة، وهي أسباب ظاهرة الإرهاب عموما، وذلك لأنّ الإرهاب الإلكتروني يعد نوعا من أنواع الإرهاب وشكلا من اشكاله، كما ان هناك عدة عوامل تجعل ظاهرة الإرهاب الإلكتروني موضوعا مناسبا، وسلاحا سهلا للجماعات والمنظمات الإرهابية، وبالنظرة الشاملة المتوازنة يمكننا القول: إن الأسباب متشابكة والدوافع متداخلة، اذ تتداخل الدوافع الشخصية والفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، فظاهرة الإرهاب الإلكتروني التي نحن بصددها مركبة ومعقدة.

هناك أسباب عامة للإرهاب الإلكتروني ويمكن تحديدها كالآتي:

أ- الدوافع الشخصية: تتعد الدوافع الشخصية للإرهاب ويمكن بيان أبرزها فيما يلي[٤]:

---

(١) حياة حسين، الفضاء الإلكتروني وتحديات الأمن العالمي، جامعة البليدة، الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٢، العدد١، ٢٠٢١، ص١٠٧٣.

(٢) عبد العالي هبال، الإرهاب الإلكتروني والمخاطر والمبادرات الاستراتيجية "قراءة في التجربة القطرية"، جامعة باتنة، الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد ١٠، العدد٣، ٢٠٢١، ص٧٩١.

(٣) بن صفية وداد , مصدر سابق، ص٦٢.

(٤) مصطفى سعد حمد مخلف، مصدر سابق ، ص٢١.

- الرغبة في الظهور وحب الشهرة: حيث لا يكون الشخص مؤهلا فيبحث عما يؤهله باطلا فيشعر بأن ذلك يمكن ان يتحقق بالعدوان والتخريب والتدمير.
- الاحباط في تحقيق بعض الأهداف أو الرغبات أو الوصول إلى المكانة المنشودة واساس الشخص بأنه اقل من غيره وينظر اليه نظرة متدنية فيلجأ إلى الإرهاب والخروج عن النظام.
- ان للوسائل الاعلام دورا كبيرا في تحفيز العوامل النفسية للفرد وتأجيج روح الانتقام لديه، اما على الصعيد الثقافي فإنّ شعوب دول العالم النامي، تعاني من الانعكاسات السلبية التي خلفتها العولمة المتمثلة بالتبعية الثقافية وأزمة الهوية، الامر الذي ادى إلى خلق صراعات ثقافية داخل المجتمع الواحد فهناك من يؤيد الإرهاب والآخر يعارضه[١].

ب- الأسباب أو الدوافع السياسية: هناك بعض المجتمعات والشعوب الدولية تعاني من الظلم والاضطهاد والاستعمار، لذلك فإنّ الانتهاكات الصارخة للحقوق والحرمات والاستعمار، وسرقة الاموال وانتهاك القوانين والمواثيق الدولية، تدفع هذه الشعوب نحو التطرف، اضافة إلى السياسات المجحفة، التي تنتهجها بعض الدول تجاه مواطنيها وشعوبها، والقمع السياسيّ وتهميش دورهم وتغيبيهم عن المشاركة السياسية، وعدم استيفاء متطلبات التوازن الاجتماعي، وعدم تفعيل أدوارهم في المؤسسات[٢].

وأيضاً من الدوافع السياسية ان الجماعات الإسلامية واجهت تهميش من قبل بعض الدول العربية والإسلامية والوقوف في وجهها والتصدي لأربابها وحصر نشاطها وتجميد عطائها مما ادى إلى ظهور منظمات سرية وإن الغضب الشديد انصب في شكل الإرهاب، وأيضاً خرق القوانين والمواثيق الدولية أدّى إلى التطرف[٣]. ومن الدوافع السياسية التي تتمثل في الرغبة في الدفاع عن الآراء والايدولوجيات مما ينتج عنه نشاط إرهابي إلكتروني وأفعال إجرامية ضد المعارضين[٤].

---

(١) اسراء طارق جواد كاظم الجابري، مصدر سابق، ص٣٠.

(٢) حنين فائق حسين، دور القانون الدولي في مواجهة خطر جرائم الإرهاب الإلكتروني، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٤، العدد ١، ٢٠٢٤، ص٨١٨.

(٣) شاشوة ياسمينة، الإرهاب الإلكتروني بين مخاطره وآليات مكافحته، رسالة ماجستير، جامعة أكلي مجند أولحاج – البويرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، ٢٠١٩-٢٠٢٠، ص٢٨.

(٤) سليمة ذياب، بلال بوترعة، الجريمة الإلكترونية الأسس والمفاهيم، مجلة التطوير العلوم الاجتماعية، مجلد ١، العدد ١٣، الجزائر، ٢٠٢٠، ص١٥.

ج- **الدوافع الاقتصادية:** ان من اهم الدوافع الاقتصادية المؤدية إلى تفشي ظاهرة الإرهاب ما يلي:

أ- تفاقم المشكلات والأزمات الاقتصادية في المجتمعات الدولية بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية العالمية، والاستغلال غير المشروع للموارد الاقتصادية لبلد معين.

ب- عدم القدرة على إقامة تعاون دولي وجدي من قبل الأمم المتحدة، وحسم المشكلات الاقتصادية الدولية، وعدم قدرة المنظمة على ايجاد تنظيم عادل ودائم لعدد من المشاكل العالمية مثلأخذ الأراضي بالقوة والنهب والاضطهاد، وحالة حالة يعاني منها الكثير من الشعوب(١).

ج- يعد العامل الاقتصادي قاسما مشتركا بين جميع أنواع الجرائم على مستوى الفرد والدولة وأيضاً يظهر البعد الاقتصادي بوصفه دافعا مهما وواضحا للانضمام إلى الجماعات الإرهابية في رغبة للحصول على مكاسب اقتصادية أو مادية.

د- إن انتشار الفقر والبطالة والتضخم والديون وارتفاع الأسعار وانهيار العملة المحلية كل ذلك يؤدي إلى العجز عن تلبية الحاجات الضرورية للأفراد، ناهيك عن سيطرة الطبقة المترفة اثرت بطرق غير مشروعة، واستغلت المال العام والهيمنة على الاقتصاد بالنصب والاحتيال عبر المصادر غير المشروعة(٢).

د- **الدوافع الاجتماعية:** تتعدد الدوافع الاجتماعية الداعية إلى ظهور الإرهاب عامة والإلكتروني خاصة وأهمها ما يأتي:

- التفكك الأسري والاجتماعي: يؤدي التفكك الأسري والاجتماعي إلى انتشار الامراض النفسية والإجرام والإرهاب، لذلك فإنّ المجتمع المترابط والأسرة المتماسكة تشعر الاشخاص بشعور التماسك والتعاون، ومن شذ عنهم استطاعوا احتواءه ورده عن الظلم، فالمجتمعات ذات الترابط الأسري لا تظهر بينهم الاعمال الإرهابية بالقدر نفسه الذي تظهر فيه عدد المجتمعات المفككة اجتماعيا(٣).

- الفراغ الذي هو مفسدة للمرء، وداء مهلك ومتلف للدين والنفس فإذا لم تشغل النفس بما ينفع شغلتك هي بما لا ينفع، والفراغ النفسي والروحي والعقلي والزمني ارض خصبة لقبول كل فكر هدام

---

(١) صلاح هادي الفتلاوي، جريمة الإرهاب الإلكتروني، جامعة ذي قار، كلية الحقوق، مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية، المجلد ٢٠١٦، العدد ١٣، ٢٠١٦، ص١٢.

(٢) صادق علي حسن، الدوافع السياسية والاقتصادية لظاهرة الإرهاب الدولي بعد عام ٢٠٠٣ العراق انموذجا، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، ٢٠١٦، ص٢٦- ٢٧.

(٣) أحمد علي مخيلف، مصدر سابق ، ص٤٠.

وتطرف، فتغلغل الأفكار التي تغزو القلوب فتولد جذورا يصعب قلعها الا إذا انشغلت بالعمل الصالح والعلم النافع[١].

- الفساد الإداري والمالي: من أبرز الدوافع الاجتماعية التي تؤدي إلى الجريمة هو الفساد الاداري والمالي في المجتمعات، وأن هذا الفساد يقود إلى الجريمة المنظمة أو غير المنظمة، بل يأخذ أشكالا وصيغا مختلفة منها السرقة أو التزوير أو الخطف لابتزاز الأخرين وغير ذلك من الاساليب المنافية للمجتمع ويعتبر العراق من الدول التي تعيش حالة انتشار الفساد بل في مقدمة الدول وعلى هذا الاساس تبرز مجاميع إرهابية لتحقيق ذلك[٢].

هـ- الدوافع الفكرية:- ان الفهم الخاطئ لمبادئ الدين واحكامه وسوء تفسيره، واعتماد الشباب على بعضهم البعض دون الرجوع إلى العلماء، كما ان الفراغ الفكريّ والجهل بقواعد الدين الحنيف، والجهل بمقاصد الشريعة والتشدد والغلو في الفكر كلها دوافع فكرية أدت إلى ازدياد ظاهرة الإرهاب، كما انها أسهمت أو ساعدت في نشوء سياسات ظالمة وقاهرة، ان العالم الإسلامي يعاني من انقسامات فكرية حادة وما يترتب عليها من مشكلات اهمها الجهل بالدين والبعد عن التمسك بمقومات الإسلام ايضا هناك دور للتطرف والتعصب الديني والفكري، والفهم والتفسير للدين وآدابه كلها دوافع أو أسباب فكرية تدعو إلى الإرهاب والانخراط فيه[٣].

الأسباب أو الدوافع الخاصة التي ينفرد بها الإرهاب الإلكتروني:

- ضعف البنية المعلوماتية للشبكات وقابليتها للاختراق: أن الشبكات المعلوماتية مصممة في الاصل بشكل مفتوح بدون قيود أو حواجز أمنية وذلك رغبة في توسيع وتسهيل دخول المستخدمين، وتحتوي الأنظمة الإلكترونية والشبكات المعلوماتية على ثغرات تستغلها المنظمات الإرهابية وتتسلل بواسطتها إلى البنى المعلوماتية التحتية وتمارس عملياتها التخريبية[٤].

---

(١) اسراء طارق جواد كاظم الجابري , مصدر سابق ، ص٣٥.

(٢) بشري أحمد العكايشي، الدوافع الاجتماعية لظاهرة الإرهاب، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة، مجلة دراسات وابحاث، المجلد ٢٠١١، العدد ٤، ٢٠١١، ص٢٨٨.

(٣) مصطفى سعد حمد مخلف، مصدر سابق ، ص٢٢.

(٤) شاشوة ياسمينة، مصدر سابق، ص٣٠.

- غياب الحدود الجغرافية وتدني مستوى المخاطرة:- أن السمة العولمية لشبكات المعلوماتية بالإضافة إلى عدم وضوح الهوية الرقمية للمستخدم المستوطن في بيئته المفتوحة، يعد فرصة مناسبة للإرهابين، حيث يستطيع محترف الحاسوب ان يقدم نفسه بالهوية والصفة التي يرغب بها أو يتخفى تحت شخصية وهمية، ومن ثم يشن هجومه الإلكتروني وهو داخل منزله من دون اي مخاطرة مباشرة(١).

- غياب الرقابة والسيطرة على الشبكة المعلوماتية يسهم بشكل كبير في انتشار جرائم الإرهاب الإلكتروني وتبادل محتواه بسهولة ويسر (٢).

٥- خصائص الإرهاب الإلكتروني:

يتميز الإرهاب الإلكتروني بعدد من الخصائص والسمات والتي يختلف فيها عن بقية الجرائم وتحول دون اختلاطه بالإرهاب العادي. ومن أهم تلك الخصائص هي:-

أ- أن الإرهاب الإلكتروني لا يحتاج في ارتكابه إلى العنف والقوة، بل يتطلب وجود حاسوب متصل بالشبكة المعلوماتية ومزودة ببعض البرامج اللازمة.

ب- يتسم الإرهاب الإلكتروني بكونه جريمة إرهابية متعدية الحدود وعابرة الدول والقارات وغير خاضعة لنطاق إقليمي محدود(٣).

ج- أن مرتكب الإرهاب الإلكتروني يكون في العادة من ذوي الاختصاصات في مجال تقنية المعلومات أو شخص يكون لديه قدر من المعرفة والخبرة في التعامل مع الحاسب الآلي والشبكة المعلوماتية، وأيضاً يتميز الإرهاب الإلكتروني بأنه عادة يتم بتعاون أكثر من شخص على ارتكابه(٤).

---

(١) صلاح هادي صالح الفتلاوي، مصدر سابق ، ص١٣.

(٢) محمد حسين علي الراوي، أثر العامل التكنولوجي في تعزيز الأمن، دولة الأمارات (انموذج) جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مجلة دراسات دولية، العدد ٩٧، ٢٠٢٤، ص٥٦٢. أنظر رابط الموسوعة السياسية.

https; political – encyclopedia. Org \libary\٧٤١٢

(٣) حسنين شفيق، الاعلام الجديد والجرائم الإلكترونية، التسريبات، التجسس، الإرهاب الإلكتروني، دار فكر وفن للطباعة والنشر والتوزيع، مدينة السادس من أكتوبر، ٢٠١٥، ص١٩٠.

(٤) اسراء طارق جواد كاظم الجابري، جريمة الإرهاب الإلكتروني "دراسة مقارنة "، مرجع سابق، ص٣٩.

د- صعوبة اكتشاف جرائم الإرهاب الإلكتروني: وهذا يعود إلى نقص الخبرة لدى الجهات الأمنية والقضائية في التعامل في مثل هذه الجرائم المستحدثة دائمة التطور والتغير وغالبا ما تحدث جرائم لا يعلمون بوقوعها اصلا، وأيضاً هناك صعوبة في إثبات جرائم الإرهاب الإلكتروني وهذا بدوره يعود إلى سهولة اتلاف الدليل الرقميّ ان وجد أصلا(١).

٦- أهداف الإرهاب الإلكتروني:

يهدف الإرهاب الإلكتروني باستخدام الوسائل الإلكترونية إلى تحقيق جملة من الأهداف غير المشروعة ويمكن ابراز تلك الأهداف في ضل النقاط الآتية: -

أ- إلقاء الرعب بين الناس وترويعهم:- وتتشكل الرابطة بين أعمال العنف وبين إلقاء الرعب والترويع بين الناس الهدف الأساسيّ للعمل الإرهابي اي نشر الخوف والرعب بين الناس هو الغرض المباشر من الأهداف الإرهابية، وان شيوع الخطر الناتج عن جرائم الإرهاب كثيرا ما يؤدي إلى حالة انعدام الأمن الاجتماعي بما يخلق مناخا مناسبا لنشر الرعب والخوف(٢).

ب- الحاق الضرر بالبنى المعلوماتية التحتية وتدميرها والأضرار بوسائل الاتصالات وتقنية المعلومات، وبالأموال والمنشآت العامة والخاصة، وتعريض سلامة المجتمع للخطر(٣).

ج- تهديد السلطات العامة والمنظمات الدولية وابتزازها وأيضاً الانتقام من الخصوم، ومن اهم أهداف الإرهاب الإلكتروني ايضا الدعاية والاعلان وجذب الانتباه، وإثارة الرأي العام وجمع الاموال والاستيلاء عليها(٤).

د- التمكن من الوصول عن طريق الشبكة العنكبوتية إلى الاجهزة الخادمة الموفرة للمعلومات وتعطيلها، وأيضاً الكسب المادي أو المعنوي أو السياسيّ غير المشروع عن طريق تقنية المعلومات مثل عمليات اختراق وهدم المواقع على الشبكة العنكبوتية وتزوير بطاقات الائتمان وسرقة الحسابات المصرفية(٥).

---

(١) شاشوة ياسمينة، مصدر سابق ، ص١٦.

(٢) مصطفى سعد حمد مخلف، مصدر سابق ، ص٢٣.

(٣) سهاد فاضل عباس وآخرون، السياسة الجنائية لمكافحة الإرهاب الإلكتروني، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد١١، العدد ٤٤، ٢٠٢٠.

(٤) عادل بن عبد القادر المكنيزي، الاعلام الرقميّ وسبل مواجهة الإرهاب، مرجع سابق، ص٣٥.

(٥) رفد عيادة الهاشمي، مصدر سابق ، ص٢٨.

ثانياً: الإرهاب المباشر:

ويطلق عليه (الإرهاب العسكري) يعتبر مصطلح إرهاب الدولة حديثا في القانون الدولي ويرجع سبب ذلك إلى غموض فكرة الإرهاب بصفة عامة، وعدم وجود تعريف واضح ومحدد لجريمة الإرهاب، هذا بالإضافة إلى ان البعض يرى انه من غير اللائق اسناد جريمة الإرهاب إلى الدولة كونها صاحبة السيادة وهذا يعطي صفة الشرعية على اعمالها أيا كانت، لذلك رفضت العديد من الدول الإقرار بوجود إرهاب دولة بحجة غياب الأساس القانوني لهذه الفكرة من القانون الدولي.

لذلك يعرف الإرهاب المباشر بانه الإرهاب الذي تقوده الدولة من خلال مجموعة من الاعمال والسياسات الحكومية التي تستهدف نشر الرعب بين المواطنين داخل الدولة وصولا إلى ضمان خضوعهم لرغبات الحكومة بغرض تحقيق بعض الأهداف التي تستطيع الدولة تحقيقها بالوسائل والاساليب المشروعة، ويوجه إرهاب الدولة بصورة مباشرة ضد الأفراد بسبب الاختلاف في الآراء السياسة حيث تعتبرهم خارجين عن القانون والاعمال التي تمارسها الدولة بصورة مباشرة عن طريق أحد اجهزتها الرسمية لارتكاب تلك الاعمال الإرهابية[١].

اما البعض الآخر يذهب لتعريف إرهاب الدولة على انه (استخدام الدولة لدرجة كثيفة وعالية من العنف ضد المدينين لأضعاف أو تدمير ارادتهم في المقاومة أو الرفض).

وأيضاً يعرف الإرهاب المباشر عندما تقوم الدولة بنشر الرعب بين المواطنين من خلال مجموعة الاعمال والسياسات الحكومية في الداخل، وصولا إلى تأمين خضوعهم لرغبات الحكومة حتى تستطيع تحقيق أهدافها ويطلق على هذا النمط من الإرهاب اصطلاح (إرهاب منسق الاعلى) في حين يفضل البعض الاخر وصف هذا النشاط الإرهابي (الإرهاب الأحمر)[٢].

وتعرف تقى إياد القيسي (الإرهاب المباشر) هو إرهاب تسانده الدولة أو ترعاه، ويشير إلى اعمال العنف والترهيب التي ترتكب من قبل الدولة لقمع حركات المقاومة مثل حالة الاحتلال والسيطرة الأجنبية[٣].

---

(١) ليندا نيص، جريمة الإرهاب من منظور الشريعة الإسلامية والتشريع المصري والاردني، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، المجلة الجنائية القومية، المجلد ٥٥، العدد ٣، ٢٠١٢، ص١٠٢، بحث منشور.

(٢) آيات ناصر جابر، استراتيجية مكافحة الإرهاب في العراق "دراسة مستقبلية "، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم الاستراتيجية، ٢٠١٦، ص٢٧-٢٨.

(٣) تقى إياد خليل القيسي، الدور الدولي لحلف الناتو (مكافحة الإرهاب انموذجا)، اطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم الاستراتيجية، ٢٠١٦، ص٢٥.

ثالثاً: الإرهاب الدولي غير المباشر (إرهاب الدولة):

ويكون هذا النوع من الإرهاب عندما تقوم الدولة بتلك الاعمال بواسطة منظمات أو جماعات تعمل لحسابها ومن امثلة على ذلك هو ما قامت به الولايات المتحدة من دعم إلى الكونترا وما قامت به تلك الجماعة من قتل للمدنيين وتفجير للمدارس والمستشفيات.

ولم ترد نيكارغوا بعمل مماثل في المدن الأمريكية وانما رفعت دعوى إلى محكمة العدل الدولية التي ادانت ما أسمته (بالاستخدام غير الشرعي للقوة) والطلب من أمريكا الكف عن نشاطها ودفع التعويضات الا ان الولايات المتحدة اعلنت عدم موافقتها على قرار المحكمة مما ادى بنيكاراغوا ان تتوجه إلى مجلس الأمن الذي دعا الجميع للانصياع إلى القانون الدولي واستخدمت أمريكا حق الفيتو[١].

وأيضاً يعرف الإرهاب بصورة غير مباشرة هو عندما تقوم بعض الدول بدعم تلك الجماعات الإرهابية وامدادها بالسلاح والاموال لتمويل عملياتها، وقد تقوم بتدريب افراد هذه الجماعات في معسكرات تدريب خاصة، ثم يتم تصديرهم للخارج وتأمين المأوى لهم بعد عملياتهم[٢].

(١) حسن عزيز نور الحلو، الإرهاب في القانون الدولي دراسة قانونية مقارنة، مرجع سابق، ص١١٤.

(٢) بن علية خالد، دبي علاء الدين، تطور ظاهرة الإرهاب في الشرق الأوسط وتداعياتها على امن الدول (داعش) انموذج، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور – الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٦-٢٠١٧، ص١٣.

المبحث الثاني

الإرهاب الفكريّ وادواته وأهدافه وأسبابه

الإرهاب الفكريّ موجود في كل المجتمعات بنسب متفاوتة ويعتبر ظاهرة عالمية ولكنه ينتشر في المجتمعات المتعلقة وذات الثقافة الشمولية، ويتجسد في ممارسة الضغط أو العنف أو الاضطهاد ضد اصحاب الرأي المغاير افراد كانوا أو جماعات وذلك بدعم من تنظيمات سياسية أو تنظيمات دينية تحرض عليه وتؤججه والهدف هو اسكات الاشخاص وإخراسهم ليتسنى لهذه التنظيمات نشر أفكارها دون اي معارضة من التيارات الاخرى ولو استدعى الامر استخدام القوة والبطش بكل من يخالف تلك الأفكار وهذا ما حصل في الواقع العراقي والسوري حيث استطاعت الحركة الإرهابية (داعش) والتي كانت ظلامية الفكر والعقيدة إلى احتلال جزء من أراضي العراق والشام واعلان دولتها الإسلامية القائمة على اساس الفكر المنحرف ومنطق القوة.

لذلك نجد ان الإرهاب الفكريّ هو اخطر أنواع الإرهاب الممارس علينا والذي حول واقعنا العربي عموما والعراقي خصوصا إلى ظلام دامس فهو بطش بالوعي والفكر وان معالجة الإرهاب بشكل عام والذي يهيئ بدوره البيئة المناسبة للإرهاب لا يمكن ان تتم دون اشاعة الديمقراطية الحقيقية وصيانة الحقوق والحريات العامة واحترام الرأي الاخر والحيلولة دون اي انتهاك لهذه الحريات والنهوض بالواقع الثقافي للأمة وايجاد حلول حقيقية من خلال تدخل المؤسسات الحكومية لبذل كافة الجهود صوب الحد من الفكر المتطرف بكافة أنواعه واحترام حرية العقيدة والتعبير ومعاقبة كل من يتجاوز عليها[1].

مفهوم الإرهاب الفكري: بغية التعرف على الإرهاب الفكريّ لا بد من التطرق إلى معناه شرعا ولغة وفقها.

أولاً: تعريف الإرهاب الفكريّ من ناحية الشريعة الإسلامية:- دعا الدين الإسلامي إلى التفكر فنجد مشتقات الفكر جاءت في القرآن الكريم في مواضع كثيرة بصيغة الفعل ووردت كلمة الفكر في ثمانية عشر موضعا وهي (فكر، تفكروا، يتفكروا، تتفكرون، يتفكرون).

(١) أمل فاضل عبد خشان ومحمد جبار اتويه، الإرهاب الفكريّ بين النظرية والقانون، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، المجلد ٧، العدد ٢٧، ٢٠١٥، ص١٢٥- ١٢٦.

تعريف الإرهاب الفكريّ من الناحية اللغوية: ويقصد بالفكر هو اكمال الخاطر في الشيء والتفكر اسم التفكير، بينهم من قال فكري وقال سيبويه (ولا يجمع الفكر ولا العلم ولا النظر) اما التفكر يعني التأمل والاسم (الفكر والفكرة) والمصدر الفكر بالفتح وبابه نصر (أفكر) في الشيء، و(أفكر فيه) بالتشديد (تفكَّر فيه) بمعنى ذلك ورجل (فكير، كثير التفكير).

وعرف القاموس المحيط بقوله (الفكر بالكسر ويفتح، اعاد النظر في الشيء، كالفكرة).

كذلك عرف صاحب المعجم الوسيط: الفكر (الفكر اعمال العقل، اعمال العقل في العلوم للوصول إلى معرفة المجهول، ويقال ان في الامر فكرة اي نظرة ورؤية، ومالي في الامر اي مالي فيه حاجة ولا مبالاة وجمعه أفكار، والفكرة هي الصورة الذهنية لأمرها)[١].

اما فقهيا فعرف المجمع الفقهي الإرهاب الفكري:- هو العدوان الذي يمارسه افراد أو جماعات أو دول بغية على الأنسان من ناحية الدين والعقل والدم والمال والعرض، ويشمل جميع اصناف التخويف والأذى، والتهديد والقتل بغير حق، وما يتصل بصور الحرابة وإخافة السبل، وقطع الطريق وكل فعل من افعال العنف أو التهديد، تقع للتنفيذ المشروع الإجرامي فردي أو جماعي يهدف إلى ألقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم وأمنهم وأحوالهم للخطر[٢].

اما مفهوم الإرهاب الفكريّ بصورة عامة فوجدت له عدة تعاريف ومنها: هو اعتناق فرد أو جماعة أو دولة أفكار متطرفة أو متشددة في معيار الشرع ومحاولة إلزام الناس بها قسرا وتهديدا ماديا أو معنويا ان هم خالفوها ويعتبر الإرهاب الفكريّ نوع من التعصب الأعمى لأفكار خارجة عن الإطار الثقافي العام للمجتمع من خلال تبني عقيدة ما أو حكم ما هذه العقيدة أو هذا الحكم لا يقوم على أدلة صحيحة أو على مقدمات عقلية سليمة مع محاولة فرض هذا المعتقد أو هذا الحكم على من يخالف معتقده[٣].

---

(١) نوال أحمد سارو الخالدي، الإرهاب الفكريّ والآثار المترتبة عليه (دراسة مقارنة)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٣، العدد ٥١، ٢٠٢٤، ص٥٢٣-٥٢٤.

(٢) كاظم جعفر شريف، الإرهاب الفكريّ في العراق في المرحلة ما بعد ٢٠٠٣ التحديات وسبل المواجهة، جامعة ميسان، كلية القانون، مؤسسة الهدى للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١.

(٣) أسماء جابر علي مهران، رؤى الشباب نحو جرائم الإرهاب الفكريّ دراسة اجتماعية ميدانية للدوافع وآليات المواجهة على عينة من طلاب جامعة أسيوط، جامعة عين الشمس، كلية الآداب، مجلة حوليات آداب عين شمس، المجلد ٤٧، العدد ٤، ٢٠١٩، ص٣٤٧.

وهناك تعريف آخر للإرهاب الفكري: هو نشر الأفكار المتطرفة والمتعصبة بهدف زرع الفتنة والانقسام بين الناس، وتجنيد الافراد للانضمام إلى الجماعات المتطرفة(١).

والإرهاب الفكري: هو نشاط يستهدف افساد المعتقد أو السلوك، باستخدام الوسائل والاساليب المعنوية، يخل بالأمن العام، وأيضاً يعتبر الإرهاب الفكريّ نوع من أنواع الآيديولوجية التي تؤمن بعدم احترام الرأي الآخر وتسلبه حقه بحرية التعبير وحرية العقيدة، وهو يحجر على العقول والحريات ويحرم عليها التعبير عن ذاتها بحجة ان هذا مخالف لثقافة أو مذهب أو عقيدة أو رأي ما، ويحمل الإرهاب الفكريّ مفاهيم مثل التعصب والتطرف والتكفير وعدم احترام التراث والتأريخ والحضارة(٢).

هناك تعريف شامل اتفق عليه تقريبا جميع من كتب عن الإرهاب الفكريّ وهو يعتبر عدوان بشري ينبني على أسس فكرية بهدف الحيلولة دون وعي الأنسان بالحقيقية المجردة، وذلك باستخدام شتى وسائل الضغط النفسي، والبدني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، من اجل التحكم على إرادة الفرد والمجتمع، لأهداف فكرية أو دينية وسياسية أو اجتماعية أو كل تلك الأهداف معا(٣).

ثانياً: ادوات الإرهاب الفكري:

١- استخدام الأفكار المتطرفة: في البدء لا بد من توضيح مفهوم التطرف وهو كالاتي:

التطرف في اللسان العربي مشتق من الطرف أي الناحية أو منتهى كل شيء.

والتطرف اي الطرف هو تجاوز حد الاعتدال ولم يتوسط وكلمة التطرف تستدعى للخاطر كلمة الغلو التي تعني تجاوز الحد وهو من (غلا) زاد وارتفع وتجاوز الحد اي الغلو في الأمر والدين.

اما تعريف التطرف الفكري: فيعرف على انه المبالغة في التمسك بجملة من الأفكار قد تكون سياسية أو دينية أو عقائدية أو اقتصادية أو أدبية أو فنية تشعر القائم بها بامتلاك الحقيقية الطلقة ويخلق فجوة بينه وبين النسيج الاجتماعي الذي يعيش فيه وينتمي اليه، الامر الذي يؤدي إلى غربته

(١) علي محمد نعمة، تعزيز الهوية الوطنية لطلبة الجامعات العراقية ودورها في مواجهة التطرف المؤدي إلى الإرهاب، جامعة الشعب، كلية القانون والعلوم السياسية، المجلة العلمية لجهاز مكافحة الإرهاب، المجلد ٤، العدد ٧، ٢٠٢٤، ص١٥٠.

(٢) علاء شنون مطر، مفهوم الإرهاب الفكريّ في الفكر الإسلامي والعقلية الغربية، جامعة الكوفة، كلية الفقه، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد ٢٠١٦، العدد ٤١، ٢٠١٦، ص١٨٢.

(٣) جلال الدين محمد صالح، الإرهاب الفكريّ أشكاله وممارساته، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٨، ص٢٧.

عن ذاته وعن المجتمع ويعوقه عن ممارسة التفاعلات المجتمعية التي تجعله فردا منتجا. وأيضاً للتطرف أنواع منها تطرف الرأي اي التعصب لحكم اجتهادي ليس لدى القائم به اي دليل قاطع لأثباته أو التدليل على صحته، وهناك تطرف في العقيدة أو السلوك وهو احكام الرأي على فكرة معينة غير قابلة للنقاش أو التحليل مع رفض الرأي الآخر ويستدل عليه من سلوك المتطرف الغليظ في الحديث أو العقل(١).

٢- قلب المفاهيم وتشويه الحقائق: يتسم الفكر المنحرف أو الإرهاب الفكريّ بقدرته على قلب المفاهيم وتشويه الحقائق وطمسها، وتقديم أدلة وبراهين غير كافية وتكون مناقضة للواقع واستعمال كلمات بمعان مبهمة غير محددة، أو معاني متقلبة ومختلفة، وقد سعى كثير من دعاة الانحراف الفكريّ إلى توظيف بعض المفاهيم والمصطلحات الشرعية لخدمة مصالحهم وتبرير مسالكهم من ذلك مفهوم (الجهاد) وزعمهم ان ما يقومون به من سفك الدماء وترويع الناس الآمنين انما هو من الجهاد في سبيل الله، متجاهلين ان الجهاد فرض على المسلمين دفاعا عن دينهم ولم يشرع عدوانا أو انتقاما(٢).

٣- اساءة الظن وبث الشائعات: حيث يكون بث الشائعات واساءة الظنون بالآخرين يكون الإرهاب الفكريّ والعكس صحيح لأنّ هناك ترابط وتلازم بينهما، لكون كل منهما شرط ضروري في وجود الآخر وتفعيل أثره.

وفي مثل هذا المناخ المشحون بمثل هذه الملوثات من الطبيعي ان يتعطل الفكر الابداعي والنقدي وتكون الكلمة العليا للفكر التقليدي الذي لا يرضى بغير التبعية العمياء، وتسود حالة من الرعب حتى يصل الامر بالعقلاء إلى التواصي بالنجاة وذلك عندما يؤخذ الناس بالظنة، ويعاقبون بما في ضمائرهم وبما تحدثهم به أنفسهم، فكلما أراد مفكر منهم أو عالم التعبير عما يراه حقا، في نقد واقع عقدي أو سياسيّ أو اجتماعي لا يروق للأخرين سماعه ونسجت حوله الأكاذيب ويقول عليه المتقولون ما ينفر عنه العامة والخاصة(٣).

---

(١) يحيى أحمد محمد بني فياض، ظاهرة التطرف الفكريّ ومظاهرها لدى طلبة الجامعة الاردنية وعلاقتها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والاكاديمية، اطروحة دكتوراه، الجامعة الاردنية، كلية الدراسات العليا،٢٠٠٨، ص١٤-١٥.

(٢) عادل بن عايض المغذوي، تفعيل دور مواقع التواصل الاجتماعي في مواجهة التطرف الفكريّ من وجهة نظر الخبراء، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية، العدد الاول، ٢٠٢٠، ص٤٠٩- ٤١٠.

(٣) جلال الدين محمد صالح، الإرهاب الفكريّ اشكاله وممارساته، مصدر سابق، ص١٣٦- ١٣٧.

٤- التعبئة العاطفية: ايضا تعتبر من اهم ادوات الإرهاب الفكريّ والتي تكون بعيدة عن الحوار العقلاني القائم على الحجج والبراهين، وهناك التعبئة الاجتماعية التي تقوم على استغلال التواصل الاجتماعي من خلال نقل المعركة من الفضاء العام مثل الصحافة أو التلفزيون أو المواقع الاخبارية، إلى فضاء خاص مثل مجموعات الواتساب أو المجالس الخاصة، ومن ثم ارجاعها إلى الفضاء العام مرة اخرى بعد أخذ اكبر قدر ممكن من الاشخاص الذين اصبحوا جاهزين لخوض المعركة الكلامية بعد حرف الموضوع عن مساره، وعند تحريف الموضوع عن مساره بطرق تكاد تكون متشابهة في معظم هجمات الإرهاب الفكريّ وعلى رأسها تغيير سياق الطرح بتضخيم نقاط ثانوية لا تغير كثيرا في جوهر الفكر الأساسيّ وتحريك العواطف تجاهها بهدف حشد الجماهير من خلال دغدغة مشاعرهم، وبعد ان تتم عملية التحشيد في الفضاء الخاص تعود تلك الجماهير المحشدة لتمارس التنمر على الشخص أو الفئة المستهدفة بشكل مكثف وسريع وذلك باعتبار نفس المحشدين قصير وتصرفاتهم غالبا ما تتسم بالانفعالية وليس المبدئية، لذلك فإنّ مثل هذه الممارسة لا تعتبر دفاعا عن القضية المطروحة بالعكس هي عملية ترهيب وتخويف موجهة للشخص أو التيار المغاير ليعيد حساباته في المرات المقبلة، ويفكر اكثر قبل ان يصرح بما لديه من باب المراعاة خشية وليس قناعة، لذلك فإنّ الإرهاب الفكريّ الذي يقوم على ادوات اجتماعية وتقليدية واعلامية حديثة يهدف إلى فرض سلطة ورقابة ذاتية متطرفة(١).

ثالثاً: أسباب الإرهاب الفكري

أن الإرهاب الفكريّ منتشر في جميع أنحاء العالم ولكن بنسب مختلفة، فكل دولة تختلف فيها نسبة الإرهاب الفكريّ عن الاخرى، وهذا الانتشار لم يأتي من فراغ أو اعتباطا بل تهيأت له ظروف وأسباب متعددة ساعدت على وجوده في المجتمعات البشرية، ومن اهم هذه الأسباب هي كالآتي:

١- **التعصب واتباع الهوى:** تعرف كلمة العصبي لغة هي (من يعين قومه على الظلم أو يحامي عن عصبته ويغضب لهم، ويقال رجل عصبي هو سريع الانفعال والعصبية هي المحاماة والمدافعة عمن يلزمك آمره، اما عصبة الرجل فهي بنوة وقرابته لأبيه أو قومه الذين يتعصبون له

(١) محمد علي الطائي، الإرهاب الفكريّ وتأثيره على الأمن المجتمعي، ملتقى الباحثين السياسيين العرب، ٢٠٢١، https:\\ lcss.gov.ly \articles \blog\post٧٢٠

وينصرونه، ويوجد التعصب عدة أنواع منها التعصب المناطقي والحزبي والتعصب القبلي، والتعصب الطائفي الذي يعتبر هذا النوع من اكثر أنواع التعصب واشدها ضررا على تماسك المجتمع، فهي تثير النعرات الطائفية وروح العداء، وأيقاظ الفتن النائمة ونشر المفاهيم والأفكار المتطرفة والمنافية للمجتمع وتخالف ما جاءت به الاديان السماوية التي تنشد العدل والمساواة والتسامح وعدم نشر الأفكار المتطرفة(١).

ان التعصب للرأي هو اول دلائل التطرف، ويعد التعصب للرأي تعصبا ولا يعترف للآخرين بوجودهم، وجمود الأنسان على رأيه وفهمه جمودا لا يسمح له برؤية المصالح وتبين المقاصد واستحضار ظروف العصر وفقه الواقع، كل ذلك يجعل صاحبه بعيدا عن روح المسالمة والمحاورة، ويزداد الأمر خطورة حين يراد فرض الرأي على الآخرين بالعصا الغليظة، فهناك الاتهام بالبدع أو بالاستخفاف بالدين أو بالكفر، لذلك يعتبر الإرهاب الفكريّ أشد تخويفا وتهديدا من الإرهاب الحسي(٢).

٢- **الأسباب السياسية:** يعاني العراق من عدم الاستقرار السياسيّ منذ عقود، مما يخلق بيئة مستقبلة لنمو الأفكار المتطرفة، يشعر اليوم بعض الشباب العراقيين بالظلم والتهميش من قبل الحكومة أو النظام السياسيّ مما قد يدفعهم إلى التطرف كوسيلة للتعبير عن غضبهم وإحباطهم بالإضافة إلى ما يتعرض العراق من التدخل الخارجي من قبل الدول الإقليمية التي تسعى إلى نشر نفوذها في المنطقة، وقد تستخدم هذه الدول جماعات متطرفة لتحقيق أهدافها(٣).

ان الأسباب والدوافع السياسية غالبا ما يتميز بها الإرهاب الفكريّ والحسي ومن الخطأ التصور ان الإرهاب ليس له فكر ولا عقيدة، فقد يكون الفكر منحرفا والعقيدة فاسدة، ويعتقدون بأنهم أصحاب مبادئ وهذا يفسر بقاء الإرهاب كل هذه السنوات وعدم الاستهانة بهم فمنهم ما يدفع المواطن إلى التطرف وممارسة الإرهاب وبسبب تدني مستوى المشاركة السياسية وخاصة الشباب على اختلاف اتجاهاتهم الطبقية في اتخاذ القرارات التي تمس حياة المواطن بما فيها حياته اليومية سواء داخل الاسرة أو المدرسة أو

---

(١)علي قاسم فياض، أسباب الإرهاب الفكري، بحث مقدم إلى كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠١٦، ص٩.

(٢) علاء شنون مطر، مفهوم الإرهاب الفكريّ في الفكر الإسلامي والعقلية الغربية، كلية الفقه، جامعة الكوفة، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد ٢٠١٦، العدد ٤١، ٢٠١٦، ص١٨٣.

(٣) علي محمد نعمة، مصدر سابق ، ص١٥٣.

العمل عن طريق العضوية المؤثرة في التنظيمات الشعبية والحكومية وان النظام السياسيّ الدكتاتوري هو الصورة العامة للإرهاب السياسي، لأنّ الحكم الدكتاتوري في أساسه قائم على الإرهاب واخطر أنواع الإرهاب الذي يمارسه هو الإرهاب الفكري، حيث يمارس الضغط والعنف والاضطهاد ضد اصحاب الرأي الآخر، لغرض تكميم الأفواه واخراسها ليتسنى له نشر أفكاره دون اي معارضة، فالإرهاب الفكريّ ينتشر في انظمة الحكم الشمولية كما انه موجود في كل المجتمعات بصور مختلفة(١).

٣-الأسباب الاقتصادية: بسبب الدوافع الاقتصادية وتردي الاحوال ينتج هناك عنف أو تطرف فكري يؤدي إلى الاحباط واليأس والحقد على المجتمع ما قد يؤدي إلى الانتقام منه ومحاربته، فالفقر بحد ذاته لا يكون دافعا لارتكاب جرائم العنف الا ان ما يصاحب الفقر من اوضاع اجتماعية ونفسية وعوامل خارجية اخرى قد تولد الاساس بالظلم والاضطهاد، ومن ثم التورط في ارتكاب جرائم العنف، وفي الواقع ان الاشخاص الذين يعانون من اوضاع اقتصادية صعبة في معظم الاحيان مثل البطالة والتضخم، ومشكلات السكن وتدني المستوى المعيشي، وعدم تناسب الأسعار والاحتكار قد تدفع هؤلاء الافراد والجماعات إلى العنف والإرهاب الفكريّ والتطرف للتعبير عن احتياجاتهم بسبب الاوضاع المتردية التي يعيشون فيها(٢).

وأيضاً من الأسباب الاقتصادية التي تدفع بالأفراد نحو التطرف أو الإرهاب الفكريّ هو عدم مراعاة الحقوق المدنية للأقليات والظلم والقهر التي يتعرض لها افراد المجتمع الواحد داخل الدولة، وكذلك صعوبة المعيشة والهجوم الشرس على الإسلام من منظور ثقافة الصراع أو الصدام(٣).

٤- الأسباب الثقافية: شهد العالم في الفترة الاخيرة تطورا شديدا في وسائل الاتصالات والمواصلات، التي جعلت من العالم قرية كونية كبيرة أسهمت وبشكل فعال في انتشار الكثير من الأفكار والمعتقدات، مخترقة بذلك العديد من الحواجز اللغوية والفكرية والنفسية سواء للأفراد أو المجتمعات مما جعل العالم يسير على رأي الأغلبية وفرض التغير بالقوة مزيلة الفواصل بين الأمم، ولا شك ان التحدي الثقافي الذي تفرضه العولمة يشكل بعدا هاما للمؤتمرات الفكرية التي تواجه قضية الأمن الفكري، ذلك

---

(١) علي قاسم فياض، أسباب الإرهاب الفكري، مصدر سابق، ص١١.

(٢) نوال أحمد سارو الخالدي، مصدر سابق ، ص٥٣٩.

(٣) مولاي ناجم، أثر التطرف الفكريّ على الفرد والمجتمع (قراءة في الأسباب وبحث عن طرق العلاج)، جامعة الأغواط، الجزائر، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، المجلد ٢، العدد الخامس، ٢٠١٧، ص٢٢١.

لأنها تسعى إلى تكوين إنسان عالمي ينتمي إلى ثقافة جديدة لا يتشبث بثقافته وهويته الوطنية ويترعرع على ثقافة الاستهلاك والاستسلام لثقافة الفضاء الاعلامي أو الثقافي[١].

من الأسباب الثقافية نجد ان الدول النامية تعاني كثير منها والتي تؤدي إلى التطرف والإرهاب الفكريّ والصراع داخل المجتمع منها الانفصام الثقافي والتبعية الثقافية وبعض الأحيان تعاني من أزمة الهوية كل هذه الأسباب مجتمعة تؤدي إلى تفكك المجتمع والتطرف اذ لم يكن المجتمع مبنيا على التسامح والتفاهم واحترام الرأي الآخر وانعدام المجتمع المدني تكون النتيجة تصفية الآخر والتخلص منه ان الدول النامية التي تعرضت للاستعمار تخرج من مخلفات الاستعمار نخبة من المثقفين واشباه المثقفين والتابعين في هذه الدول منسلخة تماما عن الأمة تدافع وتمثل مصالح دولة المركز لذلك نجد الصراع الثقافي بدأ ينتشر في هذه الدول إلى وجود دويلات داخل الدولة وهويات ثقافية مختلفة الأمر الذي انعكس بالسلب على الانتاج الثقافي وعلى هوية الصناعات الثقافية المختلفة وهكذا اصبح الخطاب الثقافي يعكس عدة اتجاهات متناحرة ومتناقضة ولا يربط بينها قاسم مشترك واحد وهذا من شأنه يغذي التطرف والحركات الإرهابية لأنّ التيارات الثقافية المختلفة لا تؤمن ببعضها وكل واحد منها يعمل على اقصاء الاخر بشتى الطرق والوسائل[٢].

٥- **وسائل الاعلام:** ان تقديم وسائل الاعلام للمجتمع كافة المعلومات ونقل الصورة الحقيقية من الاحداث والاخبار هنا تعد أداة توجيه هادفة ومصدر للمعلومات موثوقة بها إلا في بعض الاحيان يكون الاعلام بخلاف ذلك وسيلة لنشر أفكار وتوجيهات معينة، وتروج لها وبذلك تعتبر أداة من أدوات الصراع الفكريّ بين الشعوب فيعتبر الاعلام من أقوى الاسلحة التي عرفتها البشرية وهو في تطور مستمر وانتشار مذهل وقد يعود على المجتمع بالنفع تارة وبالضرر تارة اخرى، ولجميع وسائل الاعلام لها سلطان ونفوذ فكري يمكن ان تستغل في شن أنواع صور الإرهاب الفكريّ ومن هنا ينبغي أن نسلط الضوء على دور وسائل الاعلام المهني والموضوعي، التي أسهمت بدور فاعل في نشر آراء ومعتقدات الآخرين بما يخدم المجتمع ويعكس التنوع الديني للامة وازدهار المجتمع من خلال حرية الاعتقاد وحرية ممارسة الشعائر

(١) محمد بو كرب، الأمن الفكريّ ودوره في تعزيز مكافحة التطرف الديني والإرهاب "دراسة حول الإرهاب في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، قسم الدراسات الدولية، ٢٠١٤، ص٥٠.

(٢) علي محمد مطلك، اساليب تمويل الإرهاب واستراتيجيات مكافحتها (دراسة حالة في بعض المؤسسات الأمنية)، دراسة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد ٢٠١٧، ص٢٦.

الدينية، ان وسائل الاعلام في الوقت الحالي تكون من اكثر الأسباب والوسائل تأثيرا في فكر المجتمع واخلاقهم وسلوكهم وفي غرس توجهاتهم، وأيضاً هناك قنوات اعلامية تعمل بغير مهنية لها دور في نشر الأفكار والمعتقدات المنحرفة وسموم التعصب الديني وتضيق الأفق الطائفي، وشاع بين الناس التخريب والتخويف والإرهاب وأصبحت الحريات مهددة في المجتمع مستغلين بذلك اصحاب العقول الضعيفة والبسيطة لتحقيق غايتها الإرهابية والإجرامية[١].

وهناك بعض من وسائل الاعلام تسهم بنشر الفكر الإرهابي عبر بثها للأعمال والرسائل التي تتسم بعدم المنهجية والتسرع الهدف منها دعائيا وتشهيريا، وقد يغفل القائمون على وسائل الاعلام تلك الأهداف وتبث بالتالي الرسالة دون دراسة ووعي مدى خطورتها فيتحول الفكر الإرهابي إلى تجسيد واقعي فعال ينبني على فلسفة وأيديولوجية، فالفكر الإرهابي يعتمد على عناصر الرعب والدعاية ونشر الأفكار المتطرفة وهنا تتجلى أهميّة الاعتماد على التخطيط في السياسات الاعلامية العربية ومراعاة تقديم مواد مضادة للأعمال الإرهابية، وتقديم مضامين تسهم في رفع مستوى الوعي لدى الجمهور، وهنا يجب ان ننتبه ان الإرهاب الفكريّ الذي يبث عبر وسائل الاعلام سواء كان مقصودا أو غير مقصود يسهم في تكوين اتجاهات الرأي العام ويروج لسياسات وأهداف دعائية مناوئة لذلك ينبغي رفع وتنمية الوعي العربي وتمليكه الحقائق والمعلومات للتصدي والتقليل من تأثيره، وتتبلور الأهداف الأساسيّة لاستراتيجية التوعية ومكافحة الإرهاب في المجال الاعلامي كالآتي:

١- امتلاك قوة اعلامية بمواصفات عالمية وبمهنية عالية.
٢- تحقيق السيطرة الاعلامية بما تبثه الوسائل الاعلامية بصورة جاذبة تلبي حاجات مستقبل الرسالة.
٣- توفير السند السياسيّ والقانوني المطلوب لتحقيق المصالح المشتركة.
٤- احداث تأثير أساسيّ في الجمهور المستهدف بالرسالة الموجهة من قبل قنوات الاعلام.
٥- صناعة رأي عام ضد جريمة الإرهاب.
٦- تحقيق القدرة التنافسية بين الوسائل الاعلامية المختلفة (مسموعة، مقروءة)[٢].

---

(١) علي قاسم فياض، مصدر سابق، ص١٠.

(٢) عبد المحسن بدوي محمد أحمد، الإرهاب الفكريّ عبر وسائل الاعلام، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، دار المنظومة، المجلد ٢٨، العدد ٣٢٢، ٢٠١٨، ص٧٦.

رابعاً: أهداف الإرهاب الفكريّ

أن للإرهاب الفكريّ أهداف متعددة ويعد اليوم الإرهاب الفكريّ والتطرف الفكريّ هو شكل من أشكال العنف غير المادي يهدف إلى فرض أفكار متطرفة أو احادية على المجتمع، وقمع أي رأي مخالف عبر الترهيب أو التشويه أو التفكير لا يقل خطرا عن الإرهاب المسلح اذ يستهدف العقل والتفكير بهدف تحطيم قيم التنوير والحرية الفكرية.

من ابرز واحد أهداف الإرهاب الفكريّ ترويج للأفكار المتطرفة السياسية أو تشجيع الفصل العنصري أو تحقيق أهداف يطلقوا عليها أهداف دينية، وهي بالعكس تكون أفكار وأهداف منحرفة لا تمد للدين بصلة وانما تعمل على تشويه سمعة الدين ومحاولة زرع وبث الأفكار المتطرفة الإرهابية والإجرامية، في عقول بعض الشباب من اجل الوصول لنشر أفكارهم وتطبيق مشروعهم لذلك يعتمد الإرهاب الفكريّ على تأثير تلك الأفكار على السلوك البشري حيث يسعى المنظمون لزرع الكراهية والتطرف في عقول الناس وبالأخص (الشباب) على ارتكاب اعمال عنف وإرهابية، وأيضاً من اهم أهداف الإرهاب الفكريّ هي المحافظة على الاتجاه السائد من خلال رفض الأفكار المغايرة لمصلحة الفئة المستفيدة منها[١].

ولا شك ان الهدف العام الذي يكمن وراء افتعال هذه الظاهرة هو ما يعود من نفع للمؤسسات أو الاطراف المعينة به، لغرض تحقيق مآربها في مختلف المجالات سواء كانت أهداف سياسية أو السيطرة الفعلية على المقدرات الاقتصادية أو المالية للبلد المحكوم أو تحقيق ما تصبوا اليه من تشويه المذهب الآخر بهدف اشمئزاز الاخرين منه، بل حتى عدم التفكير فيه أو محاولة الدخول فيه وخاصة ان بعض الاطراف تعاني من الجهل في الدين وعدم تفهمه بصورة صحيحة[٢].

(١) محمد علي الطائي، الإرهاب الفكريّ وتأثيره علة الأمن المجتمعي، ملتقى البحثين السياسيين العرب، ٢٠٢١، ٧٢٠ https:\\lcss.ly\artcles\blog\post

(٢) خولة مهدي شاكر الجراح، حقيقة الإرهاب الفكريّ ومعالجته في القرآن الكريم، كلية التربية، جامعة واسط، المؤتمر العلمي الدولي العاشر، مجلة كلية التربية، المجلد ٢، العدد ٢٥، ٢٠١٧، ص١١٥٤.

خلاصة الفصل

أن دراسة ظاهرة الارهاب وانواعه وادواته واسبابه في العراق بصورة خاصة والشرق الأوسط لم تعد مجرد نشاط أمني معزول او أعمال عنف متفرقة بل أصبحت ظاهرة جغرافية – سياسية ترتبط بطبيعة البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدولة.

فالإرهاب في العراق نشأ وتطور ضمن ظروف داخلية واقليمية متشابكة، أسهمت في تهديد الدولة واستقرارها ووحدتها المجتمعية، وأيضا تعدد انواع الارهاب سواء كان فكريا او سياسيا او دينيا او الكترونيا او مسلحا يعكس قدرة هذه الجماعات المتطرفة على التكيف مع التحولات السياسية والتكنولوجية في المنطقة.

أن هذه الجماعات الارهابية لم تعتمد فقط على القوة العسكرية ووسائلها التقليدية من (تفجيرات، اختطاف، زرع عبوات ناسفة، وغيرها) بل أصبحت تستخدم أدوات أكثر تأثيرا مثل وسائل التواصل الاجتماعي والخطاب الاعلامي والحرب النفسية والتعبئة العاطفية، والاستقطاب الفكري كل ذلك أدى الى أتساع دائرة التأثير الارهابي وانتقاله من المجال المادي الى المجال الفكري والثقافي.

في العراق تحديدا هناك مجموعة من العوامل ساعدت على تنامي الارهاب من أهمها ضعف الاستقرار السياسي والانقسامات الطائفية وتراجع التنمية الاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة والفقر فضلا عن التدخلات الاقليمية والدولية التي جعلت العراق ساحة للتنافس الجيوسياسي لذلك ان مواجهة الارهاب في العراق والشرق الاوسط لا تقتصر على الحلول الامنية والعسكرية فقط بل تتطلب استراتيجية شاملة تشمل تعزيز الاستقرار السياسي وتحقيق العدالة الاجتماعية وتطوير المؤسسات التعليمية والثقافية والاعلامية.

الفصل الثالث

العوامل الجيوسياسية المؤثرة في انتشار الإرهاب الفكري في العراق عبر وسائل التواصل الاجتماعي

المبحث الاول: العوامل الجيوسياسية الداخلية والخارجية المؤثرة في الارهاب الفكري

المبحث الثاني: دور العوامل الطبيعية والبشرية في الإرهاب الفكري

المبحث الاول

العوامل الجيوسياسية الخارجية والداخلية المؤثرة في الإرهاب الفكري

تُظهر الدراسة أن العوامل الجيوسياسية المؤثرة في الإرهاب عبر وسائل التواصل الاجتماعي في العراق متعددة ومتشابكة بين المتغيرات الخارجية والإقليمية والمتغيرات الداخلية الوطنية. فالعراق كبيئة جغرافية سياسية مركزية في الشرق الأوسط، يعاني من تحديات معقدة في الأمن الإلكتروني نتيجة الصراعات الإقليمية، التدخلات الدولية، ضعف البنية التقنية، وعدم الاستقرار السياسيّ والاجتماعي. هذا التداخل بين البيئة الجيوسياسية والأمن السيبراني يدفع نحو ضرورة تبني استراتيجيات وطنية شاملة تشمل تطوير التشريعات، تعزيز القدرات الفنية، وبناء برامج توعية مجتمعية لمواجهة الإرهاب الإلكتروني بكفاءة عالية.

أولاً: العوامل الخارجية

١- الصراع الإقليمي وتنافس القوى الكبرى

يعدّ الصراع الإقليمي وتنافس القوى الكبرى من أبرز العوامل التي أسهمت في تنمية الإرهاب الفكريّ في الشرق الأوسط. فقد شكّلت المنطقة ساحة مفتوحة لتداخل المصالح الدولية والإقليمية، حيث سعت قوى كبرى إلى تعزيز نفوذها السياسيّ والاقتصادي والعسكري عبر دعم أطراف محلية أو توظيف الخطابات الأيديولوجية والدينية بما يخدم مصالحها الاستراتيجية. هذا التنافس لم يقتصر على المواجهات العسكرية المباشرة، بل امتد ليشمل الصراع على العقول والوعي الجمعي، وهو ما يُعدّ جوهر الإرهاب الفكري[١].

أسهم هذا التنافس في إضعاف مفهوم الدولة الوطنية، وخلق بيئات سياسية واجتماعية هشة، استغلتها جماعات متطرفة لنشر أفكارها. كما أدت التدخلات الخارجية إلى تضخيم الخطابات الطائفية والمذهبية، وتحويلها إلى أدوات تعبئة فكرية، تُستخدم لتبرير العنف أو إقصاء الآخر. ومع تطور وسائل الاتصال، أصبح هذا الصراع أكثر تعقيداً، حيث انتقلت المنافسة من الميدان العسكري إلى

(١) حسن، حسن إبراهيم، الإرهاب الدولي: أسبابه، أشكاله، وسبل مكافحته، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٢، ص٤٥-٤٨.

الفضاء الرقمي، فاستُخدمت وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي كسلاح ناعم للتأثير الفكريّ وبث الأيديولوجيات المتطرفة[١].

اما في العراق، فقد تداخل الصراع الإقليمي والدولي مع الانقسامات الداخلية، وجعل العراق منطقة ساخنة لتجاذب المشاريع الفكرية المتعارضة، مما أسهم في توفير بيئة مناسبة لانتشار الإرهاب الفكري، من خلال الخطاب الطائفي أو عبر الترويج لأفكار متطرفة تستهدف فئات معينة من المجتمع، لا سيما الشباب. وبهذا أصبح الصراع الإقليمي وتنافس القوى الكبرى عاملاً بنيوياً في تغذية الإرهاب الفكري، من خلال زعزعة الاستقرار، وإضعاف المؤسسات، والتأثير في منظومة القيم والوعي المجتمعي. وبما ان يمثل العراق جغرافياً موقعاً إستراتيجياً في قلب الشرق الأوسط، مما جعله نقطة احتكاك مصالح للقوى الإقليمية والدولية. سيما بعد عام ٢٠٠٣، تداخلت مصالح الولايات المتحدة، إيران، تركيا، ودول الخليج في الساحة العراقية، مما أسفر عن بيئة سياسية وأمنية غير مستقرة. هذا التنافس الإقليمي يؤثر مباشرة في الفضاء السيبراني؛ إذ تستغل الجماعات الإرهابية العجز المؤقت في السيطرة الأمنية لاستغلال شبكات الإنترنت لنشر الأفكار المتطرفة والتجنيد ودعم التنظيمات عبر العالم[٢].

ساهم هذا السياق الجيوسياسي في توفير مناخ لإعادة إنتاج الأيديولوجيات المتطرفة عبر الإنترنت، فمن جهة تتراجع قدرات الدولة الأمنية في ضبط الفضاء السيبراني، ومن جهة أخرى تستثمر الجماعات المسلحة مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وغيرها من الجماعات المنتشرة في نشر المحتوى الدعائي والتحريضي الذي يستقطب الجماهير ويحفزها على العنف الرقمي[٣].

التحديات الدولية والتعاون متعدد الأطراف

تواجه الدول في العصر الرقميّ تهديدات متزايدة في الأمن السيبراني تتطلب تعاوناً دولياً. ومع ذلك، فإنّ العراق يعاني من ضعف في تبني أطر عمل قانونية وتقنية قوية في مواجهة الإرهاب الإلكتروني، مما يجعل التدخلات الدولية أحد العوامل المؤثرة. يتجسد ذلك في تبادل المعلومات

(١) عبد الله، محمد حسين، الصراعات الإقليمية وأثرها في الأمن الفكريّ العربي، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٦، ص٧٣–٧٦.

(٢) قاسم عبد الأمير الجبوري، الأمن الفكريّ وتحديات التطرف في الشرق الأوسط، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، العدد (٣٤)، ٢٠١٨، صـ ١١٢–١١٥.

(٣) مواقع التواصل والإرهاب في العصر الرقميّ (الإرهاب الإلكتروني). مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٣، العدد١، ١٩٩–٢٢٦. https://doi.org/١٠.٥٥٧١٦/jjps.٢٠٢٤.١٣.١.٧

والتدريب الفني الذي تقدمه بعض الدول، لكنه في الوقت ذاته قد يخلق توترات حول سيادة البيانات واستقلالية السياسات الأمنية العراقية[١]. كما تُعدّ التحديات الدولية أحد المحركات الأساسيّة لتطور ظاهرة الإرهاب الفكريّ في النظام الدولي المعاصر، إذ لم تعد هذه الظاهرة محصورة ضمن حدود الدول، بل أصبحت عابرة للحدود بفعل العولمة والتطور التكنولوجي. فقد أسهمت الأزمات الدولية، مثل النزاعات المسلحة، ضعف الحوكمة، وتفاوت المصالح بين الدول، في خلق بيئات خصبة لانتشار الفكر المتطرف عبر وسائل التواصل. كما أن اختلاف الرؤى السياسية بين القوى الدولية بشأن تعريف الإرهاب وآليات مكافحته شكّل عائقاً أمام بناء استراتيجية عالمية موحّدة لمواجهة الإرهاب الفكري[٢].

في هذا السياق، برز التعاون متعدد الأطراف بوصفه أداة ضرورية لمواجهة التحديات المرتبطة بالإرهاب الفكري، حيث تعتمد الدول على الأطر الدولية والإقليمية لتبادل المعلومات، وتنسيق السياسات الأمنية والفكرية، ومواجهة الخطاب المتطرف عبر الوسائل القانونية والإعلامية والتعليمية. غير أن هذا التعاون غالباً ما يواجه تحديات تتعلق بتباين المصالح الوطنية، وضعف الثقة بين الدول، واختلاف القدرات التقنية والمؤسسية، مما يقلل من فعاليته[٣].

أما في الشرق الأوسط والعراق، فقد تأثرت جهود التعاون الدولي بعوامل سياسية وأمنية معقدة، أبرزها التدخلات الخارجية والصراعات الإقليمية. وعلى الرغم من مشاركة العراق في العديد من المبادرات الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب، إلا أن محدودية التنسيق الفكريّ والثقافي، مقابل التركيز على البعد الأمني والعسكري، أسهمت في استمرار انتشار الإرهاب الفكري. وعليه، فإنّ تعزيز التعاون متعدد الأطراف في المجالات الفكرية، التعليمية، والإعلامية يُعدّ عنصراً حاسماً لمعالجة جذور التطرف وليس فقط مظاهره[٤].

---

(١) The Role of Cyber Threats in Shaping National Security in Iraq (PDF). Iraqi Journal for Social Sciences.

(٢) عبد الله، محمد حسين، الأمن الفكريّ في ظل التحديات الدولية المعاصرة، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٧، ص٦٦–٧٠.

(٣) فاضل حسن السامرائي، التحديات الأمنية الدولية وانعكاساتها على الشرق الأوسط، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٥، ص١٤٣–١٤٧.

(٤) Buzan, Barry & Waever, Ole Regions and Powers: The Structure of International Security, Cambridge University Press, Cambridge, ٢٠٠٣, pp. ٢١٥–٢١٩.

٢- التطورات التقنية والحرب المعلوماتية

أدى التطور التكنولوجي إلى تسليح الفضاء السيبراني بقدرات هجومية ودفاعية كبيرة؛ إذ أصبح الفضاء الإلكتروني جزءاً من الأدوات الجيوسياسية في النزاعات الحديثة. تستخدم الدول والمنظمات الإرهابية على حد سواء الوسائل الرقمية لتنفيذ حملات دعائية أو هجمات إلكترونية تؤثر على البنى التحتية الحيوية للدول. في العراق، أدت هذه التطورات إلى زيادة تهديدات الإرهاب الإلكتروني الذي يمكن أن يستغل نقاط ضعف في الشبكات الوطنية والبنى التحتية الرقمية(١).

أ- التطورات التقنية والتكنولوجية :

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطوراً تقنياً متسارعاً شمل مجالات الاتصال، المعلومات، الذكاء الاصطناعي، والفضاء الرقمي. وقد أسهم هذا التطور في تحويل المجتمعات من أنماط التواصل التقليدية إلى أنماط رقمية تعتمد على الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، مما أدى إلى تغير عميق في أساليب التأثير السياسيّ والفكري. ولم تعد القوة في العصر الحديث تعتمد فقط على الوسائل العسكرية التقليدية، بل أصبحت المعلومة والتقنية الرقمية من أهم أدوات الصراع والتأثير(٢).

ب- الحرب المعلوماتية وخصائصها :

تُعرَّف الحرب المعلوماتية بأنها استخدام المعلومات ووسائل نشرها، أو التلاعب بها، كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية أو فكرية أو أيديولوجية، من خلال التأثير على الرأي العام، وتوجيه الوعي الجمعي، وزعزعة الاستقرار الفكريّ للمجتمعات. وتشمل هذه الحروب نشر الدعاية، الأخبار المضللة، الخطاب التحريضي، والتأثير النفسي عبر الوسائط الرقمية. وتتميز الحروب المعلوماتية بعدة خصائص، من أبرزها(٣):

- الادوات الفاعلة مجهولة.
- الانتشار السريع للمحتوى عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

---

(١) Challenges of Iraqi National Security in Confronting Cyber Terrorism and Ways to Strengthen it. Dirasat: Human and Social Sciences.

(٢) محمد عبد الحميد، الحروب الجديدة وصراع المعلومات، القاهرة، عالم الكتب، ٢٠١٤، ص ٤٥-٤٧.

(٣) عبد الإله بلقزيز، الدين والسياسة في زمن العنف، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦، ص ٨٨.

- عدم مواجهة الفاعل والرد عليه.
- استهداف العقول بدلاً من البنى التحتية المادية.

ج- التطورات التقنية كأداة في الحرب المعلوماتية:

أدت التطورات التقنية الحديثة إلى توفير بيئة خصبة للحرب المعلوماتية، حيث أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي منصات مفتوحة لتبادل الأفكار والمحتويات دون رقابة صارمة في كثير من الأحيان. وقد استغلت الجماعات المتطرفة هذه التقنيات لنشر أفكارها، وبناء خطاب أيديولوجي متطرف، والتأثير في الفئات الأكثر عرضة للتأثر، خصوصاً فئة الشباب، كما أسهم تطور تقنيات تحليل البيانات والخوارزميات الرقمية في تعزيز قدرة الجهات الفاعلة على توجيه الرسائل الفكرية بدقة، وفقاً للميول الثقافية والاجتماعية للمجتمعات المستهدفة، مما زاد من فاعلية التأثير الفكريّ مقارنة بالوسائل التقليدية[١].

د- الحرب المعلوماتية وإعادة تشكيل الوعي في الشرق الأوسط:

تُعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق عرضة للحرب المعلوماتية، نتيجة التعدد الطائفي والديني، والصراعات السياسية، وعدم الاستقرار الأمني في بعض دولها. وقد استُخدمت التطورات التقنية في هذه المنطقة لنشر خطاب الكراهية، وتأجيج الصراعات الفكرية والطائفية، وبث الشكوك حول الهويات الوطنية والدينية، وأصبحت المنصات الرقمية ساحة صراع فكري مفتوحة، يتم فيها توظيف المحتوى الإعلامي والفكري كأداة ضغط وتأثير، بما يخدم أجندات سياسية أو أيديولوجية داخلية وخارجية.

هـ- الحرب المعلوماتية وإعادة تشكيل الوعي في العراق:

في العراق، تزامن تطور الحرب المعلوماتية مع الظروف السياسية والأمنية التي مر بها البلد، مما جعل الفضاء الرقميّ بيئة مناسبة لنمو الإرهاب الفكري. وقد استُخدمت وسائل التواصل الاجتماعي في[٢]:

- نشر الأفكار المتطرفة وتبرير العنف فكرياً.

---

(١) حيدر عبد الرضا عبد علي، مصدر سابق ، ص ١٠١-١٠٤.

(٢) المصدر نفسه، ص١٠٩.

- استهداف الشباب بخطاب أيديولوجي منظم.
- تعميق الانقسامات الفكرية والطائفية.
- التأثير على الوعي العام وزعزعة الثقة بالمؤسسات.

كما أسهم ضعف الثقافة الرقمية لدى بعض فئات المجتمع في زيادة قابلية التأثر بالحروب المعلوماتية، مما جعل التطورات التقنية سلاحاً غير مباشر يُستخدم في تهديد الأمن الفكريّ والاستقرار المجتمعي.

و- العلاقة بين الحرب المعلوماتية والإرهاب الفكري:

ترتبط الحرب المعلوماتية ارتباطاً وثيقاً بالإرهاب الفكري، إذ تُعد الوسيلة الأساسيّة التي يتم من خلالها نشر الفكر المتطرف دون استخدام العنف المباشر. فالتقنيات الرقمية لا تكتفي بنقل الأفكار، بل تسهم في إعادة تشكيل المفاهيم والقيم، وتطبيع الخطاب المتطرف، وتحويله إلى حالة فكرية مقبولة لدى بعض الفئات، ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن التطورات التقنية أسهمت في انتقال الإرهاب الفكريّ من نطاق محلي محدود إلى نطاق عابر للحدود، يصعب احتواؤه بالوسائل التقليدية، اذ أفرزت التطورات التقنية واقعاً جديداً للصراعات الفكرية، حيث أصبحت الحروب المعلوماتية أحد أخطر أشكال التهديد للأمن الفكريّ في الشرق الأوسط والعراق. وقد وفّرت هذه التطورات أدوات فعالة لنشر الإرهاب الفكري، مما يستدعي تبني استراتيجيات شاملة تقوم على الوعي الرقمي، وتعزيز الثقافة الإعلامية، وبناء منظومات فكرية قادرة على مواجهة التأثيرات السلبية للحروب المعلوماتية[1].

ثانياً: العوامل الداخلية :

١- ضعف الأمن السيبراني والبنية التقنية الوطنية

تشكل البنية التقنية والقدرة على حماية الشبكات الوطنية حجر الأساس في أمن أي دولة، لكن العراق حتى الآن يعاني من ضعف واضح في تطوير بنية قوية للأمن السيبراني. هذا الضعف يشمل ضعف التشريعات، نقص الكوادر الفنية المدربة، واعتماد كثير من المؤسسات على خدمات ومزودي

(١) عبد الإله بلقزيز، الدين والسياسة في زمن العنف، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦، ص٨٨.

بيانات خارجيين، مما يتيح للفاعلين الإلكترونيين استغلال هذه الثغرات لتنفيذ عمليات اختراق، تجسس أو نشر دعاية متطرفة.

يؤدي ضعف التكامل بين القطاعات الحكومية، الأمنية والتعليمية دوراً في تعميق هذا الضعف؛ إذ أن غياب استراتيجية وطنية متكاملة للأمن السيبراني يجعل التعامل مع التهديدات الإلكترونية الجيوسياسية أقل فعالية، مما يعزز من قدرة الجماعات الإرهابية على استخدام الفضاء الرقميّ لتحقيق أهدافها(١).

٢- البيئة السياسية الداخلية وعدم الاستقرار

تأثر السياق السياسيّ العراقي بعد عام ٢٠٠٣ بالصراعات الداخلية والتنافس بين القوى السياسية والطائفية، وهذا بدوره أثر على قدرة الدولة في تبني وتنفيذ سياسات أمنية فعالة في مواجهة الإرهاب بجميع أشكاله، بما في ذلك الإرهاب الإلكتروني. يعزز عدم الاستقرار السياسيّ من سهولة اختراق الأنظمة وتقويض جهود مكافحة التطرف عبر الإنترنت، بينما تزداد حركة الجماعات المتطرفة وسهولة استقطابها للشباب عبر الشبكات الرقمية.

٣- الدور الاجتماعي والثقافي في استقطاب الإرهاب الإلكتروني

من بين العوامل الداخلية المهمة البنية الاجتماعية التي تشمل معدلات البطالة، ضعف الوعي الرقمي، وعدم وجود برامج مجتمعية فعالة للتثقيف حول مخاطر التطرف الرقمي. الجماعات الإرهابية تستغل هذه القضايا الاجتماعية لتوجيه رسائلها التحريضية عبر الفضاء الإلكتروني، مستغلة حاجة فئات واسعة للانتماء أو فرص العمل، مما يجعل التهديد الإلكتروني أوسع انتشاراً وأكثر تأثيراً في المجتمع العراقي(٢).

(١) حيدر عبد الرضا عبد علي، مصدر سابق ، ص ٤٢.

(٢) علي فاضل الجعفري، الإرهاب الفكريّ وأثره على الامن المجتمعي العراقي، مجلة كلية العلوم السياسية، المجلد ٨، العدد٢، جامعة بغداد، ٢٠٢٠، ص١٢٢.

المبحث الثاني

دور وتأثير العوامل الطبيعية والبشرية في الإرهاب الفكري

أولاً: تأثير ودور العوامل الطبيعية على الإرهاب الفكريّ في العراق

يُعد العراق واحدًا من أكثر الدول حساسية جيوسياسيًا في منطقة الشرق الأوسط، بفضل موقعه الجغرافيّ المركزي الذي يتقاطع مع ست دول مجاورة: إيران من الشرق، تركيا من الشمال، سوريا والأردن من الغرب، والسعودية والكويت من الجنوب. هذا الموقع الحدودي المفتوح مع بيئات إقليمية غير مستقرة، وذات صراعات مسلحة أو طموحات توسعية، جعل من العراق نقطة تماس إقليمية شديدة التعقيد، وممراً حيوياً لعبور الأفراد والسلاح والأفكار المتطرفة(١).

بعد عام ٢٠٠٣، وخصوصًا في مرحلة الانسحاب الأمريكي عام ٢٠١١، واجه العراق انهيارًا جزئيًا في أجهزته الأمنية، وانخفاضًا كبيرًا في السيطرة على حدوده. ونتيجة لذلك، أصبحت الحدود مع سوريا، ولا سيما في محافظة الأنبار، مفتوحة أمام تسلل المقاتلين التابعين لتنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) الذي استفاد من الفراغ الأمني في الجانب السوري، وتحديدًا بعد انهيار الدولة السورية إثر الحرب الأهلية. لعبت الصحراء الممتدة من الرقة والبوكمال السورية إلى القائم والرمادي العراقية دورًا محوريًا في بناء خطوط الإمداد البشري واللوجستي، وهي مناطق وعرة يسهل التمويه فيها ويصعب ضبطها، مما منح الجماعات المتطرفة حزامًا آمنًا لشن عملياتها(٢).

أما من الشمال، فقد شكّلت الحدود مع تركيا نقطة عبور لمقاتلين أجانب من أوروبا وآسيا الوسطى، دخلوا إلى الأراضي العراقية عبر شمال سوريا وتركيا، مستخدمين طرق تهريب غير رسمية. كما أسهم الوجود الكردي المتداخل بين شمال العراق وجنوب شرق تركيا في تعقيد المشهد الأمني، حيث نشطت جماعات كردية مسلّحة تحمل أجندات متقاطعة أيديولوجيًا مع التنظيمات السلفية أو تستخدم بيئة الفوضى لتحقيق مكاسب محلية، مما أضاف بُعدًا إضافيًا للصراع المسلّح في المناطق الحدودية.

من الشرق، أدت إيران دورًا مزدوجًا؛ فمن جهة، قامت بدعم بعض الفصائل المسلحة الشيعية داخل العراق تحت ذريعة مقاومة الاحتلال الأمريكي، ومن جهة أخرى، خلق هذا الدعم انقسامات

(١) علي فاضل الجعفري، المصدر السابق ، ص١٣٨.

(٢) حيدر عبد الرضا عبد علي، المصدر السابق، ص٤٤.

طائفية حادة استغلها تنظيم داعش في خطاباته، مقدمًا نفسه كدرع لأهل السنة في مواجهة "التمدد الإيراني". أتاح هذا الانقسام للطرفين توظيف الحدود العراقية – الإيرانية كنقطة دخول للنفوذ والمقاتلين، وجعل من مناطق مثل ديالى وصلاح الدين مسارح صراع طائفي مسلح، تتغذى على الخطابات المتطرفة(١).

كذلك مثّلت الحدود الجنوبية مع السعودية والكويت مجالًا حساسًا، حيث كانت محل شكوك متبادلة بين الحكومات، وبرزت اتهامات سعودية لطهران باستخدام العراق كنقطة نفوذ، ما انعكس في توتر سياسيّ أضعف التعاون الأمني بين دول الخليج والعراق، وترك ثغرات حدودية استُغلت لتسلل بعض الأفراد ونقل تمويلات سرية.

وقد أشارت تقارير مثل "الدور الجديد للعراق في الشرق الأوسط" و"مؤشر الإرهاب في العالم العربي" إلى أن غياب اتفاقيات أمنية واضحة وثابتة مع دول الجوار، إضافة إلى التباين الأيديولوجي بين حكومات هذه الدول، أسهم في خلق بيئة حدودية رخوة تتيح انتقالًا سلسًا للعناصر المتطرفة. وقد أدى ذلك إلى ما يُعرف بـ"الدور العكسي للموقع الاستراتيجي"، حيث تحوّل العراق من دولة ذات موقع محوري للنقل والطاقة والتجارة، إلى بوابة تمر منها حركات العنف العابر للحدود.

بناءً عليه، لا يمكن اعتبار موقع العراق عنصرًا محايدًا في معادلة الإرهاب، بل هو عنصر فاعل وشديد الخطورة، تم توظيفه من قبل الجماعات الإرهابية كمنصة عبور وتوسّع، وساحة حرب إقليمية مفتوحة. وقد ساعد ذلك في تحويل الصراعات من محلية إلى إقليمية، وجعل من العراق حلقة وصل في شبكات التطرف تمتد من أفغانستان إلى ليبيا، مرورًا بسوريا ولبنان واليمن(٢).

١ – الموقع الجغرافيّ وأثره في انتشار الفكر المتطرف

يقع العراق في قلب الشرق الأوسط، محاطًا بدول شهدت صراعات أيديولوجية وفكرية متعددة. هذا الموقع الاستراتيجي جعله نقطة التقاء للأفكار المتطرفة العابرة للحدود، وسهّل انتقال الخطابات الفكرية المتشددة، خصوصًا مع تطور وسائل الاتصال الحديثة.

(١) خالد كاظم أبو دوح، مصدر سابق، ص٥٩.

(٢) مركز المسبار للدراسات والبحوث، تطور الإرهاب: حالة القاعدة وداعش، إصدار خاص، دبي، ٢٠٢١، ص٤٥–٦٦.

خريطة (٢) موقع العراق من الشرق الاوسط

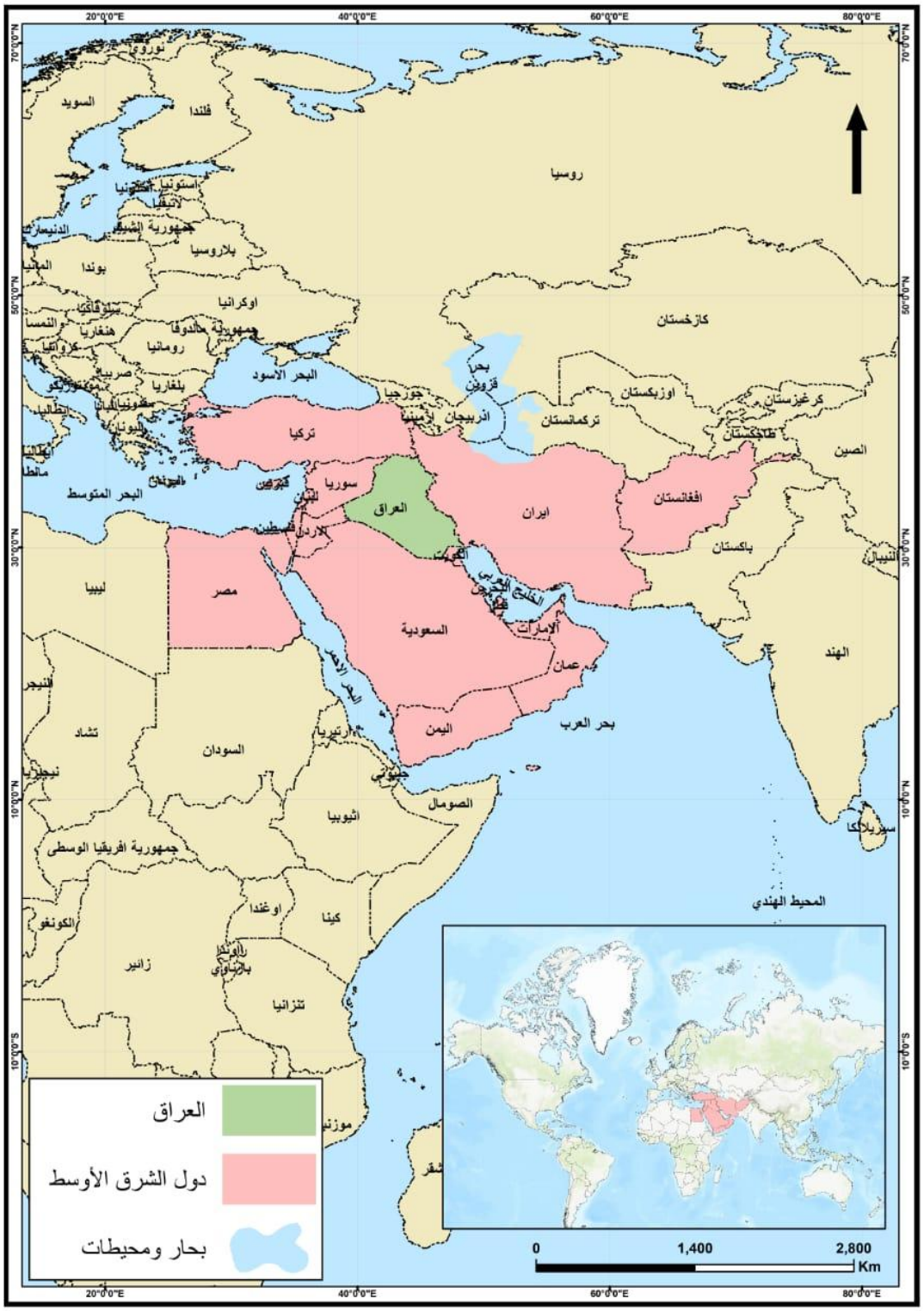

المصدر: اعتمادا على:

١- المكتب الاتحادي لشؤون الهجرة واللاجئين ، أطلس الشرق الأوسط وشمال افريقيا ،خريطة الشرق الأوسط ، فيينا ، النمسا، ٢٠٢٠، ص١٣.

٢- طبيعة الحدود الجغرافية

تمتد حدود العراق لمسافات طويلة، وتشمل مناطق صحراوية وجبلية يصعب السيطرة عليها بالكامل، مما أسهم في انتقال الجماعات المتطرفة وأفكارها، واستغلال هذه المناطق لبناء شبكات فكرية مغلقة بعيدة عن الرقابة المؤسسية.

جدول (١) طبيعة الحدود الجغرافية وتأثيرها في الإرهاب الفكري

نوع الحدود	الخصائص الجغرافية	التأثير الفكري
صحراوية	قلة الكثافة السكانية	سهولة نشر الفكر المتطرف
جبلية	وعورة التضاريس	تكوين بيئات فكرية مغلقة
حدود مضطربة	تداخل سكاني	انتقال الأفكار المتشددة

مركز المسبار للدراسات والبحوث، تطور الإرهاب: حالة القاعدة وداعش، إصدار خاص، دبي، ٢٠٢١، ص٦٧.

٣- التباين البيئي والمكاني

يعاني العراق من تفاوت واضح بين المناطق الحضرية والريفية، حيث تختلف مستويات التنمية والخدمات والتعليم. وقد أدى هذا التباين إلى خلق بيئات اجتماعية هشة أكثر عرضة للتأثر بالإرهاب الفكري[١].

يتكامل تأثير العوامل الطبيعية والبشرية ليُنتج بيئة حاضنة للإرهاب الفكري، حيث توفر الجغرافيا المجال، بينما توفر العوامل البشرية الدافع، وتعمل التكنولوجيا كوسيط ناقل للفكر المتطرف، وينعكس الإرهاب الفكريّ على الأمن المجتمعي يؤدي انتشار الإرهاب الفكريّ إلى تفكك النسيج الاجتماعي[٢]، وزعزعة الاستقرار الفكري، وتهديد الهوية الوطنية، مما ينعكس سلبًا على الأمن المجتمعي في العراق.

(١) المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، التطرف الفكريّ في العراق: الأسباب والمعالجات، بغداد، ٢٠١٩، ص ٢٣.
(٢) خالد صباح، الجيومورفولوجيا التطبيقية: التضاريس كعامل جيوسياسي في الشرق الأوسط، رسالة دكتوراه، قسم الجغرافية، جامعة بغداد، ٢٠٢١، ص٣٠-٤٥.

- المساحة: تعد المساحة عاملا مؤثرا في انتشار الارهاب عندما تقترن بضعف السيطرة الامنية عليها، وضعف القدرة على المراقبة، لاسيما ان العراق يتميز بمساحة كبيرة نسبيا وتنوع مكاني واسع ، وهذا يؤدي الى تباعد مراكز السيطرة الامنية، صعوبة تغطية جميع المناطق بشكل مستمر، ايضا وجود مناطق رخوة خاصة الصحاري والأطراف، زيادة كلفة المراقبة والسيطرة بكاميرات حرارية او طائرات مسيرة او اقمار صناعية .... الخ.

لذلك اسهمت المساحة في خلق بيئة جغرافية معقدة يصعب ضبطها أمنيا بشكل كامل ما أتاح لتنظيم داعش استغلال هذه الفراغات المكانية للتحرك والاختباء واعادة الانتشار .

- التضاريس: أسهم تنوع التضاريس في العراق في خلق بيئة جغرافية هشة سمحت لتنظيم داعش بالتوسع في مناطق الهوامش، ثم استغلالها كمنصات انطلاق لتنفيذ عمليات إرهابية في الداخل، عبر مزيج من العزلة المكانية التي سهلت الاختباء وصعوبة السيطرة، والامتداد الحدودي الكبير، ولذلك اصبحت التضاريس عاملا فاعلاً في انتاج الفراغات الأمنية التي استغلها تنظيم داعش الارهابي.

ويظهر هذا التأثير بشكل واضح في المساحات الصحراوية الواسعة في غرب العراق (الأنبار، صلاح الدين)، وقلة الكثافة السكانية في هذه المساحات، فضلاً عن ضعف البنية التحتية، وصعوبة المراقبة، وكذلك تواجد المرتفعات والمناطق الوعرة بيئة آمنة استغلها تنظيم داعش الارهابي وخاصة في شمال العراق لاسيما في جبال حمرين ومناطق أطراف كركوك ونينوى التي تحتوي على كهوف والوديان العميقة تنمح التنظيم قدرة على الاختباء والمناورة وتنفيذ هجماته الارهابية.

فالتباين الكبير بين نمط حياة السكان في الجبال والمناطق الصحراوية والسهول أسهم في نشوء مشاريع اجتماعية مختلفة. ففي الجبال، يشتهر العشائر المحلية بقوة الروابط والاعتماد على النفس، بينما في سهول الغاب وثروة نهرية غنية كانت المجتمعات أكثر اعتماداً على السلطة المركزية (ضريبة، موانئ نهريّة، وهكذا). في مثل هذه الحالة[1]، يمكن أن تنشأ روايات متطرفة تبرز قيمة التمسك بالهوية القبلية أو الثقافية في مواجهة مركزية الحكم. وإذا

(١) عمران خالد، الجغرافيا العسكرية للعراق: التضاريس كحاجز وممر، دار الرشيد، بغداد، ٢٠١٩، ص٨٠-٩٥.

أخذنا في الحسبان أن التيارات المتطرفة تنشط أحياناً في المناطق النائية الوعرة، فإنّ التضاريس أدّت إلى إبقاء صدى هذه التيارات حياً؛ فعندما يشعر سكان الجبال والبادية بضعف الأمن، قد تبرز الجماعات المتطرفة كمصدر للحماية أو شكل من أشكال الاعتماد المتبادل على غرار الميليشيات القبلية في تاريخ المنطقة(١).

علاوة على ذلك، فإنّ(التضاريس) تؤثر في انتشار وسائل الإعلام والعلم. ففي المناطق الجبلية والبادية، قد تكون نسب الإلمام بالإنترنت والحلول الحديثة أقل من المدن، مما يجعل تلك المناطق أقل اطلاعاً على الخطاب المعتدل أو المناقشات العقلانية في الإعلام. ويستفيد داعية الفكر المتطرف من ذلك عبر إرسال مبعوثين "يدمجون" في المجتمعات المحلية، فيستخدمون قصصاً بيئية تلامس واقع سكان المناطق الجبلية أو الصحراوية (مثل قصص تحريم إهدار ماء الينابيع أو حرق المراعي)، لينسجوا شبكة فكرية تتناسب مع تضاريسها وثقافتها. ففي نهاية المطاف، يمكن اعتبار طبيعة الأرض ومسالكها الوعرة عاملاً ميسراً لـ"انتشار الفكرة" في المناطق النائية بعيداً عن رقابة الدولة المباشرة(٢).

(١) ليلى محمود، العزلة الطبوغرافية وتشكيل الهويات المتطرفة: دراسة سوسيو–جغرافية في كردستان العراق، بحث في المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة صلاح الدين، مج ١٨، ع٤، ٢٠٢٢، ١٢٣–١٤٠.

(٢) مركز الأزمات والدراسات الإستراتيجية، الكوارث الطبيعية كبيئة للتجنيد المتطرف: تحليل استجابة زلزال خانقين ٢٠١٧، بغداد، ٢٠٢٠، ص ٩٥–١١٠.

خريطة (٣) خريطة العراق الطوبوغرافية

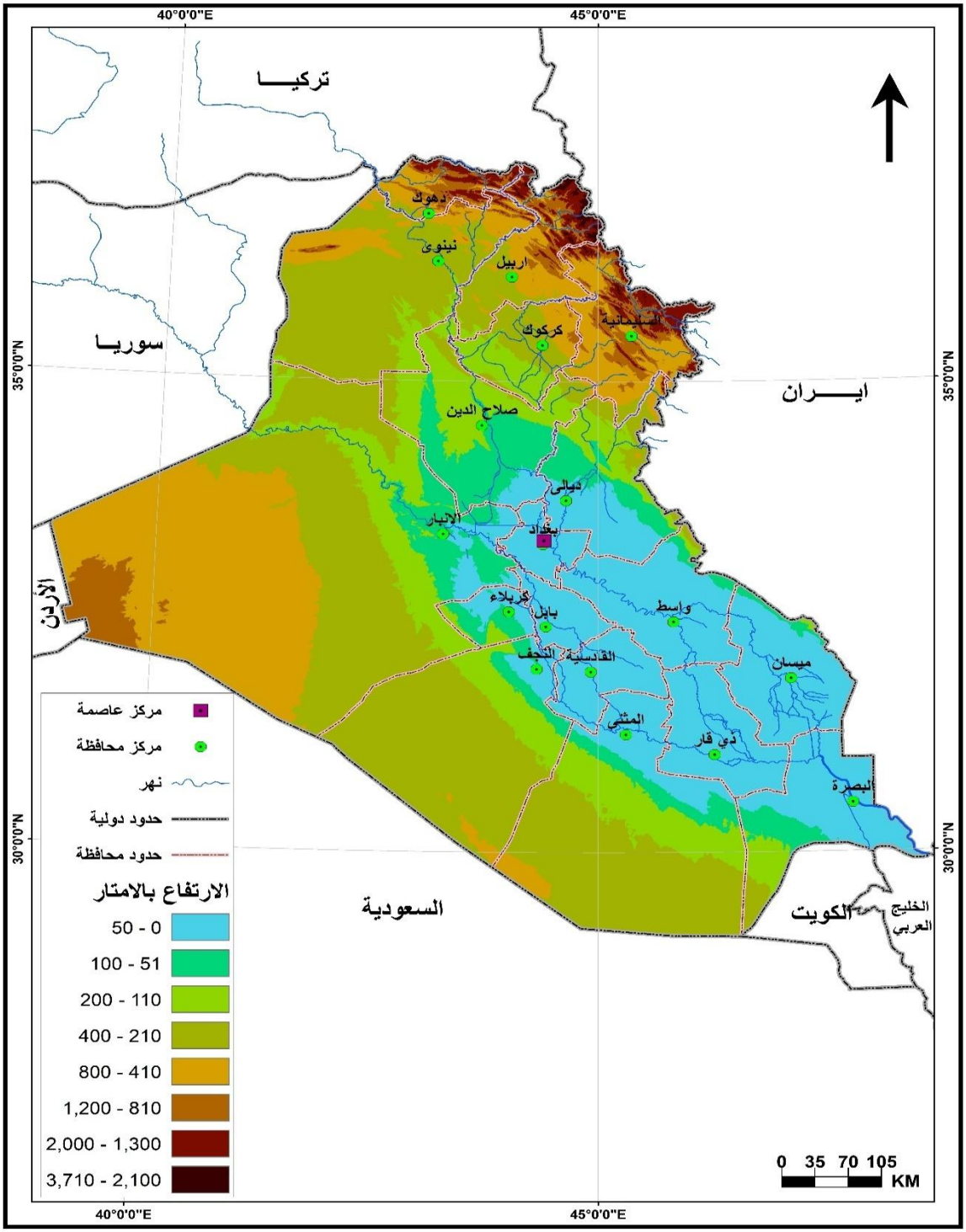

المصدر: اعتمادا على :

١- وزارة الموارد المائية، المديرية العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط، خارطة العراق الإدارية، مقياس (١:١٠٠٠,٠٠٠)، بغداد،٢٠١٨.٣

ثانياً: تأثير العوامل البشرية على الإرهاب الفكريّ في العراق

تعد العوامل البشرية من أهم المحددات الجيوسياسية والاجتماعية التي أسهمت في تنامي ظاهرة الارهاب الفكري في العراق، اذ ترتبط هذه العوامل بطبيعة البناء السكاني والتركيب الاثني والديني ومستوى التعليم والبطالة والفقر والهجرة الداخلية والتفاوت الاجتماعي، وقد انعكست هذه المتغيرات بصورة مباشرة على قابلية بعض الفئات الاجتماعية للتأثر بالأفكار المتطرفة، خاصة في ظل الأزمات السياسية والأمنية التي مر بها العراق بعد عام ٢٠٠٣.

١- التركيب العمري: يقصد بالتركيب العمري توزيع السكان حسب العمر أي توزيعهم حسب الفئات العمرية المختلفة اذ تتنوع تقسيمات الفئات العمرية فقد تكون او خمسية او عشرية وغالبا ما تلجأ الدراسات السكانية الى تقسيم السكان على ثلاث مجموعات يمكن ان يطلق عليها فئات عمرية عريضة او واسعة.

وبما ان العراق يمتاز بتركيب سكاني متنوع من حيث القومية والمذهب والهوياتية خصوصا عند استغلال هذا التنوع من قبل الجماعات المتطرفة، فشهد العراق نمواً سكانيا مرتفعا خلال العقود الأخيرة، إذ تجاوز عدد السكان:

جدول (٢) عدد سكان العراق من (٢٠٠٠- ٢٠٢٠)

عدد السكان التقريبي	السنة
٢٣ مليون نسمة	٢٠٠٠
٣١ مليون نسمة	٢٠١٠
٤٠ مليون نسمة	٢٠٢٠
أكثر من ٤٥ مليون نسمة	٢٠٢٥

ويلاحظ ان نسبة الشباب تمثل الفئة الاكبر من المجتمع العراقي، اذ ان أكثر من ٦٠٪ من السكان تقل اعمارهم عن ٢٥ سنة، وهي فئة تعد الاكثر عرضة للتأثر بالدعاية الفكرية المتطرفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

تأثير ذلك على الارهاب الفكري:

أ- ارتفاع عدد الشباب العاطلين عن العمل.

ب-ضعف الاستعياب الاقتصادي والاجتماعي.

ج-سهولة استقطاب الفئات العمرية الصغيرة.

د- انتشار الشعور بالإحباط والتهميش.

هـ-قابلية التأثر بخطابات الكراهية والطائفية.

٢- التركيب الاثنوغرافي والقومي: يتكون المجتمع العراقي من قوميات متعددة أبرزها:

جدول (٣) قوميات المجتمع العراقي والنسبة التقريبية

القومية	النسبة التقريبية
العرب	**٧٥-٨٠٪**
الكرد	**١٥- ٢٠٪**
التركمان	**٢-٣٪**
قوميات اخرى	**اقل من ٢٪**

ويعد التنوع الاثني عاملاً ايجابياً في حال وجود استقرار سياسي وعدالة اجتماعية، لكنه قد يتحول الى مصدر توتر عندما تستثمر الجماعات المتطرفة هذا لإثارة النزاعات، ومن مظاهر تأثير التركيب الاثني في الارهاب الفكري هي:

أ- استغلال الخطاب القومي المتشدد.

ب-تغذية مشاعر التهميش والاقصاء.

ج-نشر الكراهية بين المكونات المجتمعية.

د- استخدام وسائل التواصل للتحريض الاثني.

هـ-تصاعد النزاعات الانفصالية او المناطقية.

٣- التركيب الديني والطائفي: يتميز العراق بتعدد ديني ومذهبي يشمل:

جدول (٤) التركيب الديني والطائفي والنسبة التقريبية

المكون الديني والمذهبي	النسبة التقريبية
المسلمون الشيعة	٥٥-٦٠٪
المسلمون السنة	٣٠ -٣٥٪
المسيحيون	اقل من ٢٪
الايزيديون والصابئة	اقل من ٢٪

بعد عام ٢٠٠٣ تصاعد الخطاب الطائفي بصورة كبيرة، وبدأت الجماعات المتشددة باستغلال الانقسام المذهبي لإنتاج خطاب فكري متطرف يقوم على: التكفير والغاء الآخر والتحريض الطائفي ونشر ثقافة الانتقام، تأجيج الصراع المجتمعي. وقد ساعدت وسائل التواصل الاجتماعي على انتشار هذا الخطاب بسرعة كبيرة، من خلال الصفحات المتطرفة، المقاطع التحريضية، الاخبار الكاذبة، الخوارزميات التي تعزز المحتوى المثير للانقسام[١].

العوامل الاجتماعية

أسهم التنوع الطائفي والعرقي في العراق، إلى جانب فترات الصراع المجتمعي، في خلق أرضية استغلتها الجماعات المتطرفة لنشر خطاب الكراهية والإقصاء، مما عزز من انتشار الإرهاب الفكريّ بين بعض الفئات الاجتماعية، اذ تؤدي العوامل الاجتماعية دوراً حاسماً في انتشار التطرف الفكري، إذ يبحث الإنسان بطبيعته عن الانتماء والهوية ضمن جماعته. وعندما يُفقد الفرد روابطه الاجتماعية التقليدية أو يعاني من عزلة مجتمعية، قد يجد في الجماعات المتطرّفة بديلاً عاطفياً وجماعيّاً ومنحهم هوية مشتركة. وفي السياقات التي تسود فيها النزاعات الأهلية أو الطائفية، تنشأ فجوات في النسيج الاجتماعي يستغلها المتطرفون بتقديم مفهوم «الجماعة» التي تجمع المنتسبين إليها وتعزز مبدأ التضحية باسمها[٢].

---

(١) داليا عبد الجبار شنيشل، واقع ومؤشرات التركيب النوعي والعمري للعراق ومقارنته بدول الجوار الجغرافي سنة ٢٠٢١، قسم الجغرافية، كلية التربية، جامعة ميسان.

(٢) زينب عبد الله، دور المشاريع الصغيرة في مواجهة التطرف، رسالة ماجستير، كلية الإدارة، جامعة البصرة، ٢٠٢١، ص٤٠-٤٨.

في العراق بعد ٢٠٠٣، تجلّت مظاهر هذا التفكك الاجتماعي بوضوح كبير. فقد أحدثت الحروب والصراعات الطائفية المتتالية وموجات نزوح ضخمة للسكان، فاضطر الملايين إلى ترك أماكنهم الأصليّة والعيش في مخيّمات أو أحياء مزدحمة بلا خدمات ملائمة(١).

وبذلك تبدلت علاقتهم بشبكات الدعم الاجتماعي التقليدية؛ فالأسرة الممتدة والعشيرة كمنظومة للتكافل تأثرت كثيراً بفقدان الأبناء وبابتعاد العائلات عن بعضها، الأمر الذي زاد من شعورهم بالاغتراب. وتحوّلت المدن الكبرى مثل بغداد إلى أحياء مُصنّفة طائفياً؛ فظهرت في المناطق الغربية والشمالية من العراق في مناطق يقودها شباب غاضبون وحيث خفت صوت الدولة، ما جعل سكانها يعتمدون على ذاتهم لقبول الاستقطاب الطائفي. كذلك بات النازحون والمهجّرون، وهم غالباً عائلات فقيرة ومجزأة، الأكثر هشاشة؛ إذ يفتقدون نظرة الدولة إليهم ويعيشون في ظروف اجتماعية صعبة وبدون فرص اقتصادية أو تعليمية، مما يزيد من شعورهم بالحرمان(٢).

استغلت الجماعات الإرهابية هذه البيئة الاجتماعية المضطربة عبر محاولة ملء الفراغ الاجتماعي، بتقديم شبكات دعم وهمية تحت مسمى «الدولة الإسلامية» أو عبر حاضنات عشائرية. فقد أنشأ تنظيم داعش مؤسسات تعليمية ومساعدات غذائية في المدن الخاضعة لسيطرته، ما جذب بصفة خاصة الفقراء والعاطلين عن العمل إلى فكر التنظيم الذي قدم لهم شعوراً بالانتماء والانتصار. كما شجّعت الميليشيات المتطرّفة في بعض الأحيان أفراد عشائر موالية على الانضمام إلى ما أسمتها «كتائب المقاومة».

فوجد هؤلاء في ذلك منافذ تعزز مكانتهم ضمن «جماعة صلبة». على سبيل المثال، بعد تحرير مدن مثل الرمادي والموصل لاحظ شبابها وجود عزلة اجتماعية حقيقية؛ فقد تشتّت أصدقاؤهم وهُدمت أحياؤهم، فأصبحوا أكثر تقبلاً لنداءات المتطرفين التي وصفت لهم التجنيد الجماعي على أنه حماية كرامتهم المنقوصة. هكذا يتجلّى العامل الاجتماعي في استهداف الأفراد الذين يفتقدون رابطة دعم مجتمعية، فيصبح الشعور بالوحدة والاغتراب حافزاً يقودهم إلى التبني الأيديولوجي مقابل وعود الانتماء والأمان الذي تفرضه الجماعات الإرهابية(٣).

---

(١) علي حسين، الجغرافيا الطائفية لبغداد: الأحياء المُحصّنة وتأثيرها على التطرف، رسالة دكتوراه، جامعة بغداد، ٢٠٢٣، ص ١١٠–١٢٥.

(٢) منظمة الهجرة الدولية (IOM)، تقرير عن النازحين العراقيين والهشاشة الاجتماعية، جنيف، ٢٠٢١، ص٢٥–٣٣.

(٣) كريم عبد الوهاب، التفكك الأسري وعلاقته بالتطرف، دار البيان، بيروت، ٢٠١٦، ص١٠٠–١١٠.

٢- العوامل السياسية

تُعدّ العوامل السياسية أحد أهم دوافع التطرف الفكري، إذ يساهم ضعف مؤسسات الدولة وتزايد الصراعات على السلطة في خلق شعور بالاحتقان والمظلومية ضمن قطاعات مختلفة من المجتمع. فعلى المستوى النظري يُنظر إلى غياب الحكم الرشيد وانتشار الفساد وتنامي الانقسامات السياسية والطائفية كعوامل تولّد الاستياء وعدم الثقة لدى المواطنين، مما يمهد الطريق لاستغلال المجموعات المتطرّفة هذه المظالم لخلق سرد ثنائي (هُم ضدنا) في أذهان الشبان[١].

ولهذا أدت فترات عدم الاستقرار السياسيّ وضعف المؤسسات بعد عام ٢٠٠٣ إلى فراغ فكري استغلته الجماعات المتطرفة لفرض رؤاها الأيديولوجية، مستفيدة من ضعف الخطاب الوطني الموحد.

جدول (٥) أثر الأوضاع السياسية في انتشار الإرهاب الفكري

المرحلة الزمنية	الوضع السياسي	الاثر الفكري
ما بعد ٢٠٠٣	ضعف الدولة	انتشار الخطاب المتطرف
٢٠١٤-٢٠١٧	انهيار أمنى	تصاعد الإرهاب الفكري
ما بعد ٢٠١٨	تعاف نسبي	تراجع جزئي للفكر المتطرف

مركز المسبار للدراسات والبحوث، تطور الإرهاب: حالة القاعدة وداعش، إصدار خاص، دبي، ٢٠٢١، ص٧٥.

٣- العوامل الاقتصادية

في النظريات المعنية بالإرهاب، يُنظر إلى الفقر والبطالة والتفاوت الاقتصادي كعوامل تسهّل التطرف، إذ تولّد أوضاع العجز المعيشي والإحساس بالغبن شعوراً عميقاً بالمرارة لدى الأفراد. فحين يعجز الفرد عن تأمين لقمة عيشه أو الرغبة في تحسين حاله، قد يبحث عن أي بديل يقدّم إليه فرصاً مادية، وهنا تبرز الجماعات المتطرّفة بوعد تقديم مساعدات مالية أو وظائف «جهادية» فتجتذب هؤلاء بطموح تحسيني[٢].

---

(١) رياض الركابي، المحاصصة الطائفية وتأثيرها على تماسك الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٢، ص ١١٠-١٣٠.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، التطرّف العنيف في الدول الهشة: الفقر كبيئة خصبة، نيويورك، ٢٠٢٣، ص ٣٣-٤٨.

في العراق بعد ٢٠٠٣، تحوّلت المشكلات الاقتصادية إلى مصدر استقطاب واضح. اعتمدت الدولة بشكل شبه كامل على عائدات النفط دون تنويع الاقتصاد، ما أدّى إلى شح الفرص والبطالة المزمنة، خصوصاً بين الشباب. فقد تفاقمت معدلات البطالة إلى ما يناهز ثلث أعداد الشباب في بعض المناطق، ومثّلت المناطق الخاضعة للنزاعات والفوضى مثل الموصل والرمادي بيئات اقتصادية متدهورة بدرجة أكبر. إضافة إلى ذلك، دمّرت الأعمال الحربية بنية البنى التحتية والخدمات؛ فأصبح المواطن بلا كهرباء أو ماء أو تعليم ملائم في مناطق واسعة، كما شهدت الاحتجاجات الشعبية في بغداد والبصرة ومدن أخرى هتافات ضد الفساد ونقص الخدمات، وهو ما يعكس اتساع الأزمة المعيشية حتى في الأراضي الغنية بالنفط مثل البصرة[١].

استغلت الجماعات الإرهابية هذه الظروف الاقتصادية بشكل واضح. فقد عرض تنظيم داعش رواتب شهرية ثابتة ومشاريع تنموية في المناطق الخاضعة لسيطرته؛ ليعطي المواطن إحساساً بأنه سيحصل على مستوى معيشة أفضل، في مقابل ولائه الأيديولوجي. وذهب التنظيم إلى إتاحة استثمارات بسيطة في القرى والمدن التي احتلّها، وبثَّ عبر شبكاته الدعائية أن «الدولة الإسلامية» هي المؤمّن للمال والوظائف. ومن ناحية أخرى، لجأت مجموعات مسلحة محلية أخرى إلى استقطاب الفقراء بتوفير مساعدات مباشرة مقابل الانضمام أو تقديم الولاء. ولا يخلو خطاب هذه الجماعات من وعد بتحسين الأوضاع الاقتصادية أو حتى الانتقام من المسؤولين الفاسدين[٢].

على سبيل المثال، كشفت إحصائيات حكومية ارتفاع معدّل بطالة الشباب في محافظة نينوى (موصل العاصمة) إلى نحو عشرين في المئة بعد الحرب، مما يفسر جزئياً المناخ الاقتصادي اليائس هناك. وبالمثل، شهدت بغداد وديالى وصلاح الدين تجمعات شبابية عاطلة عن العمل استضافتها وسائط التواصل الاجتماعي ومخيمات مؤقتة للحراك الاجتماعي، فاستُغل ذلك للترويج لأنّ الاشتراك في التنظيم سيضمن مستقبلاً مادياً. وفي هذا الإطار، شكّلت الأزمة الاقتصادية في العراق بعد ٢٠٠٣ أرضاً خصبة للاستغلال الأيديولوجي؛ فقدمت الجماعات المتطرفة خطابها بوصفه ملاذاً اقتصادياً

(١) هيئة المستشارين في وزارة التخطيط العراقية، الاقتصاد الريعي وأثره على البطالة والفقر بعد التغيير، بغداد، ٢٠٢٢، ص ٦٠–٧٥.

(٢) علي حسين، الاقتصاد الموازي لداعش: آليات الاستقطاب المالي في العراق وسوريا، دار الرافدين، بيروت، ٢٠٢١، ص١١٠–١٢٥.

للشباب اليائس، في محاولة لربط تحقيق العدالة المادية بإنجازات عسكرية أو دينية، وذلك بهدف ربط الولاء الفكريّ بالحصول على فرص عيش أو لحظ الفقر[١].

أسهمت البطالة والفقر وتفاوت الدخل في خلق شعور بالإحباط الاجتماعي، ما جعل بعض الأفراد أكثر تقبلًا للأفكار المتطرفة التي تُقدَّم كبديل نفسي أو اجتماعي.

جدول (٦) العلاقة بين العوامل الاقتصادية والإرهاب الفكري

العامل الاقتصادي	درجة التأثير
البطالة	مرتفعة
الفقر	مرتفعة
ضعف التنمية	متوسطة إلى مرتفعة

مركز المسبار للدراسات والبحوث، تطور الإرهاب: حالة القاعدة وداعش، إصدار خاص، دبي، ٢٠٢١، ص٧٧.

٤- العوامل التعليمية والثقافية

أدى ضعف النظام التعليمي وقلة البرامج التوعوية إلى انخفاض مستوى التفكير النقدي، مما سهّل انتشار الخطاب المتطرف، خاصة بين فئة الشباب. وتكمن تلك العوامل في:

أ- مفهوم الثقافة ودورها في تشكيل الوعي: تُعد الثقافة الإطار العام الذي تتشكل ضمنه أفكار الأفراد واتجاهاتهم وقيمهم، إذ تشمل المعتقدات الدينية، والعادات الاجتماعية، واللغة، وأنماط التفكير السائدة في المجتمع. وتلعب الثقافة دوراً محورياً في بناء الوعي الجمعي، حيث تؤثر في كيفية تفسير الأحداث، وتحديد ما هو مقبول أو مرفوض فكرياً. وعندما تتعرض الثقافة للتشويه أو الاستغلال، تصبح بيئة خصبة لانتشار الإرهاب الفكري.

ب- العوامل الثقافية المؤثرة في الإرهاب الفكري، تسهم مجموعة من العوامل الثقافية في تنمية الإرهاب الفكري، من أبرزها[٢]:

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، التفكك الاجتماعي كبيئة للتطرف: تحليل سوسيولوجي للدول الهشة، نيويورك، ٢٠٢٢، ص٤٠-٥٥.

(٢) مركز المسبار للدراسات والبحوث، مصدر سابق، ص ٧٩.

- الجمود الثقافي وضعف التفكير النقدي يؤدي غياب التفكير النقدي وهيمنة التلقين إلى قبول الأفكار المتطرفة دون تمحيص، مما يسهل على الجماعات المتطرفة فرض رؤيتها الفكرية وإقصاء الرأي الآخر.

- التأويل الخاطئ للنصوص الدينية يُعد توظيف النصوص الدينية خارج سياقها الثقافي والتاريخي من أخطر العوامل التي تغذي الإرهاب الفكري، حيث تُستخدم هذه التأويلات لإضفاء الشرعية على الإقصاء الفكريّ والتطرف.

- الثقافة الطائفية والعشائرية تسهم بعض الأنماط الثقافية القائمة على الانتماءات الضيقة في تعزيز الانقسام المجتمعي، مما يهيئ الأرضية لخطاب فكري متطرف يقوم على الإلغاء ورفض الآخر.

- ضعف الثقافة الإعلامية والرقمية يؤدي غياب الوعي الإعلامي إلى سهولة تصديق الأخبار المضللة والخطابات التحريضية المنتشرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مما يعزز انتشار الإرهاب الفكريّ في المجتمعات.

ج- الثقافة ووسائل التواصل الاجتماعي: أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي جزءاً أساسيّاً من الثقافة المعاصرة، حيث تؤثر بشكل مباشر في تشكيل الأفكار والقيم، خصوصاً لدى فئة الشباب. وقد استغلت الجماعات المتطرفة هذه الوسائل لنشر خطاب فكري يعتمد على الرموز الثقافية المحلية، واللغة العاطفية، والمظلومية التاريخية، بهدف التأثير النفسي والفكري على المتلقين، كما ساعد الطابع التفاعلي لهذه الوسائل على إعادة إنتاج الأفكار المتطرفة داخل دوائر مغلقة، تُعزز القناعات المتطرفة وتُقصي الآراء المخالفة.

د- العوامل الثقافية والإرهاب الفكريّ في الشرق الأوسط: في مجتمعات الشرق الأوسط، تتداخل العوامل الثقافية مع السياقات السياسية والدينية، مما يجعل الإرهاب الفكريّ أكثر تعقيداً. وقد أسهمت النزاعات المستمرة في تكريس ثقافة العنف الرمزي، وتطبيع الخطاب الإقصائي، الأمر الذي أدى إلى تنامي الفكر المتطرف في بعض البيئات الاجتماعية، كما لعب ضعف المؤسسات الثقافية والتعليمية دوراً في إفساح المجال أمام الجماعات المتطرفة لاحتكار الخطاب الفكريّ والتأثير في الوعي الجمعي.

هـ- العوامل الثقافية والإرهاب الفكريّ في العراق: تأثرت الثقافة العامة بعقود من الصراعات والحروب، مما انعكس على بنية الوعي الاجتماعي. وقد أدت الانقسامات الطائفية، وضعف الخطاب الثقافي الجامع، إلى زيادة قابلية المجتمع لتقبل الأفكار المتطرفة، كما أسهمت بعض الموروثات الثقافية القائمة على التعصب والانغلاق في تعزيز الإرهاب الفكري، خصوصاً عندما يتم توظيفها عبر وسائل التواصل الاجتماعي لنشر خطاب الكراهية والتحريض الفكري.

ترتبط العوامل الثقافية بالحروب المعلوماتية ارتباطاً وثيقاً، إذ تعتمد هذه الحروب على استغلال الخصوصيات الثقافية للمجتمعات المستهدفة. فكلما كانت الثقافة هشّة أو منقسمة، زادت قابلية المجتمع للتأثر بالإرهاب الفكريّ عبر الفضاء الرقمي.

كما تلعب العوامل الثقافية والدينية دوراً جوهرياً في شرعية خطاب التطرف. فالدين والثقافة يزودان الأفراد بروافد تفكير عميقة يمكن لهذه الجماعات استغلالها لتبرير استخدام العنف. من الناحية النظرية، تميل الجماعات الإرهابية إلى تفسير[١] .النصوص الدينية تفسيرات أصولية، واستغلال الموروث الثقافي لإضفاء قداسة وهمية على أفعالها. وهكذا يستخدم التطرف خطاباً دينيّاً يحتوي على رموز وعبارات يصعب التشكيك في قدسيتها (كالجهاد أو «الخلافة»)، ويمنح من ينضم إليه الشعور أنه أحد المختارين لتنقية المجتمع[٢].

في السياق العراقي، ظهر هذا العامل بوضوح بعد انهيار النظام العلماني السابق عام ٢٠٠٣، إذ عادت الخطابات المذهبية والثقافية إلى الواجهة بشكل حاد. فاشتعل الصراع الطائفي بسرعة، وشاع الحديث عن الهوية الدينية والدعوة إلى حمايتها. نجح تنظيم داعش في ملء هذا الفراغ الثقافي بفكر متطرف، فدعا إلى «إعادة إحياء الخلافة الإسلامية» ومحاربة كل ما اعتُبر «بدعة» أو «شرك» في الدين. وفي تسجيلاته الدعائية وزعمه بأنه الخليفة الشرعي للسنة، ضمّن التنظيم خطاباً تاريخياً مليئاً بالرموز الإسلامية القديمة (كالرايات السوداء وشعارات الجهاد)، حتى جعل القتال يعرض على أنه

(١) ليلى حسن علي، نظام المحاصصة الطائفية وتأثيره على الانقسام المجتمعي، مجلة الدراسات الاستراتيجية، جامعة النهرين، العدد ٨، ٢٠١٨، ص٣٣-٤٠.

(٢) محمد حسن علي، الخطاب الطائفي في العراق بعد ٢٠٠٣، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٧، ص١٢٠-١٣٠.

تكريم للمعتدلين وتنقية «الأرض من الكفر». وبالمقابل، استخدمت بعض الجماعات الشيعية خطاباً دينيّاً مكافئاً؛ فربطت نصرة جانبها بانتمائهم للمذهب وتعظيم الشعائر (كعاشوراء مثلاً) لتعزيز معنويات المقاتلين، وهو ما أسهم في تغذية إحساس الطوائف المتنافسة بأن لكل منها مشروعاً دينيّاً خاصّاً به[١].

لقد كانت الآثار الثقافية والدينية للاستغلال الأيديولوجي واضحة أيضاً في ممارسات القتال نفسه. فقد شرع تنظيم داعش في هدم المزارات والمعالم الدينية التي لا تتوافق مع تفسيره الضيّق للدين الإسلامي، مدّعياً أنها «إزالة للشرك»، بينما أطلق على هدمها اسم تحديث المجتمع. في الجانب الآخر، صُمِّمَت هذه الخطابات لتمنح من يؤمن بها غطاءً ثقافياً ودينياً، يعزّزه الاستشهاد بقصص تاريخية أو نصوص دينية مفصّلة. وبهذه الطريقة، امتص التنظيم المتطرف وأمثاله غيضاً من روح المعتقدات الموروثة، ثم أعاد تصديرها في شكل يجمع من يقف على حدود الهوية الثقافية للدين الواحد، وضرب الآخر بالصورة «غير المسلمة». وبذلك فإنّ العاملين الثقافي والديني أصبحا أدوات استغلال رئيسية في الإرهاب الفكري، حيث تستوحي الجماعات الدينية المتطرّفة مشروعية خطوطها الأيديولوجية من ثقافة المجتمع ومقدساته نفسها[٢].

(١) سهاد طه ياسين، استغلال الموروث الديني في تجنيد الشباب، مجلة الدراسات الإسلامية، جامعة النجف، العدد ٥، ٢٠١٩، ص٤٥-٥٣.

(٢) ندى قاسم، الصراع المذهبي وأثره على الهوية الوطنية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة كربلاء، ٢٠٢١، ص٢٢-٣٠.

خريطة (٤) التوزيع الجغرافيّ للطوائف في العراق بعد عام ٢٠٠٣

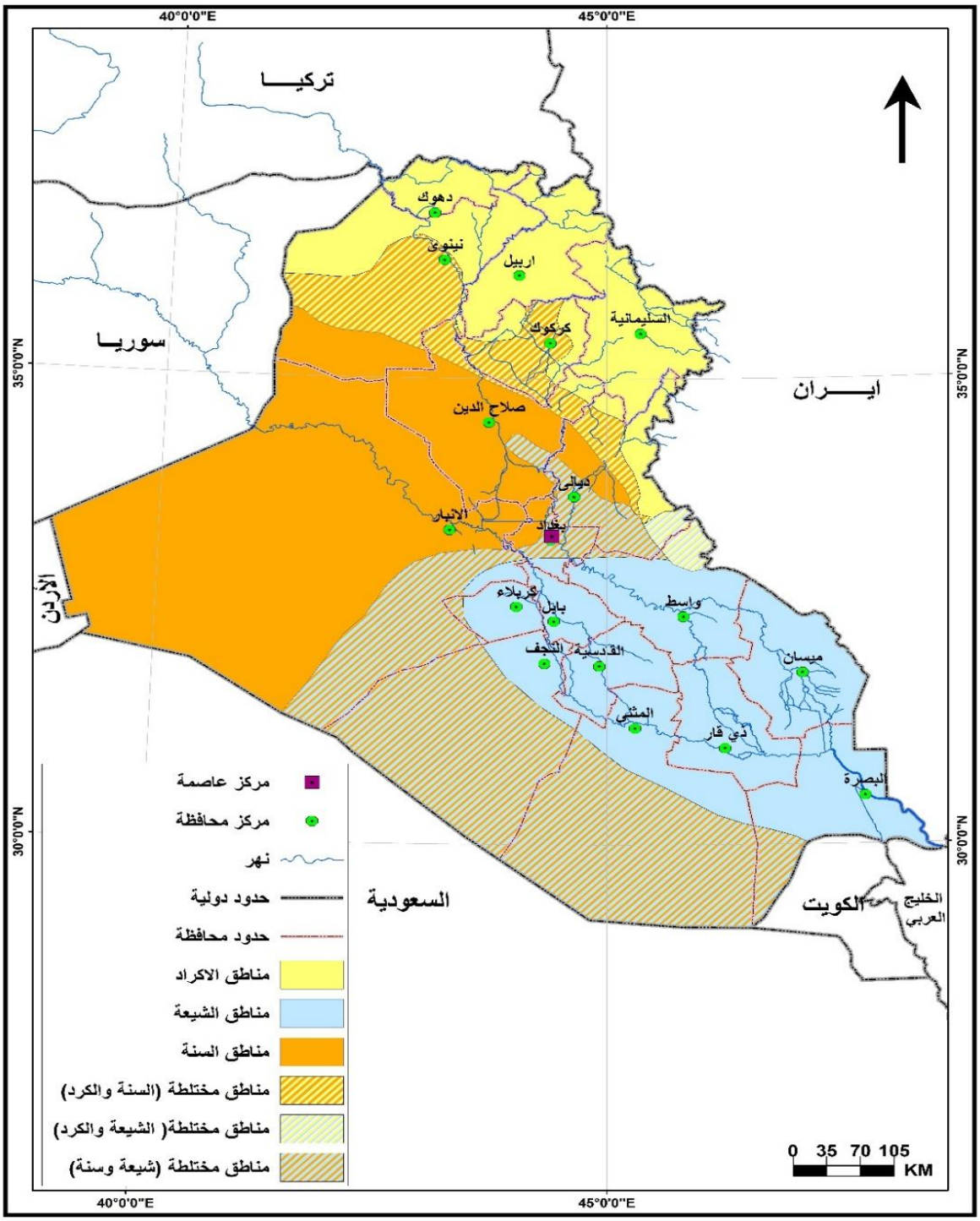

المصدر: اعتمادا على:

١- وزارة الموارد المائية، المديرية العامة للمساحة، قسم إنتاج الخرائط، خارطة العراق الإدارية، مقياس (١:١٠٠٠,٠٠٠)، بغداد،٢٠١٨.

٥- العوامل الإعلامية والتكنولوجية

تُعدّ وسائل الإعلام والتكنولوجيا الحديثة من أقوى الأدوات لنشر الخطاب المتطرّف اليوم، إذ تسمح هذه الوسائل للبُنى الأيديولوجية المتطرفة بتوسيع دائرة تأثيرها بسرعة غير مسبوقة. فمن الناحية النظرية، تعمل القنوات الفضائية والمواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي كمكبرات صوت للجماعات المتطرفة؛ حيث تتيح عرض مشاهد مؤثرة، وتشكيل واقع افتراضي قابل للمشاركة والتفاعل الجماهيري، وبالتالي جذب الأشخاص دون عناء. وقد أظهرت الدراسات أن الإرهابيين يستخدمون هذه الوسائل لإيهام الأفراد بأنهم جزء من صراع عالمي ممتد، كما أنهم يوظفون تقنيات متطورة في الإنتاج الإعلامي لإبهار المشاهدين وتأليبهم على أهدافهم[١].

بعد عام ٢٠٠٣، شهد العراق انفجاراً إعلامياً واضحاً. ففتحت القنوات الفضائية المحلية والدولية نوافذها على الأحداث الجارية، وانطلقت القنوات الإخبارية تبث لحظة بلحظة الانفجارات والمعارك والاحتجاجات. وقد أسهم هذا الانفلات المعلوماتي في تهيئة مناخ ملغوم؛ فقد عرضت بعض الفضائيات المحلية سياسات طائفية وحصصاً إخبارية خاصة تركز على جانب دون آخر، مما ولّد مزيداً من التوتر. وبالتوازي، ارتفعت نسب استخدام الإنترنت والهواتف الذكية بين الشباب العراقيين بشكل كبير، فأصبح العديد منهم يستهلكون محتوى عبر يوتيوب وفيسبوك والتيلغرام. واستطاع الإرهابيون استغلال ذلك عبر إطلاق منصاتهم الإعلامية الخاصة؛ فقد أطلقت داعش على سبيل المثال قنوات دعائية على اليوتيوب وتلغرام باللغة العربية، تحمل مقاطع فيديو دعائية احترافية تصور «نصرهم» ومعاركهم، وتدمج فيها رسائل إغراء للجمهور المحتمل مثل دعوات للالتحاق ووعود بالعزة في «الدولة الإسلامية». وكذلك، كان لبعض القنوات الفضائية دور في إضفاء الشرخ الإعلامي؛ فقد بثّت بعض المحطات برامج تخاطب مشاعر القلق من الإرهاب بشكله الطائفي دون أن توفر توازن الرأي، ما استخدمه المتطرفون كـ«دليل» على صحة حججهم[٢]. كان الدور الامثل في خلق نوع من الرعب من خلال الاعمال الإرهابية في العراق، تم بناء قاعدة من خلال التواصل مع عدد من العراقيين مقابل اغراءات مالية وهناك أفكار أيدلوجية زرعها الإرهاب من خلال التواصل مع عدد من

(١) ندى السعدي، الإعلام الطائفي في العراق بعد ٢٠٠٣: صناعة الكراهية عبر الشاشة، رسالة دكتوراه، كلية الإعلام، جامعة بغداد، ٢٠٢٢، ص ٩٠-١٠٥.

(٢) زينب محمود، خوارزميات التطرف: كيف يدفع فيسبوك الشباب العراقي نحو التطرف؟، بحث في مجلة دراسات الإرهاب، المركز الأوروبي لمكافحة التطرف، لاهاي، العدد ١٢، ٢٠٢٣، ص ٧٧-٩٣.

الشباب دون سن النضوج احيانا وأصبح الوضع في العراق من خلال التفجيرات والإرهاب والقتل قد خلق الرعب والعمل في نفوس اعداد كبيرة من السكان كانت اعداد الضحايا يتزايد من سنة لأخرى. ويبين الجدول ادناه سبب تباين اعداد الضحايا والسبب يكمن في عدم الاستقرار السياسيّ والنزاعات المسلحة كلما ازدادت النزاعات والحروب الأهلية في بعض دول الشرق الأوسط، ارتفعت أعداد الضحايا. فمثلًا، بعد عام ٢٠١١ ومع اندلاع الصراع في سوريا، ثم ظهور تنظيم داعش عام ٢٠١٤ في العراق وسوريا، ارتفعت أعداد القتلى بشكل كبير، لأنّ الجماعات الإرهابية أصبحت تسيطر على مناطق واسعة وتنفذ عمليات واسعة النطاق. قوة وانتشار الجماعات الإرهابية عندما تكون الجماعات الإرهابية في ذروة قوتها وتنظيمها (مثل الفترة ٢٠١٤–٢٠١٦)، تزداد الهجمات الإرهابية وعدد الضحايا. أما عندما تتعرض هذه الجماعات لضربات عسكرية قوية وتفقد مناطق سيطرتها، فإنّ قدرتها على تنفيذ عمليات كبرى تنخفض، وبالتالي ينخفض عدد الضحايا. فضلا عن التدخلات العسكرية الدولية والتدخلات الدولية والإقليمية ضد الجماعات الإرهابية، مثل التحالف الدولي ضد داعش، أسهمت في تقليص نشاطها تدريجيًا بعد ٢٠١٧[١]، مما أدى إلى انخفاض أعداد الضحايا في السنوات اللاحقة. ومع تطور القدرات الأمنية للدول تحسن أداء الأجهزة الأمنية والاستخباراتية في بعض الدول أدى إلى إحباط عدد من العمليات الإرهابية قبل وقوعها، مما أسهم في تقليل عدد الضحايا مقارنة بالسنوات السابقة. فضلاً عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية منها الفقر، البطالة، وضعف الخدمات، والانقسامات الطائفية والسياسية، كلها عوامل تساعد على انتشار الفكر المتطرف. وعندما تتفاقم هذه المشكلات، تزداد قابلية بعض المناطق لانتشار الإرهاب، وبالتالي ترتفع أعداد الضحايا. كما ان تأثير جائحة كورونا (٢٠٢٠) انخفضت بعض العمليات الإرهابية بسبب القيود الصحية وحظر التجوال، مما أسهم في انخفاض نسبي في عدد الضحايا مقارنة بذروة السنوات السابقة[٢].

وفي العراق تباينت اعداد ضحايا الإرهاب من سنة لأخرى فإنّ أعداد الضحايا سُجلت في ٢٠٠٦–٢٠٠٧، مرحلة الذروة الطائفية صاعد العنف الطائفي بعد تفجير مرقد الإمامين العسكريين(ع) في سامراء عام ٢٠٠٦. وكانت وراء تلك الهجمات وارتفاع عدد الضحايا ضعف الأجهزة الأمنية بعد حل الجيش عام ٢٠٠٣، انتشار الجماعات المتطرفة مثل تنظيم القاعدة في

(١) خسرو، س. (٢٠١٨). الإرهاب في العراق: الأسباب والتداعيات. مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص ٣٢.

(٢) START – National Consortium for the Study of Terrorism and Responses to Terrorism. (University of Maryland). (٢٠٢٣). Global Terrorism Database (GTD).

العراق، وغياب الاستقرار السياسيّ واشتداد الصراع المسلح، لذلك كانت هذه الفترة الأكثر دموية في تاريخ العراق الحديث، وكانت مرحلة الانخفاض النسبي للمدة (٢٠٠٨–٢٠١٢) وراءها أسباب عديدة منها خطة فرض القانون وتحسن الأداء الأمني. وتشكيل الصحوات العشائرية ضد تنظيم القاعدة. فضلاً عن زيادة التنسيق الأمني بين القوات العراقية والدعم الدولي. وكذلك تراجع حدة الصراع الطائفي مقارنة بسنوات الذروة(١).

ثم بدأت مرحلة الصعود التصعيد الإرهابي مجددًا للمدة(٢٠١٣–٢٠١٧) ارتفعت الأعداد بشكل كبير خاصة عام ٢٠١٤، عودة نشاط الجماعات الإرهابية، سيطرة تنظيم داعش على مدن كبرى مثل الموصل في ٢٠١٤، وهناك المعارك الواسعة لتحرير المدن (الأنبار، صلاح الدين، نينوى). فضلا عن استخدام التفجيرات الانتحارية والسيارات المفخخة بكثافة، اذ تعد هذه الفترة ثاني أخطر مرحلة بعد عام ٢٠٠٦(٢).

ومنذ عام ٢٠١٨، وهي مرحلة التراجع التدريجي للمدة (٢٠١٨–٢٠٢١) انخفض عدد الضحايا وكان وراء ذلك الانخفاض أسباب منها إعلان النصر على داعش عام ٢٠١٧ واستعادة الدولة السيطرة على الأراضي بفضل الحشد الشعبي والقوات الأمنية ، فضلا عن تحسن القدرات الاستخباراتية، وتفكيك شبكات التمويل والدعم اللوجستي للتنظيم. كما ان تنفيذ عمليات استباقية في المناطق الصحراوية والحدودية حد من تلك الهجمات مع تشديد ومتابعة الانظمة التقنية وتفعيل الامن السيبراني في ملاحقة العمليات الإلكترونية رغم الانخفاض، لم تختفِ العمليات بالكامل بل تحولت إلى هجمات متفرقة محدودة. لعوامل العامة المؤثرة في التباين بالإضافة إلى المراحل الزمنية، هناك عوامل مستمرة أثرت في أعداد الضحايا منها طبيعة الانقسام السياسيّ والطائفي، والتدخلات الإقليمية والدولية، كما ان الأوضاع الاقتصادية والبطالة. وتطور أو ضعف الأجهزة الأمنية. كما ان استخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل في التجنيد والتعبئة. ويبدوا التباين واضحاً من خلال الشكل (٥) على الصعيد الرقمي، لجأت الجماعات المتطرفة إلى فتح قنوات على تطبيقات المراسلة، فأصبح بإمكانها بناء قواعد بيانات للفكر المتطرف وتبادله بصورة شبه يومية. ومن نماذج ذلك، حملت مجموعات داعش وبعض الجماعات المسلحة رسائل صوتية ونصوصاً عبر مجموعات في فيسبوك وتويتر تضم تعليمات عن

(١) علي، م. أبعاد الإرهاب وتأثيره على المجتمع العراقي، بغداد، ٢٠٢٠، دار الفجر، ص٣١.
(٢) Institute for Economics & Peace. (٢٠٢٢). Global Terrorism Index ٢٠٢٢: Measuring the impact of terrorism

عمليات تجنيد وهم ينشطون باتصال شخصي مع المهتمين. وجرت أيضاً محاولات لانتقاء الشباب عبر إعلانات وهمية لفرص عمل أو مال مقابل المشاركة. ولذا، يمكن القول إن البيئة الإعلامية والتكنولوجية في العراق بعدما كانت مفتوحة أمام الآراء المعارضة لأي طرف، سرعان ما وُظّفت ليصنع الإرهاب الفكريّ نفسه كجزء من يوميات الشباب. فبالتواصل الإلكتروني المستمر، تجد الجماعات التطرفية طرقاً لزرع أفكارها في الجمهور المستهدف، وأصبحت الصور والأخبار المتطرفة مكوّناً مألوفاً من محتوى الواي–فاي اليومي للناشطين الشباب، ما سهّل انتشار أيديولوجيا التطرف بين شرائح عريضة من المجتمع(١).

ويبين الجدول (٧)

اعداد الضحايا المدنيين نتيجة الاعمال الإرهابية في العراق والشرق الأوسط للسنوات من ٢٠٠٥–٢٠٢١

ت	السنة	عدد الضحايا المدنيين العراقيين	الضحايا في الشرق الأوسط
١	٢٠٠٥	١٦٥٨٣	٦٣٣١
٢	٢٠٠٦	٢٩٥٢٦	٩٣٨٠
٣	٢٠٠٧	٢٦١١٢	١٢٨٢٤
٤	٢٠٠٨	١٠٢٨٦	٩١٥٧
٥	٢٠٠٩	٥٣٨٢	٩٢٧٣
٦	٢٠١٠	٤١٦٧	٧٨٢٧
٧	٢٠١١	٤١٦٢	٨٢٤٦
٨	٢٠١٢	٤٦٢٢	١٥٤٩٧
٩	٢٠١٣	٩٨٥٢	٢٢٢٧٣
١٠	٢٠١٤	٢٠٢١٨	٤٤٤٩٠
١١	٢٠١٥	١٧٥٧٨	٣٨٨٥٣
١٢	٢٠١٦	١٦٣٩٣	٣٤٨٧١
١٣	٢٠١٧	١٣١٨٣	٢٦٤٤٥
١٤	٢٠١٨	٣٣١٩	٢٢٩٨٠
١٥	٢٠١٩	٢٣٩٣	٢٠٣٠٩
١٦	٢٠٢٠	٩٠٨	١٢٨١١
١٧	٢٠٢١	٦٦٩	٧١٤٢

UNAMI (United Nations Assistance Mission for Iraq).

(٢٠٢٤). Civilian casualty figures and security trends

(١) حسين علي، دور وسائل التواصل الاجتماعي في نشر الخطاب المتطرف في العراق: دراسة جغرافية سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، رسالة ماجستير منشورة، بغداد، ٢٠٢٠، ص ١٠٥–١٢٠.

شكل (٣) اعداد الضحايا المدنيين نتيجة الاعمال الإرهابية في العراق والشرق الأوسط ٢٠٠٥-٢٠٢١

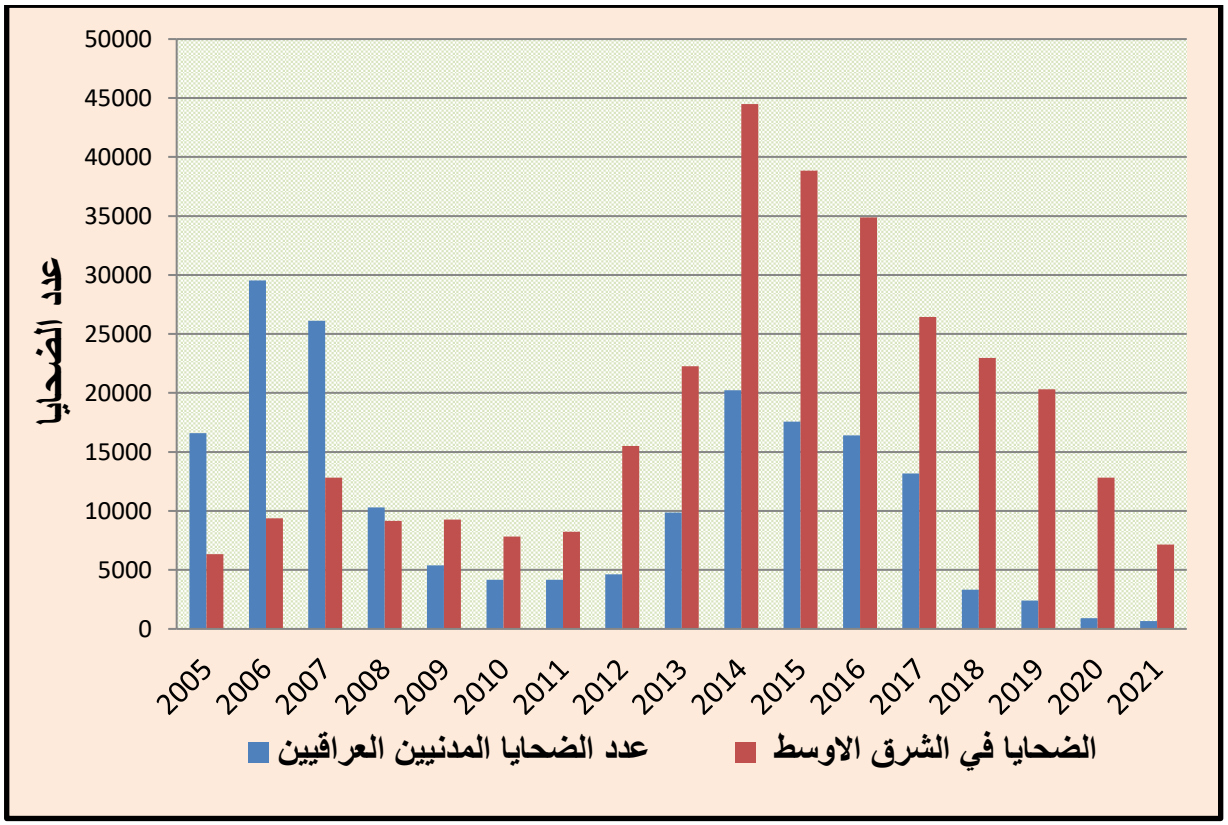

اعتمادا على الجدول (٥)

جدول (٨) الحصة السوقية والمنصة

المنصة	الحصة السوقية (%)
انستغرامInstagram	٤١,٥٥ %
فيسبوكFacebook	٣٣,٧٢ %
يوتيوبYouTube	١٨,٨٨ %
تويترTwitter	٤,٨٣ %

يوضح الجدول أعلاه نسب استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في العراق، مما يبرز مدى تغلغل هذه المنصات في الحياة اليومية، خصوصاً بين فئة الشباب. وتشير هذه النسب إلى أن الفضاء الرقميّ بات ميداناً خصباً لبثّ الفكر المتطرف، حيث تستغل الجماعات الإرهابية هذه المنصات ذات الانتشار الواسع، كإنستغرام وفيسبوك ويوتيوب، لنشر دعايتها وتجنيد الفئات الهشّة. ويُعد هذا الانتشار أداة فعّالة لبناء سرديات أيديولوجية متطرفة تعتمد على الصور والفيديوهات والمحتوى العاطفي لإقناع

واستقطاب المستخدمين، في ظل غياب رقابة صارمة على الخطاب المتداول، وأصبحت وسائل التواصل الاجتماعي أداة فعّالة في نشر الإرهاب الفكري، حيث استُخدمت للتجنيد، والتحريض، وبث المحتوى الأيديولوجي المتطرف بأساليب حديثة.

جدول (٩) منصات التواصل ودورها في الإرهاب الفكري

المنصة	نوع الاستخدام
فيسبوك	نشر خطاب تحريضي
تليغرام	بث ايديولوجي منظم
يوتيوب	دعاية مرئية
تويتر X	تعبئة فكرية سريعة

المصدر https://gs.statcounter.com/socialmediastats/all/iraq?utm_source=chatgpt.com

٦- العوامل الديموغرافية

تشير العوامل الديموغرافية إلى ملامح البنية السكانية للمجتمع الذي قد يؤثر بمعدل كبير في قابلية أفراده للتطرف الفكري. فمن الجانب النظري، يُعزى وجود نسبة عالية من الشباب في المجتمع إلى تزايد المخاطر الأمنية، إذ يعيش جيل شاب بكامله تحت وطأة البطالة وضيق الأفق، فيسهل استغلال حيويته وانشغاله بالمستقبل على أنه مؤهل للقتال أو النهج المتطرف. كما يُنظر إلى العلاقة الطائفية أو العرقية في التوزيع السكاني باعتبارها تخلق «مناطق جذب» محددة للإيديولوجيات، خصوصاً في أماكن تكون فيها مجموعة ما أقلية تتم رؤيتها على أنها مهددة أو مهمّشة(١).

تتجلى التأثيرات الديموغرافية بوضوح في العراق، حيث تُعد البلاد من أكثر الدول شباباً في العالم العربي، إذ يُقدّر أن أكثر من نصف السكان دون سن الثامنة عشرة، مما يخلق كتلة بشرية ضخمة تحتاج إلى فرص تعليمية واقتصادية وسياسية متوازنة. وفي ظل محدودية هذه الفرص، تصبح هذه الفئة هدفاً سهلاً للجماعات المتطرفة التي تقدم وعوداً بالخلاص والتمكين. ففي محافظات مثل

(١) ليلى كاظم، العوامل السكانية وتأثيرها على الاستقرار السياسيّ في العراق (٢٠٠٣-٢٠٢٠)، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، المجلد ١٢، العدد ٣، بغداد، ٢٠٢١، ص ٤٥-٦٠.

الأنبار ونينوى وصلاح الدين، حيث يتضاعف هذا الضغط نتيجة الحروب والنزوح، بات من الشائع أن تلجأ التنظيمات إلى استقطاب الشباب العاطلين من خلال سرديات دينية أو وطنية توهمهم بإمكانية التغيير وتحقيق الذات عبر الانضمام إليها.

كما أن التوزيع الطائفي والعرقي للسكان في العراق أسهم في نشوء بيئات محلية مغلقة تتغذى على الشعور بالتهديد أو التهميش، وهو ما استخدمته التنظيمات الإرهابية كذريعة لإقناع الأفراد بضرورة "الدفاع عن الجماعة". في المناطق التي تعيش فيها أقليات سكانية ضمن محيط طائفي مختلف، كأطراف ديالى أو مناطق في كركوك، كانت تلك الجماعات تروّج لفكرة أن الخيار الوحيد أمام الشباب هو حمل السلاح لضمان البقاء أو الكرامة. ومن هنا، تصبح البنية الديموغرافية للعراق عاملاً محورياً في فهم جذور التطرف، لا بسبب عدد السكان فقط، بل بسبب هشاشة التماسك المجتمعي وانعدام العدالة في توزيع الموارد والفرص.

وفيما يخص العراق، يتضح تأثير هذا العامل بشدة. فالسكان العراقيون شباب بمعدلٍ عالٍ؛ يُقدّر أكثر من نصفهم تحت سن الثامنة عشرة، وثلثهم تقريباً بين ١٥ و٢٩ عاماً. هذه التركيبة السكانية تجعل البلاد من أكثر دول العالم شباباً، وعلى الأخص في المحافظات السنية التي شهدت انفجاراً سكانياً قبل وأثناء الحروب. وينتج عن ذلك أن قسماً ضخماً من العراقيين عاطلون عن العمل أو لا يجدون فرص عمل تليق بمؤهلاتهم، فضلاً عن حتف عديد من الأسر بهموم كبيرة. أضف إلى ذلك موجات النزوح الكبرى التي ضربت البلاد (خاصة بين ٢٠١٣ و٢٠١٧)، حيث اضطر ملايين السكان للانتقال داخل بلدهم أو خارجه، مما خلق تجمّعات بشرية جديدة تعيش في أوضاع اقتصادية واجتماعية هشّة. تعدَّدت في هذه التحولات التركيبة السكانية؛ ففي مناطق كردستان الشمالية شعرت بعض الطوائف بأنها قد تُهمّش عن البقية، بينما شعر أهل الفرات الأوسط وشماله بأن تعدادهم يقل مقارنة بالتحالفات الجديدة. كل هذا ضمن هوامش غير مسبوقة من الشباب الباحثين عن أمل[١].

استغلت الجماعات الإرهابية هذه الحقائق الديموغرافية. فقد استهدفت التنظيمات الشباب مباشرة في المناطق التي تحوي أكبر عدد منهم، معتقدةً أنها ستجد هناك مواطنين أكثر انفتاحاً على

(١) حسن عبد الأمير، التجمعات الشبابية في المدن الحدودية، دار الدراسات الاجتماعية، بغداد، ٢٠١٧، ص٧٠–٧٨.

التغيير الجذري. فعلى سبيل المثال، في الأنبار ونينوى اللتين يسودهما نمط سكاني شبابي ضخم وطابع أهلي قوي، عمد داعش إلى استمالة المراهقين واليافعين بخطاب يمزج بين الدعوة الدينية والبسالة القتالية. وكذلك كان لحجم العائلات الكبيرة في القرى دور، إذ أتاح للتنظيمات الوصول إلى أخ أصغر عن طريق أخيه الأكبر بشكل أسري. كما أدى التزايد السكاني المضطرد في محافظات كصلاح الدين وديالى الضغط المستمر على الخدمات وفرص العمل، مما ولد إحباطاً بين الأجيال الشابة وشعوراً بأنها ملقوفة بين النزاعات. ومن ثم، تُعرَف تلك البيئة العمرانية بأنها أرض خصبة لدعاية الإرهاب الفكري؛ فكلما كان السكان أكثر شباباً ومحرومين اجتماعياً، زاد احتمال إقبالهم على رسائل «الدولة الإسلامية» التي تقدم حلماً بوظيفة ووطن يحمون فيه معتقداتهم(١).

بالتالي، يساهم العامل الديموغرافي في بناء السياق الذي تعمل فيه باقي العوامل البشرية. فالتجمعات السكانية الشابة، وفي ظل فقدان الفرص الاقتصادية والسياسية، تصبح قاعدة للحشد الأيديولوجي، إذ يُعاد انتاج أزمات الماضي بالتلاقي مع طموحات المستقبل. فعلى سبيل المثال، يعيش شاب جامعي عاطل بلا عمل في بغداد ويُتابع أخبار انعدام الخدمات والقمع السياسي، فيُمكِن للخطاب المتطرف أن يعدّه بتحقيق «العدالة» وبالنجاة ماديّاً وروحيّاً. أما الشباب في المدن والقرى ذات التعداد الشبابي الضخم (مثل النجف أو كركوك)، فقد يغريهم تنظيم متطرف بعرض يخالف واقعهم اليومي؛ إذ يعدهم بمستقبل مجدٍ لا تقدمه الدولة. هكذا تعمل العوامل الديموغرافية على تكوين التربة البشرية التي تمتص بقية أزمات البلد، فتصبح شبابه ومكوّناته السكانية مُنتِجةً للإرهاب الفكريّ بقدر ما تستجيب لدعواته في البحث عن معنى أو دور في مستقبل مشوّه(٢).

تتقاطع هذه الأبعاد الديموغرافية أيضًا مع التوزيع المكاني للفرص داخل العراق. ففي حين تتركز المؤسسات التعليمية والفرص الوظيفية في مراكز المحافظات الكبرى أو العاصمة بغداد، تبقى الأطراف والقرى والمناطق الريفية في حالة تهميش مزمن. وهو ما استغلته الجماعات المتطرفة في تأكيد روايتها بأن «الدولة تهمّش مناطق بعينها لأسباب طائفية أو قومية»، فحوّلت الإقصاء التنموي إلى دليل نفسي يدفع الشباب نحو الراديكالية.

---

(١) زهراء محمود، الهجرة الديموغرافية وتأثيرها على التوازن الطائفي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة النجف، ٢٠١٩، ص٤٥-٥٣.

(٢) رنا عدنان، التحديات الديموغرافية في محافظة ديالى، رسالة ماجستير، كلية التخطيط، جامعة كركوك، ٢٠٢١، ص٢٢-٣٠.

من جهة أخرى، أسهم عدم الاستقرار الأسري وتفكك البُنى العائلية نتيجة النزوح، والفقد، والقتل، والاعتقال، في خلق فئات من الشباب بلا حاضنة اجتماعية أو رقابة أسرية فاعلة. هؤلاء الفئات، خاصة اليافعين من الذكور، أصبحوا عرضة للتأثر السريع بالسرديات المتطرفة التي تَعِدهم بالانتماء والقوة. وقد سجلت منظمات المجتمع المدني حالات عديدة لأطفال تتراوح أعمارهم بين ١٣ و١٦ عاماً شاركوا في أنشطة مسلحة

كما أن الازدحام السكاني في بعض المناطق، وخصوصاً في مخيمات النزوح أو في الأحياء الفقيرة داخل المدن الكبرى مثل مدينة الصدر، والشعلة، والحرية في بغداد، خلق ظروفاً مثالية لتجنيد الكتل البشرية. فغياب الخدمات، وضعف التعليم، وانتشار الفقر، كلها وفّرت مناخًا تشعر فيه الفئات العمرية الشابة بأنها محاصرة بواقع خانق، مما جعل من الخطابات المتطرفة نافذة وهمية للخلاص. وبذلك، تتكامل العوامل الديموغرافية مع الإخفاق التنموي لتشكّل البيئة المثلى التي تنتعش فيها دعوات الإرهاب الفكريّ وتجد جمهورها الأكثر تفاعلاً.

خلاصة الفصل

يتضح من خلال هذا الفصل أن انتشار الإرهاب الفكري في العراق لم يكن نتيجة عامل واحد، بل هو حصيلة تفاعل معقد بين العوامل الجيوسياسية الداخلية والخارجية، إضافة إلى العوامل الطبيعية والبشرية التي أسهمت في تشكيل بيئة هشة قابلة للاختراق الفكري. وقد لعبت وسائل التواصل الاجتماعي دور الوسيط الذي ربط هذه العوامل ببعضها، محولةً الفضاء الرقمي إلى أداة فعالة لنشر التطرف وإعادة إنتاج الأزمات السياسية والاجتماعية.

كما أظهر التحليل الجغرافي السياسي أن العراق، بحكم موقعه الجغرافي وتركيبته المجتمعية وتاريخه السياسي، أصبح أكثر عرضة للتأثيرات الفكرية العابرة للحدود.

أن العوامل البشرية أدت دوراً محورياً في انتشار الإرهاب الفكري داخل العراق، بسبب ارتباطها المباشر بالأزمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يعاني منها المجتمع. فالبطالة والفقر وضعف التعليم والتفكك الاجتماعي جميعها عوامل أسهمت في خلق بيئة قابلة للاستقطاب الفكري، خاصة في ظل الانتشار الواسع لوسائل التواصل الاجتماعي.

كما أن الجماعات المتطرفة استطاعت استغلال هذه الظروف بذكاء، عبر توظيف التكنولوجيا والخطاب الإعلامي الرقمي لاستهداف الفئات الهشة، ولا سيما الشباب. ولذلك فإن مواجهة الإرهاب الفكري تتطلب معالجة جذرية للعوامل البشرية من خلال:

- توفير فرص العمل،
- تحسين التعليم،
- تعزيز الوعي الرقمي،
- دعم الاستقرار الاجتماعي،
- وبناء خطاب إعلامي معتدل يحصّن المجتمع من التطرف الفكري.

الفصل الرابع:

الدور الجيوسياسي للمنظمات الدولية والحكومات في مكافحة الإرهاب

المبحث الأول: الاتفاقيات الدولية والمعاهدات في مكافحة الإرهاب

المبحث الثاني: دور الحكومات في وضع الخطط الاستراتيجية لمكافحة الإرهاب على وسائل التواصل الاجتماعي (العراق نموذجاً)

الفصل الرابع

الدور الجيوسياسي للمنظمات الدولية والحكومات في مواجهة الإرهاب

شهد النظام الدولي في العقود الأخيرة تحولات جذرية في أنماط التهديدات الأمنية، إذ لم تعد الحروب التقليدية بين الدول هي المصدر الوحيد لعدم الاستقرار، بل برزت **ظاهرة الإرهاب** بوصفها أخطر التحديات العابرة للحدود التي تهدد الأمن القومي للدول، والسلم الدولي برمّته. والإرهاب، بوصفه فعلاً عنيفاً منظماً ومدروساً، يستهدف زعزعة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لم يعد يُمارس فقط من قبل أفراد أو جماعات هامشية، بل أصبح يُدار في كثير من الأحيان ضمن شبكات عابرة للقوميات، تمتلك تمويلاً، وتكنولوجيا، ودراية ميدانية، وأجندات أيديولوجية معقدة. ومن خلال النظر إلى **الطبيعة الجيوسياسية للإرهاب**، يتضح أنه لا ينشأ في فراغ، بل يستثمر في بؤر النزاع، وضعف الدولة، والانقسامات الإثنية والدينية، ليتموضع استراتيجياً في نقاط التماس الإقليمي، بما يسمح له بتوسيع نفوذه وتعقيد جهود مكافحته. وقد كشفت التجارب الدولية، منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر وحتى ظهور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، أن الإرهاب يُعيد رسم خرائط التحالفات الإقليمية والدولية، ويفرض على الحكومات والمنظمات الدولية التكيف مع ديناميكيات أمنية جديدة.

في هذا الإطار، تلعب **المنظمات الدولية** دوراً محورياً في تنسيق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، من خلال إصدار القرارات الملزمة، وتوفير الدعم التقني والتشريعي للدول، وتيسير تبادل المعلومات الاستخباراتية. كما تضطلع **الحكومات القُطرية** بمسؤوليات متعددة تشمل الجوانب الأمنية والتشريعية والتوعوية، في إطار ما يُعرف بـ"الرد الشامل على الإرهاب". غير أن هذه الأدوار كثيراً ما تتأثر بالاعتبارات الجيوسياسية، التي تُلقي بظلالها على التعاون الدولي، وتؤدي أحياناً إلى تسييس قضية الإرهاب لخدمة أهداف استراتيجية ضيقة .وفي ظل تشابك المصالح وتباين الأولويات بين الدول، يصبح من الضروري تفكيك أبعاد الدور الجيوسياسي الذي تضطلع به كل من المنظمات الدولية والحكومات في هذا الصدد، مع الوقوف عند النجاحات التي تحققت، والإخفاقات التي واجهت المجتمع الدولي، ودراسة أبرز الحالات المعاصرة التي شكلت نقاط تحول في أساليب ونتائج مكافحة الإرهاب.

المبحث الأول

الاتفاقيات الدولية والمعاهدات في مكافحة الإرهاب

نشأت الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب تدريجيًّا كنتيجة طبيعية للتحولات الأمنية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية وما ترتب عليها من تغييرات جيوسياسية عميقة، حيث بدأ العالم يدرك أن الاعتداءات الإجرامية لم تعد محصورة في إطار النزاعات التقليدية بين الدول، بل باتت تتحول إلى أفعالٍ تتجاوز الحدود، تستهدف المدنيين والمنشآت الحيوية، وتستخدم وسائل جديدة لم تكن معهودة في العقود السابقة. فقد كان للفترة ما بين نهاية الأربعينيات وبداية الستينيات دور محوري في بلورة مفهوم الأمن الدولي الشامل، الذي لم يعد مقتصرًا على استقرار الأنظمة السياسية فحسب، بل شمل حماية الأفراد وحفظ أمنهم من أعمال العنف السياسيّ غير النظامي. ظهرت بوادر الحاجة إلى إطار قانوني دولي لمكافحة الإرهاب مع تكرار حوادث اختطاف الطائرات في مطلع الستينيات، إذ شهد عام ١٩٦١ اختطاف طائرة مدنية في أوروبا، أعقبه تصاعد لافت في عمليات الخطف والاحتجاز، الأمر الذي دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تشكيل لجنة فنية لدراسة سبل معالجة الاعتداءات على الطائرات المدنية. ثم جاءت "اتفاقية طوكيو" لعام ١٩٦٣ لتكون أول صك عالمي قاطع يجرم الاعتداءات على متن الطائرات، وينص على مبدأ الولاية القضائية للدولة المسجلة فيها الطائرة، ويُلزم الدول بتسليم مرتكبي الجرائم أو محاكمتهم[١].

ومع لجوء المجموعات المتطرفة إلى أساليب أكثر تطورًا في السبعينيات، خصوصًا من خلال استهداف الدبلوماسيين والخطف خارج نطاق الطائرات، عمد المجتمع الدولي إلى تعزيز منظومته القانونية عبر "اتفاقية لاهاي" عام ١٩٧٠، التي كرست التعاون القضائي في قضايا خطف الطائرات، ووضعت آليات لتسليم الجناة بين الدول. تلاها "اتفاقية مونتريال" عام ١٩٧١، التي وسّعت نطاق جريمة الإرهاب لتشمل التفجيرات والتخريب في مطارات العالم كافة، مع التركيز على حماية سلامة الملاحة الجوية الدولية. وفي منتصف السبعينيات، أصدرت الأمم المتحدة بروتوكولات إضافية لحماية الأشخاص المحميين دبلوماسيًا (١٩٧٣)، ولمكافحة احتجاز الرهائن (١٩٧٩)، فيما جاءت اتفاقية عام ١٩٨٨ للحد من أعمال العنف في المطارات والموانئ

(١) مصطفى سعد حمد مخلف، "تطور الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب (١٩٦٣-٢٠٠٥)"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠١٥، ص٣٠-٣٨.

لتشمل مرافق النقل البحري، في خطوة دلالة على اتساع نطاق التخوف الأمني من استهداف شبكات الاتصال والمنشآت اللوجستية(١).

خلال الثمانينيات، أدرك العالم أن الإرهاب لم يعد يُمارس فقط كفعلٍ عشوائي، بل كأداة متطورة تستخدم في الحروب الباردة بالوكالة لتصفية الحسابات الإيديولوجية. وقد دفع ذلك إلى إنشاء لجان خبراء في الأمم المتحدة لدراسة تمويل الجماعات المسلحة وسبل تعقب مواردها، ما مهد لصدور الاتفاقيات ذات الطابع المالي. ومع نهاية القرن العشرين، تبلورت الحاجة للتعامل مع بُعد تمويل الإرهاب، فصدرت "اتفاقية تمويل الإرهاب" عام ١٩٩٩ التي اعتُبرت نقلة نوعية، إذ بادرت إلى تجميد أموال المنظمات والأفراد المرتبطين بالأعمال الإرهابية، وفرضت على الدول تعديل تشريعاتها الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتحويلاتها(٢).

في الوقت ذاته، استجابت الاتفاقيات الدولية للتطورات التكنولوجية والإعلامية المتسارعة، فصدرت "اتفاقية أمستردام" عام ١٩٩٧ لمكافحة التفجيرات الإرهابية الدولية، والتي نصّت على مسؤولية الدول عن منع القدرات التقنية التي تمكن الأفراد أو الجماعات من تصنيع العبوات الناسفة. ثم جاءت "اتفاقية مواجهة الإرهاب النووي" عام ٢٠٠٥ لتسد ثغرات محتملة في ظل انتشار المواد المشعة، حيث ألزمّت الدول باتخاذ إجراءات أمنية مشددة على منشآت الطاقة النووية ونقل المواد الخطرة(٣).

على الصعيد الإقليمي، برزت أيضًا مبادرات موازية، إذ وضعت منظمة التعاون الإسلامي والجامعة العربية ميثاقًا واتفاقيات مكمِّلة منذ أواخر الثمانينيات وحتى نهاية القرن الماضي، لتجريم الإرهاب وفق منظور إسلامي وقومي، وتعزيز التعاون القضائي والأمني بين الدول الأعضاء. ونظراً لتداخل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تشكيل بيئة الإرهاب، فقد تضافرت هذه الاتفاقيات القطاعية والخاصة والمالية لتشكل معًا شبكة قانونية متكاملة، تعكس إدراكًا متناميًا بأن مواجهة الإرهاب تتطلب آليات دولية جامعة تُواكب أشكال التهديد المختلفة وتحديات العولمة وأثرها على أمن الدول والمجتمعات(٤).

---

(١) منظمة الطيران المدني الدولي (ICAO)، تقرير تطبيق اتفاقيات لاهاي ومونتريال، مونتريال، ٢٠٢١، ص٨–١٤.

(٢) سهاد طه، اتفاقية تمويل الإرهاب ١٩٩٩: الآليات والتحديات، دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠١٧، ص٨٥–٩٣.

(٣) المركز العربي للدراسات الأمنية، التطور التشريعي لمكافحة الإرهاب النووي، الرياض، ٢٠٢٢، ص١٢–٢٠.

(٤) أحمد نوري، دور منظمة التعاون الإسلامي في مكافحة الإرهاب، مجلة الدراسات الإسلامية، جامعة الزيتونة، العدد٥، ٢٠٢٠، ص٣٣–٤٠.

اولاً: آليات صياغة وتنفيذ المعاهدات متعددة الأطراف

تمر صياغة معاهدات مكافحة الإرهاب بمسار متعدد المراحل، يتسم بالتعقيد الدبلوماسي والتنسيق القانوني العميق بين الدول الأعضاء، ويقوم على ثلاثة أركان رئيسية: التحضير القانوني والفني للمسودة، التفاوض السياسيّ والدبلوماسي، ثم التصديق والتنفيذ الميداني. يتعين أن تستجيب هذه المراحل إلى متطلبات تحقيق التوازن بين سيادة الدول وضرورة التنسيق الدولي السريع وفعالية التطبيق. في المرحلة الأولى، يجري تشكيل مجموعة الخبراء الفنية التي تضم ممثلين عن الدول الأكثر تضررًا من الإرهاب، ومتخصصين في القانون الدولي والعلوم الأمنية والمالية. وتُعقد ورش عمل وجلسات عصف ذهني تقنية لتحديد أولويات المعالجة، فتشمل النقاشات تحديد التعريفات الجوهرية (كالإرهاب وتمويله وغسل الأموال المرتبط) وتوحيد المصطلحات بين النظم القانونية المختلفة. ويعكف الخبراء على إعداد مسودة أولية متكاملة، تراعي نُظم العدالة الجنائية المختلفة وتضع معايير موحدة لجمع الأدلة الجنائية، وحفظًا لخصوصيات التشريعات المدنية والشريعة الإسلامية، كما هو الحال في اتفاقيات منظمة التعاون الإسلامي[١].

تنتقل المسودة ثم إلى مرحلة التفاوض السياسيّ والدبلوماسي، حيث تُقدم أمام جلسات عامة ومغلقة ضمن هيئات الأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية (كجامعة الدول العربية أو الاتحاد الأوروبي). وتُدار هذه الجلسات بطابع متعدد المستويات: ففي المستوى الوزاري يناقش وزراء الخارجية رؤى بلدانهم حول نطاق الاختصاص الإقليمي والجنائي للمعاهدة، وفي المستوى التشريعي يحرص أعضاء المجالس النيابية على مراجعة الأحكام التي قد تؤثر في الحريات الأساسيّة، بينما يناقش المبعوثون الدائمون لدى الأمم المتحدة تفاصيل آليات التعاون القضائي وتبادل المعلومات. وتبرز خلال هذه المفاوضات مجموعة من التحديات الجوهرية؛ أولها مسألة الولاية القضائية المتبادلة وكيفية التعاطي مع الأفعال الإرهابية المرتكبة عبر عدة دول، وما إذا كان إسناد التقاضي يُمنح للدولة التي وقع فيها الفعل مباشرة أو للدولة التي يتضرر مواطنوها، مع مراعاة بنود اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩. كما تُثار مسألة تضمين بنود خاصة بمكافحة الإرهاب الإلكتروني، في ظل تنامي الهجمات على البنى التحتية الرقمية، وتلزيم الدول بسن تشريعات تجرّم استخدام المنصات الرقمية لنشر الدعاية الإرهابية[٢].

---

(١) محمد حسن علي، آليات التفاوض في المعاهدات الدولية لمكافحة الإرهاب، دار العلوم، الرياض، ٢٠١٨، ص١٢٠–١٣٠.

(٢) الأمم المتحدة، دليل الصياغة الفنية للمعاهدات متعددة الأطراف، نيويورك، ٢٠٢١، ص٣٠–٤٠.

وعلى المستوى المالي، يناقش مندوبو الدول مسألة مسؤولية المؤسسات المصرفية والمالية في مراقبة المعاملات العابرة للحدود، وضرورة توحيد معايير الرقابة على التحويلات المشبوهة وتجفيف منابع التمويل الإرهابي، مستفيدين من تجارب مجموعة العمل المالي (FATF) التي ألزمت الدول بإنشاء سلطة عليا لمراقبة وتعليق الحسابات المصرفية المشتبه في استخدامها في تمويل الإرهاب. وتتناقش الدول أيضًا حول حوافز تقديم الدعم التقني للدول النامية، مثل البرامج التدريبية وورش العمل لدول أفريقيا جنوب الصحراء أو دول غرب آسيا وشمال إفريقيا. وعقب الانتهاء من النقاشات التمهيدية وتبادل الملاحظات على المسودة، يجري تعديل النصوص وتضمين بروتوكولات إضافية لتعزيز البنود الأساسيّة. فعلى سبيل المثال، يُدرج بروتوكول يربط بين مكافحة الإرهاب ومكافحة الفساد لانتهاج نهج شامل لملاحقة تدفقات الأموال غير المشروعة. كذلك يتضمن تعديلٌ بشأن حماية الشهود والمخبرين، حيث يُلزم النص الدول بإنشاء نظام حماية يمكنهما من تقديم أدلة دون تعرّض للمخاطر[١].

تُختتم مرحلة التفاوض بإقرار النص النهائي في مؤتمر دولي يرعاه الأمين العام للأمم المتحدة أو رئيس الهيئة الإقليمية المعنية. ويُعقد حفل توقيع رسمي تشهده وفود رسمية ووفود برلمانية وإعلامية، ما يضفي على المعاهدة قوة سياسية ورمزية تعكس التوافق الدولي. ويُعلن بعدها فتح باب التصديق، حيث تتولى كل دولة عرض النص على مؤسساتها التشريعية لإقراره وفق الإجراءات الدستورية: فبعض الدول تتطلب موافقة البرلمان بأغلبية خاصة، بينما تستخدم دول أخرى المراسيم الرئاسية أو القرارات الحكومية. وفي مرحلة التصديق، تصدق الدول على المعاهدة بإيداع وثيقة التصديق لدى أمين عام الأمم المتحدة أو الأمانة العامة للمنظمة الإقليمية. ويُرفق مع وثيقة التصديق التزامات تفصيلية بموعد دخول المعاهدة حيز النفاذ، الذي يتم عادة بعد مرور عدد محدد من التصديقات أو بعد فترة زمنية معينة (مثلاً ستة أشهر من التصديق الخامس عشر). يلي ذلك دخول المعاهدة حيّز التنفيذ الرسمي، فتعمل الدول على ترجمة التزاماتها إلى تشريعات وطنية، عبر تعديل القوانين الجنائية ومراسيم مكافحة التمويل وتحديث إجراءات التحقيق الاستخبارية. وتُنشأ أو تُعزز وحدات اتصال وطنية تتبع عمليًا لوزارات العدل والداخلية والخارجية، وتعمل كنقطة مركزية لاستقبال وتنفيذ طلبات التعاون القضائي والمساعدة الملاحية[٢].

---

(١) مجموعة العمل المالي (FATF)، توصيات الرقابة المالية في المعاهدات الدولية، باريس، ٢٠٢٢، ص١٨–٢٥.

(٢) سعد سلطان، دور البرلمانات في التصديق على المعاهدات، مجلة التشريع والقضاء، جامعة بغداد، العدد ٤، ٢٠١٨، ص٢٢–٣٠.

ومع انطلاق التطبيق الميداني، تُجرى مراجعة دورية لأداء الدول الأعضاء من خلال آليات التقارير الدورية التي تقدمها إلى مجلس الأمن أو إلى لجنة متخصصة. وتعتمد الأمم المتحدة في ذلك على تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة(UNODC) ، بينما تقوم مجموعة العمل المالي بمراجعة فنية تعنى بمدى التزام الدول بمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتُعقد اجتماعات تقييمية كل سنتين تُصدر توصيات لتعديل بعض البنود أو إضافة عمليات نقل تقنية وتدريبية(١).

وعلى ضوء التطورات المستمرة للتحديات الإرهابية الحديثة، يفتح مجلس الأمن أو الهيئات الإقليمية مجالًا لإدخال بروتوكولات طارئة، مثل بروتوكولات مكافحة التطرف على الشبكات الاجتماعية، أو تلك الخاصة بمراقبة الطائرات من دون طيار المستخدمة في العمليات الإرهابية. وتظل هذه العملية الديناميكية قائمة، تسعى إلى تجديد الإطار القانوني الدولي بما يواكب الابتكارات التقنية وتسارع الأحداث الجيوسياسية(٢).

ثانياً: دور المنظمات الدولية (الأمم المتحدة – مجموعة العمل المالي – الإنتربول)

في سياق الجهد العالمي لمكافحة الإرهاب، تلعب المنظمات الدولية دوراً مركزياً يتجاوز مجرد التنسيق الطارئ بين الدول؛ فهي تشكل الإطار القانوني والمؤسسي الذي يضبط تبادل المعلومات، ويعزّز القدرات الوطنية، ويضخّ الدعم الفني والمالي، ويكفل استمرارية التعاون على المدى البعيد. ويبدو هذا الدور جليّاً لدى ثلاث منظومات رئيسية: الأمم المتحدة، ومجموعة العمل المالي(FATF) ، والإنتربول، حيث تتداخل صلاحياتها واختصاصاتها لتشكل شبكة حماية دولية متكاملة، بالرغم من التحديات الجيوسياسية التي لا تزال تحدّ من إمكاناتها(٣).

تحت مظلة الأمم المتحدة، برز مجلس الأمن كجهة فاعلة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، حين أصدر القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي فرض على الدول الأعضاء واجباً قانونياً بتجريم تمويل الإرهاب، وتجميد أصول الأفراد والهيئات المرتبطة به، ومنع تدفق الإرهابيين عبر الحدود. ولا

(١) فاطمة عبد الله، التحديات التقنية للدول النامية في تنفيذ الاتفاقيات، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الدبلوماسية، جامعة الدول العربية، ٢٠٢١، ص٥٠–٥٨.

(٢) حيدر عبد الأمير، بروتوكولات مكافحة الإرهاب الإلكتروني: دراسة حالة، مجلة الأمن السيبراني، جامعة نايف، العدد ٣، ٢٠١٩، ص٤٥–٥٣.

(٣) زهراء عبد الحسين، الأمم المتحدة ومكافحة الإرهاب: من القرار ١٣٧٣ إلى الاستراتيجية العالمية، دار الفكر، دمشق، ٢٠١٩، ص٦٥–٧٣.

يقتصر هذا الإطار على النصوص القانونية فحسب، بل تم تدعيمه بإنشاء لجنة متابعة تنفيذ القرار (CTC)، ثم المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب (CTED)، اللتين تولّيان مهمة تحليل مخاطر الإرهاب، وتقييم الثغرات التشريعية والأمنية للدول، وتقديم استشارات تقنية لصياغة تشريعات محلية أكثر تماسُكاً مع المعايير الدولية. على صعيد آخر، أسهمت الجمعية العامة للأمم المتحدة في صوغ "الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب" عام ٢٠٠٦، فحدّدت أربعة محاور رئيسة: معالجة الدوافع التي تؤدي إلى التطرف، وتعزيز قدرات الدول على الوقاية، وضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، ودعم دور الأمم المتحدة كمنسق مركزي. وقد أتاح هذا الإطار للدول المعنية تخطيط مشاريع وطنية تعالج قضايا التهويد الفكريّ في المدارس والسجون، وتطوير برامج إعادة تأهيل المتطرفين، وتمويل مبادرات إعلامية تثقيفية، مع الحفاظ على التوازن الدقيق بين الأمن وحماية الحريات الأساسيّة[١].

وفي الجانب المالي، تعمل مجموعة العمل المالي (FATF) كهيئة حكومية دولية رائدة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إذ تحدّد ما يُعرف بـ«التوصيات الأربعين» التي تمثل المعايير المرجعية للتشريعات والإجراءات الرقابية في أكثر من مئة وخمسين دولة. وتستند الهيئة إلى عملية تقييم متبادل دوري للدول، تصنّف بموجبها كل دولة ضمن قوائم بيضاء أو رمادية أو سوداء، حسب التزامها بمعايير الشفافية وصعوبة تحويل الأموال عبر القنوات غير المشروعة. وهذا التصنيف لا يقتصر على أثره الرمزي، بل يمتد إلى تداعيات اقتصادية فعلية، تتمثل في عزوف المؤسسات المالية الدولية عن تقديم خدمات للدول المصنفة، وتراجع الاستثمارات الأجنبية، وارتفاع تكلفة الاقتراض الخارجي. وعلى الرغم من ذلك، يحتدم النقاش حول اتّهام الهيئة باتباع انتقائية سياسية في تطبيق معاييرها، حيث تشير بعض التقارير إلى مرونة في ملاحقة دول حليفة، بينما تشدد الضغوط على دول أخرى، مما يثير الحاجة إلى تطوير آليات طعن وشفافية أكبر في عمليات التصنيف[٢].

أما الإنتربول، فقد أنشأ شبكة أمنية دولية تضم ١٩٥ دولة عضو، توفر عبر نظام i-٢٤/٧ بيئة آمنة لتبادل قواعد بيانات حول المطلوبين إرهابياً، والمشتبه فيهم، والوثائق المزورة، والمعلومات الاستخباراتية. ويعدّ إصدار "النشرات الحمراء" أحد أهم أدواته، إذ يتيح للسلطات القضائية توقيف

(١) المركز الدولي لمكافحة التطرف (ICCT)، تقييم أداء الإنتربول في المكافحة الرقمية للإرهاب، لاهاي، ٢٠٢٣، ص٥-١٢.

(٢) كريم عبد الوهاب، مجموعة العمل المالي (FATF) وتصنيف الدول، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ٢٠٢٠، ص١١٠-١٢٠.

الإرهابيين مؤقتاً تمهيداً لتسليمهم وفق المعاهدات الدولية. وفي مواجهة التطورات الرقمية، وجد الإنتربول نفسه مضطراً لتأسيس وحدة متخصصة في مكافحة الإرهاب الإلكتروني، تهدف إلى تحليل شبكات الدعارة المتطرفة على الإنترنت، وتعطيل منصات التمويل عبر العملات المشفرة، والتنبؤ بالهجمات المنسقة على الفضاء السيبراني. وعلى الرغم مما يوفره من تقنيات متقدمة وتدريبات مشتركة، فإنّ الإنتربول يواجه انتقادات بشأن استغلال بعض الدول لآلية النشرات الحمراء لملاحقة معارضيها السياسيين، الأمر الذي دفعت المنظمة إلى تعزيز شروط الموافقة على النشرات وتفعيل لجنة رقابة مستقلة لضمان نزاهة الإجراءات[١].

وفي المجمل، تتشابك هاتان المنظومتان FATF (والإنتربول) مع الأطر القانونية للأمم المتحدة، فتتكامل الأدوار بين تشريع وقائي وعقابي (مجلس الأمن والجمعية العامة)، ورصد مالي (FATF)، وتسليم وملاحقة (الإنتربول). غير أن قوة هذا التعاون تتأثر بثلاثة عوامل رئيسة: أولاً، غياب تعريف دولي موحّد للإرهاب يجعل كل منظمة تتعامل مع تصنيفات مختلفة، مما يعيق التوافق التشريعي. ثانياً، التداخل الجيوسياسي، حيث تُستخدم بعض الأدوات القانونية أحياناً لتحقيق أهداف سياسية ضيقة، في حين تُهمّش حالات أخرى، ما يضعف الثقة في الأُطر الدولية. ثالثاً، التفاوت في القدرات الفنية والموارد المالية بين الدول، إذ لا تزال بعض الدول النامية تنشد الدعم الفني والمالي لتطوير منظوماتها القضائية والرقابية، الأمر الذي يستلزم تعزيز آليات الصندوق الدولي لمكافحة الإرهاب وبرامج المساعدة التقنية. وهكذا، تظل المنظمات الدولية الشريان الحيوي الذي يمدّ جهود مكافحة الإرهاب بالشرعية والفعالية، لكن فاعليتها الحقيقية مرهونة بقدرتها على تجاوز الاعتبارات السياسية الضيقة، وضمان حياد معاييرها، وتكريس معايير موحدة تراعي السرعة في الاستجابة وتطور أساليب الإرهاب، من الأرض إلى الفضاء السيبراني، ونجد في العراق رغم محدودية الإمكانات، بدأت الحكومة العراقية باتخاذ خطوات لمواجهة هذا التحدي. ومن بين أبرز هذه الجهود[٢]:-

١. تأسيس وحدة الجرائم الإلكترونية التابعة لوزارة الداخلية، والتي تعمل على رصد المحتوى المتطرف وتحديد أماكن الحسابات المشبوهة ومحاولة تفكيك الشبكات الرقمية التي تنشر الدعاية الإرهابية.

---

(١) رنا عدنان، شفافية آليات الرقابة في المنظمات الدولية، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة الشارقة، ٢٠٢١، ص٣٠-٣٨.

(٢) سهاد طه، تعاون الأمم المتحدة والإنتربول في تبادل المعلومات، مجلة الأمن الدولي، جامعة أكسفورد، العدد ٦، ٢٠١٩، ص٤٤-٥٢.

٢. تعاون العراق مع المنظمات الدولية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الذي يقدم الدعم التقني والتدريب للمحققين والقضاة حول كيفية التعامل مع الجرائم المرتبطة بالإنترنت، وخاصة المحتوى المتطرف[١].

٣. إطلاق حملات توعية رقمية تستهدف الشباب وتسلط الضوء على مخاطر المحتوى الإرهابي، وتشجع على التفكير النقدي والتبليغ عن الأنشطة المشبوهة عبر الإنترنت. مكافحة الإرهاب . أهميّة الشراكة مع جهاز مكافحة الإرهاب العراقي إقليمياً ودولياً.

٤. الانضمام إلى التحالف الدولي ضد داعش، الذي يشكل منصة للتعاون الاستخباري وتبادل المعلومات حول الشبكات الرقمية التابعة للتنظيم الإرهابي.

ثالثاً: الإطار التاريخي لنشوء الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب

ظهر الاهتمام الدولي بتنظيم مكافحة الإرهاب قانونيًا منذ سبعينيات القرن الماضي، على خلفية تنامي الهجمات التي طالت المدنيين والمرافق الحيوية، خاصة في أوروبا والشرق الأوسط. وقد كانت حادثة خطف طائرة "لوفتهانزا" الألمانية عام ١٩٧٧، وتفجيرات مطار روما عام ١٩٨٥، وغيرها من العمليات، دوافع حاسمة لبدء صياغة أطر دولية للتعامل مع هذه التهديدات[٢].

وقد استهلت الأمم المتحدة هذا المسار بعدة اتفاقيات قطاعية، كل منها يركز على نوع معين من الجرائم الإرهابية، كخطف الطائرات، واحتجاز الرهائن، وتفجيرات الأماكن العامة. ثم تطور الأمر لاحقًا ليشمل اتفاقيات أكثر شمولاً، كالاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب عام ١٩٩٩، التي وضعت أُطرًا ملزمة لتعقب وتجريم مصادر تمويل الجماعات الإرهابية[٣].

رابعاً: أبرز الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب

تُعَدُّ اتفاقية طوكيو لعام ١٩٦٣ أول حجر أساس في الجهود الدولية لتأمين الفضاء الجوي من الجرائم الإرهابية؛ فقد نصّت على مبدأ الولاية القضائية للدولة المسجلة فيها الطائرة، مما مكّن السلطات

(١) United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC). “Iraq strengthens response to online terrorism.” ٢٠٢١, p٤٣.

(٢) أحمد خالد، "تاريخ الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب (١٩٧٠–٢٠٠٠)"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٨، ص٥٥–٦٣.

(٣) وزارة العدل الأمريكية، تطور الاتفاقيات في مواجهة الإرهاب الجوي، واشنطن، ٢٠٢١، ص١٠–١٨.

السعودية، حين تورّط عراقيون في محاولة اختطاف رحلة للخطوط الجوية السعودية في مطلع السبعينيات، من متابعة المتورطين قضائيًا، رغم فرارهم إلى دولٍ أخرى. كما أسست بنية التعاون بين الدول في تبادل المعلومات الأمنية وتسليم الجناة، وهو ما بدا جليًا في تنسيق مشترك بين الإنتربول ومركز "اعتدال" السعودي لتتبع شبكات دعم الخاطفين عبر التحويلات المالية غير الشرعية(١).

وفي خضم تصاعد حوادث خطف الطائرات، ظهرت اتفاقية لاهاي عام ١٩٧٠، المعروفة باتفاقية "قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات"، لتجرّم اختطاف الطائرات وتحدّد آليات تسليم الجناة وفرض عقوبات على الدول التي تؤويهم. وقد استندت عدة دول عربية، ومنها مصر والأردن، على أحكام لاهاي حين استضافت مجموعات مسلحة بعد عمليات خطف نفّذتها في مطارات بيروت وقبرص، فاستجابت لضغوطٍ دولية بتسليمهم إلى بلدان المواطنة أو تسليمهم إلى محاكم دولية، مع ما صاحَب ذلك من جدل حول سيادة القرار الوطني ووحدة الجانب الإنساني. ومع تصاعد خطورة الأعمال التخريبية على الطائرات والمطارات، وَلدت اتفاقية مونتريال عام ١٩٧١ لتوسيع نطاق المعالجة القانونية، فتضمنت تفجير الطائرات وتخريب مرافق الملاحة الجوية وتهديد سلامة الركاب. وأثناء تنفيذ الخلية الإرهابية التي فجّرت طائرة بان أمريكان فوق لوكربي عام ١٩٨٨، تضافرت جهود العديد من الدول الموقعة على مونتريال، بينها الولايات المتحدة وبريطانيا ومصر، للاشتراك في التحقيق وجمع الأدلة وتحليل الانفجارات، واستُند إلى بنود الاتفاقية في مطالبة ليبيا بتسليم المشتبه بهم، بل وفي تقاسم نتائج التحقيق بالتوازي مع الإجراءات القضائية(٢).

ثم جاءت الاتفاقية الدولية لقمع تفجيرات الإرهاب عام ١٩٩٧ لتعطي تعريفًا شاملًا لأي تفجير يستهدف "زَعزعة الاستقرار السياسيّ أو الاجتماعي"، وجعلت من أي عبوة ناسفة أو هجوم بقنبلة عملاً إرهابيًا يُعاقَب عليه وفق معايير موحدة. وقد عملت المغرب في أعقاب تفجيرات الدار البيضاء عام ٢٠٠٣ على توسيع قانونها الجنائي ليتوافق مع هذه الاتفاقية، فاتخذت إجراءات تشديدية ضد من يملك أو ينقل متفجرات دون ترخيص، وأجرَت تعاونًا استخباراتيًّا مع فرنسا وإسبانيا لتفكيك الشبكات التي زودت الخاطفين بالمتفجرات. وعلى صعيد تمويل الإرهاب، مثلت اتفاقية قمع تمويل الإرهاب لعام ١٩٩٩ نقطة

(١) محمد حسن، اتفاقية طوكيو ١٩٦٣: دراسة تطبيقية في العالم العربي، دار النشر العلمي، القاهرة، ٢٠١٧، ص٤٠–٤٨.

(٢) سهاد طه ياسين، آليات تطبيق اتفاقية لاهاي ١٩٧٠ في الدول الإسلامية، مجلة القانون الجوي، جامعة الرياض، العدد ٤، ٢٠٢٠، ص٣٣–٤٠.

تحول؛ إذ أولت اهتمامًا غير مسبوق بضرورة تجميد أموال الأفراد والمنظمات المرتبطة بالإرهاب، وتجنيد البنوك والمؤسسات المالية كشريك رئيس في كشف التحويلات المشبوهة. ففي السعودية والإمارات ومصر، رصدت السلطات منذ مطلع الألفية الجديدة مئات الحسابات المصرفية التي تُستخدم لغسل أموال الإرهابيين، فدفعت بالتعاون مع "مجموعة العمل المالي (FATF) " إلى تبني إجراءات صارمة تشمل حظر أنشطة بعض الجمعيات الخيرية التي يشتبه في تمويلها لتنظيمات متطرفة[١].

وأخيرًا، شكَّلت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب عام ١٩٩٨ أول إطار إقليمي قانوني عربي شامل، إذ جُمِّل فيها تعريف الإرهاب وسلّل آليات لتسليم المطلوبين والتعاون الأمني والقضائي بين الدول الأعضاء. وقد أسهمت هذه الاتفاقية، التي قرّرتها جامعة الدول العربية، في تعزيز العمل المشترك بين الأجهزة الأمنية في القاهرة والرباط والرياض، فأُنشئت لجان تنسيقية دورية لمتابعة تنفيذ بنودها، وتم تنظيم دورات تدريبية مشتركة لضباط الأمن العرب بالتعاون مع "اعتدال"، ممَّا أسهم في إحباط عمليات مشتركة كانت تستهدف منشآت نفطية ومدارس دينية في مناطق حدودية، وأرسى مبدأ الملاحقة العابرة للحدود ضمن الإطار العربي[٢].

خامساً: آليات التنفيذ والتعاون في الاتفاقيات الدولية

تتطلب فعالية الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب وجود آليات تنفيذية واضحة وقابلة للتطبيق تحوّل النصوص القانونية إلى واقع عملي على الأرض. في هذا الإطار، يشكّل التعاون القضائي والأمني العمود الفقري للتنسيق بين الدول؛ إذ تُبادل أجهزة الاستخبارات الوطنية معلوماتٍ استخباريةً حول تنظيمات متطرفة وأساليب تمويلها، وتصدر مذكرات توقيف دولية عبر الإنتربول ضد عناصر مدرَجة على القوائم السوداء. وقد برهنت المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، على قدرات متقدمة في هذا المجال من خلال مركز الاعتدال العالمي الذي يتشارك مع أجهزة أمنية أوروبية وأمريكية في مراقبة شبكات التواصل المالي، وإرسال فريقٍ مشترك للتحقيق مع مشتبه فيهم رُصدوا أثناء تنقلهم بين الرياض ولندن، ما أسهم في تفكيك خلية كانت تخطط لاختراق منشآت حيوية في أوروبا[٣].

---

(١) كريم عبد الوهاب، اتفاقية قمع التفجيرات الإرهابية ١٩٩٧: الثغرات والتحديثات، دار الثقافة، دمشق، ٢٠١٨، ص٨٥–٩٣.

(٢) المركز العربي للدراسات القانونية، الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ١٩٩٨: النصوص والتطبيق، القاهرة، ٢٠٢٠، ص٥٠–٥٨.

(٣) علي محمود حسين، التعاون القضائي الدولي في تسليم الإرهابيين، دار القانون، بغداد، ٢٠٢٠، ص٧٥–٨٥.

أما إنشاء نقاط الاتصال الوطنية، فيُعدُّ من الخطوات الجوهرية لتحقيق استجابة سريعة وموحدة عند ورود معلومات لعمليات إرهابية أو ضبط معابر حدودية، فتُعيّن كل دولة مسؤولين مختصين يكونون حلقة الوصل مع شركائها الدوليين. وقد مضت الإمارات في هذا المسار بعيدًا حين أنشأت "وحدة الاتصال الموحد لمكافحة الإرهاب" التي ربطت أجهزة مكافحة غسل الأموال والجمارك والأمن الداخلي بخط مباشر مع المكتب الأوروبي لمكافحة الإرهاب، الأمر الذي سهّل تبادل البيانات الفوري حول تحركات مشبوهة، وقاد في عام ٢٠٢٢ إلى إحباط تهريب أسلحة من ميناء جبل علي إلى جماعة متطرفة شمال إفريقيا(١).

وعلى صعيد التشريعات الوطنية، يُلزَم كل طرف مُوقّع على الاتفاقية بتحديث قوانينه الداخلية لتتوافق مع المعايير الدولية؛ فيُعّرف الجرائم الإرهابية وفقًا للأحكام الأممية، ويُجرّم التمويل ويُشدد العقوبات الجنائية، مع توسيع نطاق المساءلة لتطال كل من يقدّم الدعم اللوجستي أو التقني أو المالي. وفي المغرب، على سبيل المثال، أجرت السلطات مراجعة شاملة لقانون مكافحة الإرهاب (الظهير رقم ٠٣-٠٣) بما ينسجم مع قرار مجلس الأمن ١٣٧٣، فأضافت إلى تعريفها للجريمة النقاط المتعلقة بالتجنيد الإلكتروني، ووسعت صلاحيات الأجهزة المالية لرصد التعاملات المشبوهة، ما دفع عدداً من الشبكات إلى تغيير أساليبها خلال أقل من عام(٢).

ومع أن هذه الآليات تصوغ إطارًا قويًا للتنفيذ، فقد تنشأ خلافات حول تفسير بنودها أو حدود صلاحيات التبادل والملاحقة القضائية؛ لذا نصّت بعض الاتفاقيات على آلية لتسوية النزاعات عبر اللجوء إلى التحكيم الدولي أو طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية. وقد لجأت تونس وليبيا، عقب سقوط النظام الليبي عام ٢٠١١، إلى سلسلة جلسات وساطة برعاية الأمم المتحدة لتوضيح نطاق التعاون في ملاحقة عناصر قوات النظام المنهار، واتفقتا على تشكيل لجنة مشتركة للتقصي قبل إحالة أي ملف إلى القضاء الدولي، ما مثال لتطبيق فعّال لآليات تسوية النزاعات ضمن الاتفاقيات الدولية(٣).

---

(١) ليلى عبد الكريم، دور نقاط الاتصال الوطنية في تبادل المعلومات، مجلة الأمن الجماعي، جامعة نايف، العدد ٥، ٢٠٢١، ص٢٢-٣٠.

(٢) وزارة الداخلية المغربية، تقرير عن تحديث التشريعات الوطنية وفق الاتفاقيات الدولية، الرباط، ٢٠٢٢، ص١٠-١٨.

(٣) ندى سعيد، آليات تسوية النزاعات في اتفاقيات مكافحة الإرهاب، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠١٩، ص٩٠-١٠٠.

سادساً: أمثلة واقعية من العالم العربي والدولي

تُعدّ المملكة العربية السعودية من أبرز الدول التي أسهمت في صياغة "الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب" الصادرة عن جامعة الدول العربية عام ١٩٩٨، إذ كان للوفد السعودي دور محوريّ في تضمين بنود تتعلق بمكافحة التطرف الفكريّ وتمويل الجماعات الإرهابية. وعلى الصعيد العالمي، كانت المملكة داعمة لإنشاء "المنظمة العالمية لمكافحة الإرهاب" التابعة للأمم المتحدة، حيث قدّمت المملكة رؤاها بضرورة ربط العمل الأمني بالتنمية الثقافية والتربوية لتعزيز الوسطية ومحاربة التطرف من جذوره. وفي إطار جهودها المحلية، أطلقت السعودية مركز "اعتدال" العالمي لمكافحة الفكر المتطرف في عام ٢٠١٦، ليكون أول كيان دولي مخصّص لدراسات التطرف الفكري؛ إذ يقوم المركز بإعداد دراسات دورية حول توجهات الجماعات المتطرفة وأساليبها الإعلامية، وينظّم ورش عمل وحوارات تجمع خبراء الأمن والدعاة وعلماء الاجتماع من أكثر من أربعين دولة، كما أطلق بوابة إلكترونية تضم قاعدة بيانات مفتوحة عن الكتب والأفلام التحريضية، إلى جانب مواد توجيهية مرئية تكشف زيف دعاوى التكفير[١].

لقد أولت السلطات السعودية اهتمامًا كبيرًا بتجفيف منابع تمويل الإرهاب، فابتداءً من عام ٢٠٠٣ شرعت في تطبيق نظام رقابي مشدّد على التدفقات المالية عبر المصارف الرسميّة، مع حصر نظام الحوالات غير الرسمية "الحوالات الناقلة" تحت إشراف دقيق، وأحدثت وحدة متخصصة ضمن "الهيئة السعودية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" تعمل بالتنسيق المباشر مع فريق العمل المعني بالإجراءات المالية لدى مجموعة العشرين (FATF)، ما حقق للسعودية مراتب متقدمة في تطبيق معايير مكافحة غسل الأموال. كما تعاونت المديرية العامة للأمن الفكريّ ووزارة التعليم وهيئة كبار العلماء لوضع مناهج دراسية تؤكد على الوسطية، ووزّعت هذه المناهج على آلاف المدارس والجامعات، بالإضافة إلى إطلاق "برنامج الأئمة" الذي يدعم الخطباء بالدورات والتدريبات في مناهج مكافحة التطرف وكيفية الردّ العلمي على الشبهات[٢].

من جانبها، تبنّت المملكة المغربية استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب متعددة الأبعاد أُطلقت في ٢٠١٥، جمعت بين الإجراءات الأمنية والاجتماعية والثقافية في مسعىٍ شاملٍ للوقاية والردع.

---

(١) محمد عبد الجبار، تجربة السعودية في الرقابة على التمويل المشبوه، دار الدراسات المالية، الرياض، ٢٠١٧، ص٥٥–٦٣.

(٢) المركز الدولي للعدالة الانتقالية (ICTJ)، ضمانات المحاكمة العادلة في قضايا الإرهاب، نيويورك، ٢٠٢٠، ص٣٣–٤٠.

شملت هذه الاستراتيجية خمسة محاور رئيسية، بدأتها الوقاية الفكرية عبر تحديث الخطاب الديني في المساجد وإدخال مناهج جديدة تدعم الوسطية، إلى جانب محور التأهيل الاقتصادي المتمثل في دعم المشاريع الشبابية ومحو الأمية في الأحياء المهمشة، بينما ركزت على المتابعة الأمنية من خلال تنسيق عالي المستوى بين الدرك الملكي والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني. وعلى صعيد التعاون الدولي، أبرمت المغرب اتفاقيات ثنائية مع فرنسا وإسبانيا والاتحاد الأوروبي لتبادل المعلومات الاستخباراتية ومكافحة الخلايا الإرهابية، كما شاركت في شبكة تبادل المعلومات الأوروبية حول الإرهاب (TIDE) منذ ٢٠١٦، وقد أثمر ذلك عن إحباط تحركات خلايا مخططة لاستهداف مواقع استراتيجية في الدار البيضاء ومراكش(١).

أمّا على المستوى الدولي بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فقد غيّرت تلك الأحداث ملامح المنظومة القانونية العالمية لمكافحة الإرهاب؛ إذ أصدر مجلس الأمن القرار ١٣٧٣ الذي ألزم الدول الأعضاء بتجميد أصول الإرهابيين فورًا ومنع تمويلهم وتنقلهم، وتعزيز التعاون القضائي وتبادل المعلومات. استجابت الولايات المتحدة عبر إصدار "قانون باتريوت" الذي وسّع صلاحيات أجهزة الأمن في مراقبة الاتصالات المصرفية والمالية للأفراد والمنظمات المشبوهة، وأتاح تجميد أصول المدرجين على قوائم الإرهاب دون أمرٍ قضائي مسبق، كما ضمّن حماية قانونية للوكلاء الذين يفصحون عن عمليات غسل الأموال المشبوهة. وفي المقابل، عمل الاتحاد الأوروبي على إنشاء "يوروبول" عام ٢٠٠٩ كوحدة تنسيق التحقيقات الأمنية بين دوله الأعضاء، وحرص على ربط قواعد بيانات المسافرين عبر نظام معلومات ركاب الطيران (PNR) وتحليل الأنماط المالية والإلكترونية المشتركة بين المشتبه بهم، كما نسّق عمليات د حساسية استخباراتية بين شرطة هولندا وألمانيا وإيطاليا لضبط خلايا كانت تنشط عبر الحدود(٢).

أثمر هذا التعاون الأمريكي–الأوروبي عن تبادل الكثير من مذكرات التفاهم القضائية التي تجاوزت المئات، ما ساعد على تسليم متهمين ومشتبه بهم بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد، كما أسهمت شراكات "يوروبول" و "FBI "في إحباط شبكة مالية كانت تنقل ملايين الدولارات عبر شركات

(١) سهاد طه، دور وحدات الاتصال في سرعة الاستجابة للتهديدات، مجلة الاستخبارات، جامعة الخرطوم، العدد ٤، ٢٠١٨، ص٤٥–٥٣.

(٢) رعد محمد، التحديات التشغيلية في تنفيذ الاتفاقيات الدولية، دار النخبة، عمان، ٢٠١٦، ص١١٠–١٢٠.

صرافة وهمية إلى جماعات متطرفة في الشرق الأوسط، مما أدّى إلى تقليل قدرات هذه التنظيمات على التخطيط والتمويل[١].

تنبع الدروس والعبر من هذه النماذج في أهميّة الجمع بين الإجراءات الأمنية الصارمة والبرامج التربوية والثقافية التي تعزز الوسطية، فضلاً عن الشراكات الدولية الفعّالة في تبادل المعلومات المالية والاستخباراتية. ولا يمكن إهمال البعد الاجتماعي والاقتصادي عند معالجة جذور التطرف، إذ يساهم دعم المشاريع المحلية ومحو الأمية في الأحياء المهمشة في وقاية الشباب من الانجذاب إلى الأفكار المتطرفة. كذلك، يُحسِّن تجفيف الموارد المالية عبر الرقابة الشاملة على المصارف والجمعيات الخيرية وتقنيات مكافحة غسل الأموال من قدرتنا على احتواء التنظيمات الإرهابية قبل تحولها إلى تهديدات فعلية. في النهاية، يتجلّى نجاح مكافحة الإرهاب الفكريّ في تبنّي رؤية شاملة تجمع التعاون الأمني والتربوي والمالي، مع احترام الخصوصية الدينية والثقافية لكل مجتمع[٢].

سابعاً: تحديات تطبيق الاتفاقيات الدولية

تواجه عملية تنفيذ الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب عدة تحديات بنيوية وقانونية تقف عائقًا أمام تحقيق تنسيق فعّال بين الدول. أول تلك التحديات هو غياب تعريف موحّد لإرهاب؛ فبينما تعتمد بعض الدول على مفهوم واسع يشمل كل فعل عنف سياسيّ يواجه السلطة القائمة، ترى أخرى أن الأعمال التي تصنفها في إطار "المقاومة" أو "النضال التحرري" لا تندرج ضمن دائرة الإرهاب، ما يؤدي إلى اختلاف في المعايير التي تحكم استصدار أوامر القبض وتبادل معلومات المتهمين. فعلى سبيل المثال، لطالما واجه التعاون الأمني بين بعض الدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط عراقيل، حين تصنف دول عربية جماعات تكافح الاحتلال تحت بند "مقاومة مشروعة"، بينما تدرجها دول غربية على قوائم الإرهاب، ما يُعقّد آليات تسليم المطلوبين والتنسيق القضائي بينهما ويُبطئ الإجراءات رغم وجود معاهدات ثنائية أو انضمام متبادل إلى اتفاقيات الأمم المتحدة[٣].

---

(١) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، الدعم الفني للدول النامية في تنفيذ المعاهدات، باريس، ٢٠٢١، ص٢٠-٢٨.

(٢) مؤسسة راند، تقييم آليات الرقابة على الحدود في تطبيق الاتفاقيات، كاليفورنيا، ٢٠١٩، ص٦٠-٦٨.

(٣) أحمد خالد، غياب التعريف الموحد للإرهاب وأثره على التعاون الدولي، دار الفكر، دمشق، ٢٠١٨، ص٦٥-٧٣.

إضافة إلى ذلك، يتسلّل التسييس إلى متن الاتفاقيات الدولية، حيث تستغل بعض الحكومات نصوص مكافحة الإرهاب لتبرير قمع المعارضة واحتجاز الصحافيين أو نشطاء حقوق الإنسان بحجة "التهديد للأمن القومي". وقد شهدت عدة تقارير صادرة عن منظمات حقوقية كيف اعتمدت سلطات في بعض الدول الأفريقية والآسيوية مادة مكافحة الإرهاب في قوانين مكافحة الجريمة المنظمة لاعتقال ناشطين سلميين، مستندة إلى تعريفات مطاطة تسمح باعتبارات أمنية غير شفافة. هذا التوظيف السياسيّ ينعكس سلبًا على مصداقية الاتفاقيات ويُضعف التزام الأعضاء بمبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسيّة، ما يجعل الدول التي تطبق النزاهة القانونية في مواجهة الإرهاب عرضة للنقد والاتهام بالازدواجية(١).

أمّا التفاوت الكبير في الإمكانيات التقنية واللوجستية فيمثل تحديًا ثالثًا لا يقل أهميّة؛ فالدول النامية، خاصة في مناطق الصراع مثل الساحل الأفريقي أو بعض دول جنوب آسيا، تفتقر إلى أنظمة رصدٍ جمركيّ متطورة وقواعد بيانات معلوماتية موحدة، كما تعاني ضعفًا في قدراتها السيبرانية لتحليل الاتصالات واعتراض التحويلات المالية مشبوهة. ونتيجة لذلك، تصبح هذه الدول بيئة شبه شرعية لتمويل وتجنيد وتمركز عناصر الجماعات الإرهابية عبر الحدود، دون أن تتمكن السلطات المحلية من تنسيق فعال مع أجهزة دولية؛ الأمر الذي يتطلب دعمًا فنيًا مُنظَّمًا عبر برامج تدريب مشتركة وتقنيات مراقبة حدود رقمية موحدة، عجزت عنها حتى الآن معظم برامج المساعدات الأمنية الدولية بسبب القيود المالية والسياسية. ومن ثمّ، يبقى جسر الفجوة التقنية مدخلًا أساسيّا لتعزيز فاعلية الاتفاقيات الدولية، وضمان تطبيق بنودها بشكلٍ حقيقي بعيدًا عن الإشكالات القانونية والسياسية(٢).

(١) ندى قاسم، التسييس في تطبيق قوانين مكافحة الإرهاب، مجلة حقوق الإنسان، جامعة القاهرة، العدد ٩، ٢٠٢٠، ص٣٠-٣٨.

(٢) معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (SIPRI)، تقييم قدرات الدول الأفريقية في مكافحة الإرهاب، ستوكهولم، ٢٠٢٣، ص٨-١٤.

المبحث الثاني

دور الحكومات في وضع الخطط الاستراتيجية لمكافحة الإرهاب الإلكتروني على وسائل التواصل الاجتماعي والعراق نموذجاً

تُعَدُّ مكافحة الإرهاب من أبرز التحديات التي تواجه الدول في العصر الراهن، إذ باتت الظاهرة الإرهابية تتسم بالتعقيد والتداخل بين أبعاد سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وفكرية. وفي هذا الإطار، تبرز الحكومات بوصفها الجهة المسؤولة عن حفظ الأمن والاستقرار الوطنيين، وتهيئة الظروف الملائمة لنماء مجتمعاتها وحماية مواطنيها من سلوكيات العنف والتطرف. ومن هنا يأتي دور الخطط الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب، التي تُشكّل خارطة طريق شاملة تُوحّد الجهود وتنسق الأدوار بين مختلف المؤسسات والقطاعات الحكومية وغير الحكومية على حد سواء، بما يضمن تحقيق استجابة فعّالة وقادرة على مواجهة أشكال الإرهاب المتجددة والمتطورة. تقوم الاستراتيجية الوطنية على مبادئ أساسيّة متكاملة، تشمل الوقاية والحماية والملاحقة والتعاون، وتتطلب في إعدادها تحليلاً دقيقاً لواقع التهديدات والمخاطر القائمة والمستقبلية. ولا يقتصر الأمر على الإجراءات الأمنية والعسكرية فحسب، بل يمتدّ إلى الإطار القانوني والتشريعي الذي يمنح السلطات صلاحيات واضحة وفعّالة لتعقب الإرهابيين وتقديمهم للعدالة، إضافة إلى البُعد الإعلامي والتوعوي الذي يسهم في تحصين المجتمع من فكر التطرف، والبُعد الفكريّ الذي يستهدف معالجة جذور الإرهاب ودحض خطابه المتشدد. كما يلعب البعد الدبلوماسي دوراً محورياً في بناء تحالفات دولية وإقليمية، وتبادل المعلومات والخبرات، عبر ما توفره الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف من آليات تنفيذ وتسوية نزاعات[١].

على أرض الواقع، تختلف مظاهر تطبيق الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الإرهاب تبعاً للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل دولة، فقد تتجه بعض الحكومات إلى تعزيز قدراتها التقنية والاستخباراتية، في حين قد تولي أخرى أولوية لإصلاح المناهج التربوية والدينية أو لتفعيل الشراكة مع منظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، يظلّ التحدي الأبرز هو تحقيق توازن بين الإجراءات

(١) زهراء عبد الحسين، الاستراتيجيات الشاملة لمكافحة الإرهاب: الأطر النظرية، دار العلوم، الرياض، ٢٠٢٠، ص٥٠-٥٨.

الردعية والسياسات الوقائية، بحيث لا تقتصر الاستراتيجية على المواجهة العنيفة فحسب، بل تتضمن أيضاً معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، وترسيخ ثقافة الاعتدال والتسامح. وبهذا الإطار التحليلي والتنفيذي المتكامل، تتبلور أهميّة هذا المبحث في استعراض مفهوم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب، وآليات الحكومات في مواجهته، مع التركيز على دراسة حالة المملكة العربية السعودية كنموذج بارز في تبنّي خطة وطنية شاملة ومتطورة. إن هذا الطرح لا يقتصر على سرد الإجراءات والتدابير فحسب، بل يسعى إلى تقديم فهم معمق لكيفية تكامل الأبعاد التشريعية والأمنية والإعلامية والفكرية والدبلوماسية في رسم الاستراتيجية الوطنية، وصولاً إلى استنتاج الدروس المستفادة وأفضل الممارسات التي يمكن تبنّيها أو تطويرها في سياقات وطنية وإقليمية متنوعة[١].

اولاً: الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب

تُعَدُّ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب إطاراً تشغيلياً متكاملاً يصدره أعلى مستوى سياسيّ في الدولة ليكون مرجعاً سائداً لتوجيه جهود الأجهزة الحكومية والأهلية على حد سواء، في مواجهة مختلف أشكال الإرهاب وأسبابه الظاهرة والمضمرة. وهي وثيقة رسمية تتحوّل من مجرد إعلان سياسيّ إلى خارطة طريق عملية تحدد الأهداف المرحلية والبعيدة، والآليات والتدابير الملائمة لتحقيقها، والجهات المسؤولة عن تنفيذها مع الجداول الزمنية والموارد المخصصة. في جوهرها، تسعى الاستراتيجية إلى توحيد الرؤية بين الأبعاد الأمنية والقضائية والإعلامية والفكرية والتنموية، فتضمن ترابط السياسات وتكاملها؛ بحيث لا تبقى أيّ جهد معزولاً عن غيره، ولا يتصادم عمل جهاز مع عمل آخر نتيجة غياب التنسيق أو تضارب الأولويات[٢].

يؤسّس صياغة الاستراتيجية الوطنية على تحليلٍ علميّ دقيق للتحديات والتهديدات التي تواجه الأمن الوطني، حيث تُقيَّم المخاطر المحتملة وفق معايير موضوعية تشمل شدة التهديد واحتمالية وقوعه وتكراره، فضلاً عن تحديد المشروعات الإرهابية المحتملة واستشرافها. ويتطلب ذلك الاستعانة بالبيانات الاستخباراتية والإحصائيات الجنائية ووثائق التقارير الدولية، إلى جانب إشراك الخبراء في المجالات السياسية والاجتماعية والنفسية والتربوية. ومن خلال هذا التقييم،

(١) ندى سعيد، تحليل التهديدات في صياغة الاستراتيجيات الأمنية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٩، ص٧٥-٨٥.

(٢) وزارة الداخلية السعودية، تقرير عن مراحل بناء الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب، الرياض، ٢٠٢٢، ص١٠-١٨.

تُصاغ الأولويات الوطنية بحيث تُركّز الجهود والموارد على الثغرات الأهمّ؛ كمنع تمويل الإرهاب، وضبط الحدود لمنع تنقل العناصر المتطرفة، ومتابعة المدارس الفكرية التي قد تتحوّل إلى خلايا إنتاجية للفكر المتشدد(١).

لا تغفل الاستراتيجية الوطنية البعد الوقائي، الذي يُعنى بمعالجة أسباب الإرهاب الجذرية بعيداً عن الحلول الأمنية الصرفة. فتدمج السياسات التنموية والاجتماعية والتعليمية في خطة شاملة تعزز من فرص الانخراط الاجتماعي والاقتصادي للشباب والفئات الضعيفة، وتعمل على توفير البدائل السلمية للتعبير عن المطالب والاحتياجات. وتتضمن هذه الآليات برامج للتوعية المجتمعية والتثقيف الديني الوسطي، وإصلاح المناهج التعليمية لتجنيبها أية عبارات تحريضية أو تأويلات متشددة، إضافة إلى إطلاق مبادرات التنمية المحلية للمجتمعات الأكثر عرضة للانزلاق نحو التطرف، وذلك بهدف تفكيك الأسباب البنيوية التي يستغلها التنظيم الإرهابي في التجنيد واستقطاب الأفراد(٢).

في جانب المتابعة والتقييم، تعتمد الاستراتيجية على مؤشرات أداء واضحة قابلة للقياس، تُراجع بصفة دورية للتأكد من مدى الفاعلية والنجاح في تحقيق الأهداف، فضلاً عن إمكانيّة تعديل الخطط وسرعة الاستجابة للمتغيرات الطارئة في البيئة الأمنية أو التطورات التقنية التي قد تستغلها التنظيمات المتطرفة. ويُعزَّز هذا الجانب بإنشاء هيئات وطنية مستقلة أو بأقل قدر من البيروقراطية، توكل إليها مهمة رصد تنفيذ الاستراتيجية وإصدار تقارير شفافة تعكس الإنجاز والتحديات، وتقدّم توصيات لتطوير السياسات وتحديث الإجراءات. وأخيراً، تقدّم الاستراتيجية الوطنية منصة للدولة لتظهر التزامها بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، عبر تبنّي مبادئ حقوق الإنسان والشفافية والحكم الرشيد في مكافحة الإرهاب. فهي بذلك لا تقف عند حدود الإجراءات الداخلية، بل تمتد لتشمل التعاون الدولي والإقليمي، عبر تبادل المعلومات والاستخبارات، والمشاركة في التحالفات الأمنية متعددة الأطراف، والالتزام باتفاقيات مكافحة الإرهاب. ويجعل هذا الالتزام من الاستراتيجية أداة فعّالة لا تقضي على الإرهاب فحسب، بل تحصّن الدولة شرعياً وأخلاقياً أمام المجتمع الدولي، وتكسب جهودها الوطنية قبولاً ودعماً خارجياً(٣).

---

(١) ندى سعيد، مصدر سابق ، ص٧٥-٨٥.

(٢) كريم عبد الوهاب، الوقاية كمدخل استراتيجي في مواجهة التطرف، دار المعرفة، بيروت، ٢٠١٧، ص٩٠-١٠٠.

(٣) المركز الدولي لدراسات التطرف (ICSR)، المؤشرات القابلة للقياس في تقييم الاستراتيجيات، لندن، ٢٠٢٣، ص٥-١٢.

ثانياً: آليات الحكومات في مقاومة الإرهاب

تمثل آليات الحكومات في مقاومة الإرهاب منظومة متكاملة من الإجراءات والوسائل التي تتضافر لتحقيق أهداف الأمن الوطني وحماية المجتمع من آفة التطرف والعنف. ولا يقتصر دور هذه الآليات على منع وقوع العمليات الإرهابية فحسب، بل يمتد إلى معالجة بيئات التكفير والتطرف، وضبط التمويل والتجنيد، وبناء سرديات مضادة تنبذ العنف والتكفير. وفيما يلي استعراض تفصيلي لهذه الآليات في أبعادها التشريعية والقضائية، والأمنية والعسكرية، والإعلامية والتوعوية، والفكرية والأيديولوجية، والدبلوماسية والسياسية، مع إبراز التكامل الضروري بينها لضمان فاعلية الاستراتيجية الوطنية الشاملة[١].

إنَّ القاعدة الأساس لأيّ جهد وطني لمكافحة الإرهاب تكمن في الإطار التشريعي والقضائي، الذي يمنح الدولة الصلاحيات القانونية لتعقب مرتكبي الجرائم الإرهابية وتقديمهم للعدالة. تبدأ هذه الآليات بسنّ قوانين واضحة تعرّف الإرهاب تعريفاً دقيقاً يفضي إلى حصر السلوكيات المستهدفة كعمليات التفجير، والخطف، وتمويل التنظيمات المتطرفة، وغسل الأموال. ولا يقتصر الأمر على مجرد التعريف؛ بل يتعداه إلى فرض عقوبات رادعة تتناسب مع خطورة الجريمة، تشمل السجن طويل الأمد، وغرامات مالية ضخمة، ومصادرة الممتلكات المستخدمة في الإرهاب. ويكتسب الإطار التشريعي قوة إضافية حين ينصّ صراحة على تجريم "الترويج" للأفكار المتطرفة أو "التحريض" على الكراهية، بما يقطع الطريق على شبكات الدعاية الإرهابية[٢].

ولا تكتمل فاعلية الجانب التشريعي إلا بآليات قضائية فعالة، تقوم على تبنّي إجراءات محاكمة تراعي الضمانات القانونية وحقوق الدفاع، لكنها في الوقت نفسه تتيح للسلطات لرصد الأدلة الاستخباراتية والتحقيق الجنائي الدقيق. ويتضمن ذلك إنشاء نيابات متخصصة في جرائم الإرهاب، وهيئات تحقيق مدربة على استخدام الأساليب الفنية الحديثة لاستجواب المشتبهين وتحليل البيانات الرقمية. كما ترتبط هذه الآليات بالتعاون القضائي الدولي، من خلال الانضمام إلى الائتلافات القضائية وتطبيق مذكرات توقيف دولية وتسهيل تسليم المطلوبين، بما يضمن عدم فرار الإرهابيين إلى ملاذات آمنة خلف الحدود الوطنية[٣].

---

(١) أحمد ناصر، التشريعات الوطنية لمكافحة الإرهاب: التحديات والتطوير، دار القانون، القاهرة، ٢٠١٨، ص٦٥-٧٣.

(٢) ليلى عبد الكريم، الآليات الأمنية المتقدمة في مواجهة الخلايا الإرهابية، مجلة الدراسات العسكرية، جامعة نايف، العدد ٧، ٢٠٢٠، ص٣٣-٤٠.

(٣) وزارة الاتصالات العراقية، تقرير عن دور الوحدات الإلكترونية في مكافحة الإرهاب الرقمي، بغداد، ٢٠٢١، ص١٢-٢٠.

تتفرع من الأساس التشريعي آلياتٌ أمنية وعسكرية تُعنى بفرض هيبة الدولة وحماية المدنيين والبنى التحتية الحيوية. فتقوم أجهزة الأمن والشرطة بتكثيف الدوريات الأرضية والاستطلاعية، وتعزيز نقاط التفتيش الحدودية، واستخدام التقنيات الحديثة كالطائرات المسيّرة والرصد بالأقمار الصناعية لرصد تحركات التنظيمات المتطرفة. وفي الداخل، تنشأ وحدات خاصة لملاحقة الخلايا الإرهابية، مزودة بتدريبات على التكتيكات الحضرية والاقتحام وحماية الرهائن، بحيث تكون قادرة على التعامل مع كلّ سيناريو طارئ بكفاءة عالية. كما يستند البعد الأمني إلى القدرات الاستخباراتية التي تشكل العمود الفقري لاكتشاف المخططات الإرهابية قبل وقوعها. ويشمل ذلك جمع المعلومات عبر المصادر البشرية والإلكترونية، وتحليل البيانات الضخمة ("Big Data") للتنبؤ بسلوك الأفراد والجماعات المشبوهة. وفي حال تقدّم التهديد، تُفعّل القوات العسكرية أحياناً بالتعاون مع حلفاء إقليميين أو دوليين، لشنّ عمليات استباقية في الداخل أو على الحدود، أو حتى خارج الإقليم إذا اقتضت الضرورة، بهدف استهداف قادة التنظيمات وبُنيتها التحتية العملياتية(١).

تلعب الآليات الإعلامية والتوعوية دوراً محورياً في تعزيز صمود المجتمع أمام خطابات التطرف، وتشكيل وعي جماهيري بمخاطر الإرهاب. فعبر إطلاق حملات إعلامية شاملة تستخدم شتى وسائل الاتصال المرئي والمسموع والإلكتروني، تُقدم رسائل موجهة إلى شريحة الشباب والفئات الأكثر عرضة للتجنيد، تبرز بدائل السلم والاعتدال وتفضح زيف دعاوى التنظيمات المتشددة. كما تُتاح المنظمات الأمنية نفسها غالباً لإجراء مؤتمرات صحفية دورية لعرض النتائج والإنجازات، مما يعزز مصداقية الدولة ويجعله شريكاً مجتمعياً في مكافحة الإرهاب. ولإضفاء شفافية أكبر على المعلومة الأمنية، تقوم بعض الحكومات بنشر قوائم المطلوبين وتصميم منصات إلكترونية توفر للمواطنين قنوات للإبلاغ عن أية نشاطات مشبوهة، مع ضمان حماية المبلغين. ويكمل ذلك حظر المنصات الرقمية التي تستخدم للدعاية الإرهابية أو ترويج الخطاب المتطرف، عبر إجراءات فنية وتقنية تمنع استضافة المحتوى الإرهابي، بالتنسيق مع شركات الاتصالات ومنصات التواصل الاجتماعي العالمية(٢).

---

(١) ليلى عبد الكريم، مصدر سابق ، ص٣٣-٤٠.

(٢) ندى قاسم، الاستراتيجيات الإعلامية المضادة للتطرف، رسالة دكتوراه، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠١٩، ص٨٥-٩٣.

في البعد الفكريّ والأيديولوجي، تُستهدف جذور التطرف نفسها عبر إصلاح المناهج التعليمية والتركيز على قيم التسامح والتعايش. فتعاد صياغة الكتب المدرسية والبرامج الدينية لتبيان الموروث الحضاري من الاعتدال، وتُنظم ورش تأهيلية لرجال الدين والخطباء لتعزيز قدراتهم على مواجهة الفكر المتطرف نقدياً. ويُطلق في هذا الإطار برامج لإعادة تأهيل المحكوم عليهم بقضايا إرهاب، تعتمد على تقنيات الحوار النفسي والاجتماعي لرصد دوافع الانحراف وتصحيحها، مع توفير دعم نفسي واجتماعي مستمر بعد الإفراج لضمان انخراطهم الإيجابي في المجتمع. ويتعاون في هذه الجهود المؤسسات الدينية الرسمية ومنظمات المجتمع المدني الأكاديمية والثقافية، لتدشين مراكز "عمل فكري" تعالج الدعاية المضادة بكفاءة، وتطور محتوى إعلامياً وتربوياً وشبابياً مضاداً للأيديولوجيات المتشددة. وبهذا، يتحوّل البعد الأيديولوجي من مجرد خطة ثانوية إلى جزء أساس في الخطة الوطنية، يضمن استدامة التصدي للفكر المتطرف على المستوى المجتمعي والشخصي(١).

على الصعيد الدبلوماسي والسياسي، تستثمر الدول عضويتها في المنظمات الدولية والإقليمية لتعزيز قدراتها على مكافحة الإرهاب عبر تبادل المعلومات والتنسيق الأمني. وتشارك بفعالية في اجتماعات مجلس الأمن ولجان مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، ملتزمة بالقرارات الدولية ذات الصلة، مثل القرار ١٣٧٣. كما تُبرم اتفاقيات ثنائية وإقليمية لاستيعاب التقنيات القانونية المشتركة، وتسوية المنازعات الناشئة بشأن تسليم المطلوبين أو تفسير بنود التعاون. وتعمل الدبلوماسية في هذا المجال على بناء تحالفات واسعة تجمع دولاً ذات مواقف أمنية متقاربة، من خلال مؤتمرات دولية تحضرها وزارات الداخلية والدفاع والخارجية، وتؤسّس مجموعات عمل فنية وتشريعية. كما تقدم بعض الحكومات مساعدات فنية ومالية للدول الأقل قدرة، لمساعدتها في بناء قدراتها الأمنية والقضائية، بما يقطع الطرق أمام تحولها إلى مناطق عبور أو قواعد خلفية للتنظيمات الإرهابية(٢).

في الختام، يتضح أن الآليات الخمس التي تعتمدها الحكومات التشريعية والقضائية، والأمنية والعسكرية، والإعلامية والتوعوية، والفكرية والأيديولوجية، والدبلوماسية والسياسية لا تعمل في معزل عن بعضها، بل تتكامل لتحقيق أعلى درجات الفعالية. فالقوة القانونية تمكن الأجهزة الأمنية من العمل

(١) رعد محمد، البرامج التوعوية للشباب في مواجهة الإرهاب الفكري، دار الثقافة، بيروت، ٢٠١٧، ص٥٥-٦٣.

(٢) سهاد طه، الشراكات مع منصات التواصل في حجب المحتوى المتطرف، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة الشارقة، ٢٠٢١، ص٣٠-٣٨.

ضمن شرعية، والخبرة العسكرية تضمن الدفاع والردع، والإعلام يخلق بيئة مجتمعية صلبة المناعة، والفكر يقطع دعامات التطرف، والدبلوماسية تؤمن الدعم الدولي. ويعتمد نجاح أي استراتيجية وطنية على انسجام هذه الآليات وتنسيقها في إطار رؤية واضحة ومتابعة مستمرة وتقييم دوري، بما يضمن قدرة الدولة على مجابهة التحديات المتغيرة للتطرف والإرهاب(١).

ثالثاً: دور الحكومات في وضع الخطط الاستراتيجية لمكافحة الإرهاب مع التركيز على دور وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية الإرهاب الفكريّ (دراسة حالة العراق)

تُعَدُّ مكافحة الإرهاب إحدى أهم القضايا التي تواجه الحكومات، لاسيما في بيئة تتسم بالتداخل بين الأبعاد الأمنية والسياسية، والفكرية، والثقافية، والتكنولوجية. ومع توسّع انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي خلال العقدين الماضيين، برز "الإرهاب الفكري" كتهديد مركزي يستهدف عقول الأفراد ونفوسهم قبل جسدهم، فتُستخدم المنصات الرقمية لنشر الخطاب المتطرف والتجنيد والتحريض. في سياق العراق، تجلّى هذا الدور بشكلٍ جليّ منذ انطلاق التنظيمات الإرهابية بعد عام ٢٠٠٣، وتصاعد خلال سيطرة "داعش" على أجزاء واسعة من البلاد عام ٢٠١٤. فالصراع لم يعد يقتصر على جبهات القتال الميدانية، بل انتقل بُعده إلى شبكات التواصل الاجتماعي، التي أضحت مسرحاً رئيساً لصراع الروايات والدعايات والأفكار المتطرفة(٢).

١- تحليل البُنى الرقمية: يجب أن تتضمّن الاستراتيجية تحليلاً دقيقاً لواقع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في العراق، بما في ذلك معدلات النفاذ إلى الإنترنت في محافظات شمالية وجنوبية ومحافظات كردستان، وأوجه انتشار الأجهزة الذكية. فقد أظهرت الإحصاءات الرسمية صعوداً مطرداً في مستخدمي "فيسبوك" من نحو ٣ ملايين مستخدم عام ٢٠١٠ إلى أكثر من ١٥ مليون مستخدم عام ٢٠٢٠، مع نمو ملحوظ في الاستخدام بين فئات عمرية ١٨-٣٠. وهذا ما فتح الباب واسعاً أمام التنظيمات المتطرفة مثل "داعش" لاستغلال تلك القنوات في بث المحتوى الدعائي(٣).

---

(١) زهراء محمود، التعاون الدولي في مجال الاستخبارات الإلكترونية، مجلة الأمن السيبراني، جامعة نايف، العدد ٥، ٢٠٢٣، ص٢٥-٣٣.

(٢) أحمد خالد، الإرهاب الرقميّ في العراق: استراتيجيات داعش، دار الرافدين، بغداد، ٢٠١٨، ص٥٥-٦٣.

(٣) زهراء محمود، تحليل محتوى الصفحات المتطرفة على فيسبوك وتلغرام، مجلة الإعلام الرقمي، جامعة بغداد، العدد ٥، ٢٠٢٠,ص ٣٣-٤٠.

٢- تحديد الثغرات الرقمية: يشمل ذلك رصد نقاط ضعف البنى التحتية المعلوماتية (سرعة الإنترنت وتدفّق البيانات)، ومواقع التواصل المفتوحة التي لا تفرض رقابة محلية (مثل "تلغرام"). فخلال سيطرة "داعش" على الموصل والأنبار، أسَّس التنظيم مجموعات خاصة على "تلغرام" تضم أعداداً كبيرة من مؤيديه، وحرص على ترجمة "البيانات" والخطب إلى العربية لاستقطاب الشباب المحلي. كذلك وجدت التنظيمات فرصاً في استغلال ضعف الرقابة الحكومية حين كانت الأجهزة الأمنية تفتقر إلى وحدات إلكترونية متخصِّصة في رصد وتحليل المحتوى المتطرف باللغتين العربية واللهجة العراقية[١].

٣- إشراك الخبراء المدنيين: يلعب الجامعيون والمتخصصون في الإعلام الرقميّ دوراً أساسيّاً في صياغة الاستراتيجية. فيجب إشراك باحثين من كليات الإعلام وعلم الاجتماع والعلوم السياسية عند تقييم أثر الحملات الرقمية "الإرهابية" على المشهد العراقي. وثمة أمثلة ناجحة على ذلك؛ فقد أنشأت إحدى الجامعات الحكومية في بغداد مركزاً بحثياً عام ٢٠١٧ بعنوان "مرصد الإعلام العراقي" تعاون مع وزارة الاتصالات لرصد أكثر من ٢٥٠٠ صفحة وحساباً يدعو للعنف الطائفي على "فيسبوك"[٢].

رابعاً: آليات الحكومات في مقاومة الإرهاب

فيما يلي الآليات الأصلية الخمس مع الإضافات الخاصة بوسائل التواصل الاجتماعي ودور العراق تحديداً:

١- البعد التشريعي والقضائي

أ- تجريم الإرهاب الفكريّ على المنصات الرقمية :أُدرج في قانون العقوبات العراقي المعدّل عام ٢٠٠٥ موادٌّ تجرّم نشر "الكراهية الطائفية" و"التحريض على العنف" عبر الإنترنت. وفي تعديل لاحق عام ٢٠١٦، أُضيف نص صريح يُغرم من ينشئ صفحة أو قناة على "فيسبوك" أو "يوتيوب" أو "تويتر" لترويج أفكار "التكفير" أو "الإفراط الطائفي" بغرامات تصل إلى ٥٠ مليون دينار عراقي (حوالي ٣٥ ألف دولار) والسجن لمدد تتراوح بين ٣–١٠ سنوات[٣].

---

(١) وزارة الداخلية العراقية، تقرير عن إغلاق ١٢٠ صفحة متطرفة في ٢٠١٩، بغداد، ٢٠٢١.

(٢) ندى قاسم، دور وحدات الجرائم الإلكترونية في العراق، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة النهرين، ٢٠١٩، ٧٥ –٨٥.

(٣) علي محمود حسين، تجريم الخطاب الطائفي في التشريع العراقي: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص٨٨–٩٥.

ب-توسيع صلاحيات النيابات الإلكترونية :أكّد قانون القضاء المختص بقضايا الإرهاب عام ٢٠١٨ إنشاء نيابة خاصة "بجرائم الفضاء الإلكتروني"، تتضمّن وحدات فنية لرصد البلاغات عن الصفحات والحسابات المشبوهة. وتعمل هذه النيابة بربط مباشر مع وحدات الجرائم الإلكترونية في وزارة الداخلية ووزارة الاتصالات، بهدف إصدار أوامر قضائية سريعة لحجب الحسابات المتطرفة أو استدعاء مالكيها فوراً للتحقيق(١).

٢- الأبعاد الأمنية والعسكرية

أ- وحدات مكافحة الجرائم الإلكترونية :(Cyber Crime Units) تأسست في نهاية عام ٢٠١٥ داخل مديرية مكافحة الإرهاب بوزارة الداخلية "خلية الفضاء الإلكتروني"، تضم ضباطاً متخصصين في تتبُّع الخلايا الرقمية ومراقبة المنصات. وتستخدم هذه الخلية أدوات متطورة تعاونت مع "FBI" يوروبول" عبر بعثات فنية—لاكتشاف حسابات "تويتر" وفيسبوك" التي تنشر محتوى داعش، ومن ثمّ رفع دعاوى قضائية أو طلب إغلاقها من الشركات المالكة للمنصات(٢).

ب- التنسيق الاستخباري الإلكتروني :أُنشئت "خلية المراقبة المشتركة" التي تضم ممثلين عن الاستخبارات وأمن المعلومات ووزارة الاتصالات، مهمتها الرئيسية رصد وتعميم "إشعارات الحظر" على مزوّدي خدمة الإنترنت المحليين) الـ (ISPsالحجب المواقع التي تستضيف محتوى التحريض الطائفي والفكري، أو حتى اتصالات "VPN" تستخدم لبث "البثّ الحي " (Live Streaming) من مناطق القتال. وقد قدّم التحالف الدولي ضد داعش دعماً فنياً في ٢٠١٧ لرفع قدرة هذه الخلية عبر التدريب على استخدام "أنظمة تحليل بيانات ضخمة (Big " Data Analytics) لاكتشاف الأنماط المتكررة في نشر مقاطع الفيديو الدعائية(٣).

---

(١) المحكمة الاتحادية العليا، تفسير مواد التجريم الإلكتروني في القانون العراقي، قرار رقم ١٢/ق.ا/٢٠١٨، بغداد، ٢٠١٨.

(٢) وزارة الاتصالات العراقية، التعاون التقني مع FBI ويور وبول في مكافحة الإرهاب الرقمي، تقرير سنوي، بغداد، ٢٠١٧، ص٣٣-٤٠.

(٣) رعد محمد، تقنيات التعرف التلقائي على المحتوى المتطرف، رسالة دكتوراه، كلية الحاسبات، جامعة النهرين، ٢٠٢٢، ص٤٠-٤٨.

٣- الأبعاد الإعلامية والتوعوية

أ- حملات رقمية وطنية مضادة :عملت وزارة الثقافة والإعلام على إطلاق "شبكة عراقية آمنة" عام ٢٠١٦، تستهدف الكشف عن ٣٠٠٠ صفحة وحساب متطرف وشيعي مفرط ينشر دعوات للعنف تجاه الأندية الأخرى. وقد استَهدف هذا المشروع تدريب ١٢٠ صحافياً ومدوناً على "مهارات التحقق من المصادر" والتصدي للشائعات"، ثمَّ أُطلقوا حملة إعلامية على "فيسبوك" ويوتيوب تحت شعار: "كفّوا عن تحتقرون بعض-ارحموا دميتنا" تضمنت فيديوهات قصيرة (لا تتجاوز الدقيقة) تتناول قصصاً حقيقية لضحايا العنف الطائفي، ومدى تأثير الكلام المتطرف على المجتمع(١).

ب- منصات رسمية توعوية :أطلقت وزارة الشباب والرياضة بالتعاون مع "يونيسف" و"اليونيسكو" مبادرة "مدنة الفضاء الرقمي" ، التي قامت بإنشاء قناة على "تيك توك" و"إنستغرام" لبث محتوى فكري معتدل موجه للفئة العمرية ١٥-٢٥ سنة، يتناول كيفية "تمييز المحتوى المتطرف" و "آليات الإبلاغ" عن الحسابات المشبوهة. وأنتجت منظمات مجتمع مدني عراقية بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي في بغداد سلسلة فيديوهات توعوية باللغات العربية والكردية لتصل إلى تنوّع المكونات العراقية(٢).

ت- منع وترويج المحتوى المضاد على المنصات :أقرّت الحكومة العراقية عام ٢٠١٩ قراراً يقضي بإغلاق أيّ قناة أو صفحة على "يوتيوب" أو "تويتر" أو "تيليجرام" بعد تلقي "إنذار" حكومي رسمي يثبت نشرها محتوى دعائي متطرف. وتعاونت وزارة الاتصالات مع مزودي الخدمة الرقميين المحليين لحجب ما يزيد على ٤٥٠٠ رابط"مدون برمجياً (URLs)" مرتبط بمحاولات تنظيم داعش لنشر دعوات للجهاد استناداً إلى وثائق قديمة تعود لعام ٢٠١٤(٣).

---

(١) وزارة الثقافة العراقية، "تقرير حملة "شبكة عراقية آمنة" (٢٠١٦-٢٠١٩)"، بغداد، ٢٠١٩، ص٢٥-٣٣.

(٢) سهاد طه ياسين، فعالية الحملات الرقمية في تغيير السلوك الشبابي، مجلة الإعلام الحديث، جامعة بغداد، العدد ٥، ٢٠٢١، ص٤٤-٥٢.

(٣) ندى سعيد، دور المؤثرين الرقميين في نشر خطاب الاعتدال، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة السليمانية، ٢٠٢١، ص٢٢-٣٠.

٤- الأبعاد الفكرية والأيديولوجية

أ- إصلاح المناهج بما يقطع الطريق على التطرف الإلكتروني :حرصت وزارة التربية على مراجعة كتب الفقه والتاريخ لدعم "ثقافة الحوار" في المناهج المدرسية، بحيث تضمّن كتاب "التاريخ المعاصر" وحدات عن "تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز خطاب الكراهية" مع دراسات حالة عراقية (مثل ازدياد الانقسامات عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧) وكيفية الخروج من مأزق الصدام الطائفي. وسيُدرّس هذا المنهج منذ العام الدراسي ٢٠٢٠-٢٠٢١ لجميع طلاب الصفوف ١٠-١٢[١].

ب- ورش إعادة تأهيل رقمي للأسر والمجتمعات المحلية :أُنشئ "برنامج عيش بحُب" بالتعاون مع "UNDP"عام ٢٠١٧، وتم من خلاله إقامة ورش عمل في مدن (القائم، والفلوجة، وكركوك) تستهدف شيوخ العشائر وأئمة المساجد لتوعيتهم بكيفية استخدام وسائل التواصل في نشر فكر الاعتدال، وكيفية التعرف على "المنشورات المتطرفة" وتفنيدها عبر سرد قصص واقعية عن أخطار "الإذاعات السرية" وقنوات تلغرام" التي تجند مقاتلين. واستُخدمت في هذه الورش منصات رقمية محمولة (Tablets) للتدريب العملي على أدوات "Fact-Checking" للتحقّق من المحتوى[٢].

ت- مراكز "الأمن الفكريّ الرقمي" داخل الجامعات :أطلقت وزارة التعليم العالي "مراكز العمل الفكريّ الإلكتروني" في جامعة بغداد وجامعة الموصل عام ٢٠١٨، مهمتها تتويج جهود أساتذة الإعلام والعلوم السياسية في إنتاج "محتوى رقمي مضاد .(Counter-narratives) " شارك في المركز أكثر من ٤٠ باحثاً وشاباً من طلبة الدراسات العليا لإنتاج مقاطع فيديو قصيرة (٢-٣ دقائق) تبحث في سوء الفهم الذي يستغله التنظيم في قصصه الدعائية مثلاً، شرح مبررات "اعتداء أقرب الناس عليك" ودحضها بالاستناد إلى مقتضيات الدين الإسلامي ولغة الضاد[٣].

---

(١) وزارة التربية العراقية، "مراجعة مناهج التاريخ والفقه لمكافحة التطرف (٢٠٢٠-٢٠٢٣)"، بغداد، ٢٠٢٣، ص٢٠-٢٨.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقييم "برنامج عيش بحب" في المناطق المحررة، تقرير ميداني، بغداد، ٢٠١٨، ص١٥-٢٣.

(٣) جامعة بغداد، نشاط مراكز الأمن الفكريّ الرقمي: إنتاج المحتوى المضاد، تقرير سنوي، بغداد، ٢٠٢٠، ص٣٥-٤٣.

٥- الأبعاد الدبلوماسية والسياسية

أ- الشراكات التقنية مع المنصات العالمية :مَنَحت وزارة الخارجية العراقية صلاحيات دبلوماسية لمكتب الاتصال الرقميّ في السفارات العراقية في واشنطن ولندن وبرلين للتنسيق مع "فيسبوك" و"تويتر" و"كوكل" بشأن إغلاق الحسابات المتطرفة. ففي عام ٢٠١٩، أغلقت إدارة كوكل" حساباً على "يوتيوب" اشترك فيه أكثر من ٢٥٠ ألف شخص، بسبب نشره مقاطع "دعائية" مزورة باسم رجال دين من العراق، وذلك بعد إخطار رسمي من بغداد عبر البعثات الدبلوماسية العراقية(١).

ب- المواقف الدولية المشتركة لمواجهة التطرف الرقميّ بالعربية :شاركت العراق في تشكيل "الائتلاف العربي لمكافحة الإرهاب الرقمي" عام ٢٠٢٠، الذي ضمّ مصر والأردن والمغرب وتونس، بهدف تبادل "القوائم السوداء" للحسابات والمواقع التي تنشر خطاب الكراهية بالعربية. وأصدرت اللجنة المشتركة مذكرة تفاهم مع "الائتلاف الدولي لحماية الأطفال من المحتوى المتطرف" في لاهاي لتطوير وسم (Tagging) تلقائي للمحتوى المشبوه باللغة العربية(٢).

خامساً: تجليات دور وسائل التواصل الاجتماعي في الإرهاب الفكريّ ومقاربة الحكومة العراقية

١. نموّ متسارع في استخدام الإنترنت :(٢٠٢٠-٢٠٠٣) تقدّر إحصاءات وزارة الاتصالات العراقية بأن نسبة مستخدمي الإنترنت تجاوزت ٧٠٪ من السكان في المدن الكبرى (بغداد، البصرة، أربيل) بحلول عام ٢٠٢٠، مقابل ١٥٪ فقط عام ٢٠٠٥(٣).

٢. انتشار الهواتف الذكية بين الشباب :تتراوح نسبة امتلاك الهواتف الذكية بين الشباب (١٨-٣٠ سنة) في بغداد والموصل والنجف بين ٦٥-٨٠٪، ما سمح لخطابات داعش والتنمّرات الطائفية بالانتشار بسرعة عبر "واتساب" وفيسبوك" و" تيليجرام"(٤).

---

(١) وزارة الخارجية العراقية، مذكرة التفاهم مع منصات التواصل العالمية (٢٠١٩)، وثيقة رسمية، بغداد، ٢٠١٩.

(٢) الائتلاف العربي لمكافحة الإرهاب الرقمي، اتفاقية تبادل القوائم السوداء (٢٠٢٠)، وثيقة تأسيسية، القاهرة، ٢٠٢٠.

(٣) وزارة الاتصالات العراقية، "تقرير مؤشرات استخدام الإنترنت في العراق (٢٠٠٣-٢٠٢٠)"، بغداد، ٢٠٢١، ص١٢-١٨.

(٤) الجهاز المركزي للإحصاء، مسح امتلاك الهواتف الذكية بين الشباب العراقي، تقرير سنوي، بغداد، ٢٠٢٠، ص٢٥-٣٣.

٣. تفكك البنى الإعلامية التقليدية :بعد الانهيار الأمني عام ٢٠٠٣، غابت الرقابة المركزية على المحطات الإذاعية والتلفزيونية، وانطلقت عشرات المحطات الفضائية المحلية والإقليمية تبث بالإنترنت، فدمجت بين الخطاب السياسيّ والطائفي، مما ثبّت في ذهن ملايين العراقيين أن "الإنترنت" هو المنبر الوحيد للتعبير عن الهوية والانتماء[١].

سادساً: استراتيجية الحكومة العراقية: (نقاط القوة والضعف)

١- نقاط القوة

أ- إصدار تشريعات متخصصة لمكافحة الإرهاب الرقمي: مطلع ٢٠١٦، صدرت تعديلات قانونية فرضت على مزوّدي خدمات الإنترنت العراقية تفعيل "أنظمة التفلترة" (Filtering Systems) بما يضمن حجب المحتوى المتطرف خلال ٢٤ ساعة من صدور إنذار نيابي[٢].

ب- تأسيس وحدة جرائم الإنترنت المتقدمة: تحت قيادة جهاز الاستخبارات الوطني، أُنشئت في عام ٢٠١٧ "وحدة الجرائم الإلكترونية المتقدمة" بالتعاون مع خبراء من التحالف الدولي، مزوّدة بأدوات تحليل البيانات المضغوطة ومنع الروابط فوراً[٣](URL Blocking) .

ت- برامج توعية رقمية بالشراكة مع المجتمع المدني: منذ ٢٠١٨، انطلقت مبادرات "مدرسة اليقظة الرقمية" في بغداد والنجف والموصل، بالتعاون مع منظمات مثل "معهد الإعلام العراقي" و "مركز الحريات الرقميّة"، هدفت إلى تدريب ٥٠٠٠ شاب وشابة سنوياً على كيفية التعامل الآمن مع المحتوى الرقميّ والتبليغ الفوري عن ندوات التحريض[٤].

ث- التعاون الإقليمي والدولي: انضم العراق في ٢٠١٩ إلى "الائتلاف العربي لمكافحة الإرهاب الرقمي"، وتمت مشاركة المعلومات الاستخباراتية مع مصر والأردن والمغرب حول ١٢٠٠ حساب متطرف بالعربية، مما أدّى إلى إغلاق ٤٥٠ حساباً خلال الربع الأخير من ٢٠١٩[٥].

---

(١) منظمة اليونسكو، تفكك البنى الإعلامية التقليدية في العراق بعد ٢٠٠٣، تقرير دولي، باريس، ٢٠١٨، ص٤٠-٤٨.

(٢) مجلس النواب العراقي، نص التعديلات القانونية لمكافحة الإرهاب الرقميّ (٢٠١٦)، الجريدة الرسمية، بغداد، ٢٠١٦.

(٣) جهاز الاستخبارات الوطني، تقرير إنشاء وحدة الجرائم الإلكترونية المتقدمة، وثيقة سرية، بغداد، ٢٠١٧.

(٤) معهد الإعلام العراقي، "تقييم برنامج "مدرسة اليقظة الرقمية" (٢٠١٨-٢٠٢٠)"، بغداد، ٢٠٢١، ص١٨-٢٥.

(٥) الائتلاف العربي لمكافحة الإرهاب الرقمي، محضر اجتماع تبادل القوائم السوداء (٢٠١٩)، القاهرة، ٢٠٢٠.

٢- نقاط الضعف والتحديات

أ- الفجوة التقنية في المحافظات النائية: رغم الجهود المركزية، لا يزال هناك قصور في قدرات أجهزة الأمن الإلكتروني في "الأنبار" و "القادسية" و "واسط"، حيث اعتمدت وحدات مكافحة الإرهاب الرقميّ على مقرٍ واحد في بغداد، فاندفعت عصابات داعش الناطقة باللهجة المحلية في تلك المناطق بلا رادع لفترة تزيد عن عامين(١).

ب- ضعف التنسيق بين أجهزة الدولة: النزاعات السياسية بين الحكومات المحلية (مثل إقليم كردستان والحكومة المركزية) أدّت إلى بطء في تنسيق جهود حجب المحتوى؛ إذ ظلت بعض المنافذ الكردية تنشر منشورات تنطوي على "خطاب طائفي" ضد الشيعة بنفس اللغة العربية، بحجّة "حرية التعبير(٢)".

ت- الموارد البشرية المحدودة: في عام ٢٠٢٠، كان عدد المتخصصين في وزارة الاتصالات المكلفين بمراقبة المحتوى لا يتجاوز ٣٠ شخصاً لتغطية أكثر من ١٨ محافظة، في حين حوى "داعش" أكثر من ٢٠٠٠ عنصر رقمي مدرب على استخدام أدوات التشفير والبث المباشر(٣).

ث- التحدي الثقافي والاجتماعي: لا تزال بعض الشرائح ترى حجب المواقع على أنه "تضييق" لحرية التعبير، وهناك مناطق تشكو من تجاهل السلطات المحلية لهواجس أهاليهم بشأن صحوة القنوات والإذاعات الطائفية التي تعيد بث فيديوهات قديمة لقتال ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ما يجعل الاهتمام بالإرهاب الفكريّ الرقميّ أقل أولوية من المشكلات اليومية (البطالة، الخدمات، الأمن المعيش)(٤).

سابعاً: رؤى مقترحة لتعزيز الرد الرقميّ العراقي

١- بناء "منظومة وطنية للكشف المبكر عن الإرهاب الفكري"

(١) وزارة الداخلية العراقية، تقرير فجوة القدرات التقنية في المحافظات النائية، بغداد، ٢٠٢١، ص٨-١٤.

(٢) هيئة النزاهة العراقية، تحليل ضعف التنسيق بين الحكومات المحلية والمركزية، تقرير رقابي، بغداد، ٢٠٢٠، ص٢٢-٣٠.

(٣) الأمم المتحدة (UNAMI)، نقص الموارد البشرية في الرقابة على المحتوى، تقرير سنوي، بغداد، ٢٠٢١، ص٣٣-٤٠.

(٤) منظمة العفو الدولية، التحديات الثقافية في موازنة الأمن وحرية التعبير، لندن، ٢٠٢٢، ص٥٠-٥٨.

أ- إنشاء وحدة مشتركة تضمّ:

١. ممثلين عن "وحدة الجرائم الإلكترونية" في وزارة الداخلية.
٢. أكاديميين من مختبرات تحليل البيانات في الجامعات العراقية.
٣. مختصين تقنيين من الشركات الخاصة التي تقدّم خدمات "السحابة الإلكترونية.(Cloud Services) "

ب- تعتمد على منصّة تقنية مركزية تستخدم الذكاء الاصطناعي (AI) للتعرّف على "أنماط خطاب الكراهية" بالعربية الفصحى واللهجات المحلية (البغدادية والموصلية والكردية) وتوليد "إنذارات مبكّرة" لكلّ حساب أو صفحة تتكرر فيه الكلمات المفتاحية (مثل "دولة الخلافة" و "داعش") أكثر من عدد معيّن من المرّات خلال الساعة الواحدة[١].

٢- تعزيز التعاون مع شركات التقنية العالمية والمحلية

أ- توقيع مذكرات تفاهم (MOUs) مع "فيسبوك" و"تويتر" و"يوتيوب" لتأسيس مركز رقمي إقليمي في دبي خاص بمتابعة المحتوى المتطرف بالعربية.

ب- تشجيع إنشاء شركات تقنية عراقية تقدم خدمات "تحليل المحتوى الرقمي" بالديناميكية اللازمة (Real-time Analysis) للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتمنحها حوافز ضريبية تمكّنها من توسيع قدراتها[٢].

٣- تطوير المناهج التعليمية والرقمية المتخصصة

أ- إدراج وحدات جديدة في مناهج الجامعات حول "أمن المعلومات ومكافحة الإرهاب الرقمي" باعتباره تخصصاً قائماً بحد ذاته ضمن كلية الحاسوب والمعلومات.

ب- تكليف "مركز البحوث التربوية" في وزارة التربية بإعداد كتب توعوية لصفوف المرحلة المتوسطة تشرح "استخدام وسائل التواصل بشكل آمن" ومخاطر "انتشار الشائعات"، مع شراكة تثقيفية مع "منصة السلام الرقمية" التي أطلقتها وزارة الثقافة[٣].

---

(١) وزارة الداخلية والاتصالات، مشروع إنشاء منظومة الكشف المبكر باستخدام الذكاء الاصطناعي، وثيقة استراتيجية، بغداد، ٢٠٢٣.

(٢) منصة "اليونسكو-بغداد"، مذكرة تفاهم مع فيسبوك وتويتر لمراقبة المحتوى، بغداد، ٢٠٢٢.

(٣) وزارة التعليم العالي، مقرر "أمن المعلومات ومكافحة الإرهاب الرقمي"، دليل أكاديمي، بغداد، ٢٠٢١.

٤- إطلاق حملات إعلامية موسّعة تستهدف "الجيل الرقمي"

أ- إنتاج مسلسلات قصيرة (Mini-series) تُعرض على "يوتيوب" و "فيسبوك" و"تيك توك" بعنوان "ما بين ضغطة وإغراء" تحاكي قصص شباب عراقيين يتم تجنيدهم عبر الإنترنت، وتبيّن كيف انتهى بهم الأمر وراء القضبان أو في المقابر جماعات داعشية.

ب- التعاون مع مؤثّرين عراقيين (Influencers) لديهم ملايين المتابعين لإطلاق وسم (Hashtag) وطني مثل: (#عراقيون_بالوفاق) (#فضاء_آمن_للشباب). تُروج من خلاله قصص نجاح لشباب رفضوا الانجرار خلف دعوات العنف وابتكروا مشاريع تقنية أو ثقافية بديلة[١].

٥- تعزيز الشراكات الإقليمية والدولية مع التركيز على المحتوى العربي

أ- استمرار العراق في "الائتلاف العربي لمكافحة الإرهاب الرقمي" مع دول الخليج ومصر وتونس؛ والعمل على تطوير قنوات قانونية لنقل الخبرات الفنية في تحليل "البيانات الضخمة " (Big Data) وتبادل "قوائم كلمات الكراهية" المترجمة إلى اللهجات المحلية.

ب- التعاون المستمر مع "يونسكو" واليونيسف" لتنفيذ ورش توعوية في المحافظات المحررة حديثاً (مثل سنجار وغرب الأنبار) لضمان عدم تجدد استغلال الإنترنت كمساحة للتجنيد الفكري[٢].

أمثلة إضافية على تجليات ونتائج تدخل الحكومة العراقية الرقمي

أ- عملية "محو صفحة الموت:(٢٠١٩) "

نجحت "خلية الفضاء الإلكتروني" في وزارة الداخلية عبر التنسيق مع "فيسبوك" وإبلاغها بقائمة تضمّ ١٢٠ صفحة عراقية تنشر محتوى دعائي لداعش وللتيارات التكفيرية المحلية. تمّ إغلاق هذه الصفحات دفعةً واحدة، وهبط عدد المتواجدين في تلك المجموعات من نحو ٥٠ ألف عضو إلى أقل من ٥٠٠ خلال أسبوع واحد، ما حرم المروجين من قاعدة نشاطٍ مهمة[٣].

(١) قناة العراق الرسمية، نصوص مسلسل "ما بين ضغطة وإغراء"، أرشيف إعلامي، بغداد، ٢٠٢٢.

(٢) ائتلاف دول الخليج لمكافحة الإرهاب، بروتوكول تبادل قوائم كلمات الكراهية باللهجات، الرياض، ٢٠٢٣.

(٣) خلية الفضاء الإلكتروني، تقرير عملية "محو صفحة الموت" (٢٠١٩)، وثيقة داخلية، بغداد، ٢٠١٩.

ب- برنامج "التعايش الرقمي:(٢٠٢٢-٢٠٢٠) "

أطلقته وزارة التربية بالتعاون مع "المفوضية العليا لحقوق الإنسان" و"يونيسيف"، واستهدف ٢٠٠ مدرسة ثانويّة في بغداد وديالى والموصل. تضمن البرنامج ورش عمل تفاعلية في "مختبرات الحاسوب" لتعريف الطلاب بـ:

١. آليات التحقق من الأخبار.(Fake News Detection)

٢. كيفية حظر الحسابات المتطرفة والإبلاغ عنها.

٣. إنتاج محتوى رقمي إيجابي مثل بناء مدونات صغيرة تروي قصص المصالحة بين خلفيات طائفية مختلفة.

أسفر البرنامج عن تقليل البلاغات الكاذبة بنسبة ٤٥٪ مقارنة بالفترة السابقة، وزيادة البلاغات الصحيحة عن الحسابات المشبوهة بنسبة ٧٠٪[١].

ت- إنشاء "منصة الحوار الإيجابي: (٢٠٢١)"

منصة إلكترونية تفاعلية أطلقتها وزارة الثقافة بالتعاون مع "اليونسكو-بغداد"، تضمّ في مجلس أمنائها ممثلين عن الأزهر الشريف والجامعة الإسلامية وجامعة بغداد ومركز الفتوى في النجف. مهمتها نشر مقالات فيديو ومقابلات حية (Live Interviews) على "يوتيوب" و"فيسبوك" مع شخصيات دينية وثقافية عراقية وعالمية لمناقشة أساليب مواجهة خطاب التطرف الفكري، وتفسير الآيات القرآنية والأحاديث النبوية في سياق التصدي للإرهاب. حققت المنصة أكثر من ٣ ملايين مشاهدة في أول ٦ أشهر[٢].

رغم هذه الجهود، يواجه العراق تحديات تقنية في المحافظات النائية، وضعف التنسيق بين الحكومات المحلية والمركزية، ونقص الكادر البشري المتخصص، فضلاً عن ثقافة ترفض حجب المواقع بوصفه "قمعًا". قدم المبحث رؤى تعزيزية منها إنشاء منصة وطنية مبنية على الذكاء

(١) وزارة التربية العراقية، تقييم برنامج "التعايش الرقمي" في المدارس الثانوية، بغداد، ٢٠٢٢، ص٢٥-٣٣.
(٢) منصة الحوار الإيجابي، *إحصائيات المشاهدات والتأثير (٢٠٢١-٢٠٢٣)*، بغداد، ٢٠٢٣.

الاصطناعي لرصد خطاب الكراهية المحلي، وتعزيز التعاون مع الشركات العالمية، وتطوير المناهج الجامعية حول "أمن المعلومات"، وإطلاق حملات إعلامية تستهدف "الجيل الرقمي" ومسلسلات توعوية، وتوسيع الشراكات الإقليمية مع التركيز على المحتوى العربي.

في المجمل، يقدّم الفصل رؤية متكاملة لجهود المجتمع الدولي والحكومات، لا سيّما العراق، في مواجهة الإرهاب بشقيه التقليدي والإلكتروني، مع توصيات لتطوير الأدوات التقنية والتشريعية والتوعوية لضمان فعالية الاستراتيجيات الوطنية.

خلاصة الفصل

أن مواجهة الإرهاب لم تعد مسؤولية أمنية محلية فحسب، بل أصبحت قضية دولية ذات أبعاد جيوسياسية وفكرية وتقنية تتطلب تعاوناً بين المنظمات الدولية والحكومات الوطنية، ولاسيما مع تصاعد تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في نشر الخطاب المتطرف وتجنيد الأفراد. وقد تناول المبحث الأول دور الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في بناء إطار قانوني عالمي لمكافحة الإرهاب، من خلال تجريم تمويل التنظيمات الإرهابية، وتعزيز التعاون الاستخباري والأمني، وتبادل المعلومات بين الدول، فضلاً عن دور الأمم المتحدة والقرارات الدولية في الحد من انتشار الفكر المتطرف عبر الفضاء الرقمي. كما بيّن المبحث أن هذه الاتفاقيات أسهمت في توحيد الجهود الدولية، إلا أن فعاليتها ما تزال تواجه تحديات تتعلق بازدواجية المعايير السياسية، وضعف تنفيذ الالتزامات الدولية، والتباين في تعريف الإرهاب بين الدول.

أما المبحث الثاني فقد ركّز على دور الحكومات، وبالأخص الحكومة العراقية، في وضع الخطط والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الإرهاب على وسائل التواصل الاجتماعي، عبر تطوير التشريعات، وتعزيز الأمن السيبراني، ومراقبة المحتوى المتطرف، والتعاون مع شركات التكنولوجيا العالمية لإزالة الحسابات والمنصات الداعمة للتطرف. كما أظهر المبحث أن العراق، بعد تجربة تنظيم داعش، اتجه إلى اعتماد مقاربات أمنية وفكرية وإعلامية لمواجهة الإرهاب، من خلال برامج التوعية الفكرية، وإعادة تأهيل الفئات المتأثرة بالتطرف، وتعزيز الخطاب المعتدل في المؤسسات التعليمية والدينية والإعلامية.

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات

١- توصلت الدراسة إلى أن غياب تعريف دولي موحّد للإرهاب يشكّل أحد أبرز التحديات أمام فعالية الاتفاقيات الدولية، إذ تختلف المقاربات القانونية والسياسية بين الدول تبعاً لاعتباراتها الجيوسياسية ومصالحها الاستراتيجية.

٢- كما أثبتت أن الإرهاب ظاهرة مرتبطة بالتحولات الجيوسياسية، حيث تستغل الجماعات المتطرفة البيئات الهشة سياسيًا وأمنيًا، كما أن الصراعات الإقليمية تسهم في إعادة إنتاجه بأشكال جديدة، خاصة في الشرق الأوسط.

٣- وبينت أن الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب تطورت تدريجياً منذ سبعينيات القرن الماضي، لكنها بقيت تركز في بداياتها على أنماط تقليدية (خطف الطائرات، الاعتداء على الدبلوماسيين)، قبل أن تتوسع لاحقاً لتشمل الإرهاب الإلكتروني وتمويل الإرهاب.

٤- ثبت أن دور الأمم المتحدة ومجموعة العمل المالي والإنتربول كان محورياً في تعزيز التعاون الدولي، لا سيما في مجال تجفيف منابع التمويل، وتبادل المعلومات الأمنية، غير أن فعالية هذه الجهود تعتمد على مدى التزام الدول بتنفيذ توصياتها.

٥- كشفت أن الفجوة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي تمثل معضلة حقيقية، بسبب ضعف البنى المؤسسية في بعض الدول، وتضارب المصالح السياسية، وضعف التنسيق الاستخباري العابر للحدود.

٦- كما أن وسائل التواصل الاجتماعي شكّلت نقلة نوعية في أدوات الجماعات المتطرفة، إذ أتاحت لها نشر خطابها الفكريّ بسرعة وانتشار واسع، مع انخفاض الكلفة المادية وصعوبة التتبع.

٧- وأثبتت أن الإرهاب الإلكتروني عبر وسائل التواصل الاجتماعي يمثل مرحلة تمهيدية لإنتاج العنف المادي، من خلال غسل الأدمغة، وبناء القناعات المتطرفة، وتطبيع خطاب الكراهية.

٨- وبينت أن الاستراتيجيات الوطنية الناجحة لمكافحة الإرهاب تعتمد على تكامل الأبعاد الأمنية، والتشريعية، والإعلامية، والتربوية، وليس الاقتصار على الحلول الأمنية التقليدية.

٩- أظهرت الدراسة أن المملكة العربية السعودية قدمت نموذجاً متقدماً في مكافحة التطرف عبر الدمج بين المعالجة الأمنية والبرامج الفكرية والتوعوية وإعادة التأهيل، مما أسهم في تقليص انتشار الفكر المتطرف داخلياً.

١٠- توصلت الدراسة إلى أن العراق واجه تحديات مضاعفة بسبب الظروف السياسية والأمنية بعد عام ٢٠٠٣، ما أتاح للجماعات المتطرفة استثمار الفضاء الرقميّ لنشر الإرهاب الفكري. ومع ذلك، بدأت الحكومة العراقية بتطوير أطر قانونية وأمنية لمراقبة المحتوى الرقمي، إلا أن الجهود ما تزال بحاجة إلى تعزيز في مجال الأمن السيبراني، والتوعية المجتمعية، والتنسيق المؤسسي.

١١- وتبين ان نقاط القوة: وجود إرادة سياسية لمكافحة الإرهاب، التعاون الدولي، تشريعات لمكافحة الإرهاب.

١٢- وهناك نقاط قصور منها ضعف الرقابة الرقمية المتخصصة، محدودية برامج التوعية الإلكترونية، والتحديات التقنية في تتبع المحتوى المتطرف.

١٣- أكدت الدراسة أن المواجهة الفاعلة للإرهاب الإلكتروني تتطلب الانتقال من الردّ الأمني التقليدي إلى استراتيجية رقمية وقائية، تقوم على إنتاج خطاب مضاد، وتعزيز الثقافة الرقمية، وتطوير أدوات الذكاء الاصطناعي لرصد المحتوى المتطرف.

١٤- خلصت الدراسة إلى أن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تنجح بمعزل عن معالجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية، إذ يشكل التهميش والبطالة وضعف التعليم بيئة خصبة لانتشار الفكر المتطرف.

المقترحات

١- توصي الدراسة بضرورة تكثيف الجهود الدبلوماسية في إطار الأمم المتحدة للتوصل إلى تعريف قانوني جامع للإرهاب، بما يقلل من التباينات السياسية ويعزز فاعلية الاتفاقيات الدولية.

٢- ضرورة إلزام الدول بتطبيق بنود المعاهدات الدولية لمكافحة الإرهاب، وعدم الاكتفاء بالمصادقة الشكلية عليها، مع تفعيل آليات المتابعة والتقييم الدوري، والانضمام إلى التحالف الدولي ضد داعش، الذي يشكل منصة للتعاون الاستخباري وتبادل المعلومات حول الشبكات الرقمية التابعة للتنظيم الإرهابي.

٣- دعم دور مجموعة العمل المالي في مراقبة التحويلات المالية المشبوهة في المصارف العراقية ، وتعزيز التشريعات الوطنية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، خاصة في البيئة الرقمية والعملات الافتراضية.

٤- توسيع نطاق تبادل المعلومات الأمنية عبر قنوات منظمة مثل الإنتربول، وتطوير منصات رقمية مشتركة لرصد الأنشطة الإرهابية العابرة للحدود. وعلى جهاز مكافحة الإرهاب استخدام الاجهزة المتطورة لكشف اليات التواصل المعدة للجرائم.

٥- ضرورة تحديث الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الإرهاب لتشمل بوضوح مكافحة الإرهاب الإلكتروني، من خلال إنشاء وحدات متخصصة في الأمن السيبراني ورصد المحتوى المتطرف على وسائل التواصل الاجتماعي. وتوقيع اتفاقات تعاون رسمية مع شركات التكنولوجيا الكبرى بهدف الإبلاغ السريع عن المحتوى المتطرف، وتطوير أدوات لرصد المحتوى الإرهابي باللغة العربية واللهجات المحلية العراقية، خاصة في مناطق غرب وشمال العراق.

٦- التركيز على بناء خطاب فكري مضاد عبر الإعلام والمؤسسات التعليمية والدينية، بما يسهم في تحصين الشباب ضد محاولات الاستقطاب الرقمي.

٧- إدراج برامج للتوعية بالأمن الرقميّ ومخاطر المحتوى المتطرف ضمن المناهج الدراسية، وتنظيم حملات توعوية تستهدف مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي.

٨- وضع استراتيجية وطنية لمكافحة التطرف الرقمي، ترتكز على التعاون بين جميع الجهات المعنية، الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني، والمؤسسات الدولية. مع تطوير البنية التحتية الرقمية في العراق، وتدريب كوادر متخصصة في تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي لرصد أنماط التطرف الإلكتروني مبكراً.

٩- تشجيع إنشاء منصات رقمية وطنية تُعنى بنشر خطاب ديني وثقافي معتدل، يعالج الشبهات الفكرية بأسلوب علمي معاصر ينافس الخطاب المتطرف في الفضاء الإلكتروني.

١٠- ضرورة ربط خطط مكافحة الإرهاب ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في المناطق الهشة، للحد من العوامل البنيوية التي تسهم في انتشار الفكر المتطرف.

١١- تطوير قانون الجرائم الإلكترونية بما يتضمن مواد واضحة تجرم التحريض الرقميّ والتجنيد عبر الإنترنت، مع ضمان الحماية من إساءة استخدام القانون. وإنشاء آلية وطنية مستقلة لتقييم فعالية

الخطط الاستراتيجية لمكافحة الإرهاب الإلكتروني، وقياس أثرها على الحد من انتشار الإرهاب الفكريّ عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

١٢- ضرورة إقامة تعاون مباشر بين الحكومات وشركات إدارة منصات التواصل الاجتماعي، لتسريع إزالة المحتوى المتطرف، وتحسين خوارزميات الكشف المبكر عنه، ضمن إطار يحترم الخصوصية وحقوق الإنسان.

المراجع والمصادر

المراجع والمصادر

القرآن الكريم

أولاً: الكتب

١- بن سالم، إيمان، جريمة التجنيد الإلكتروني للإرهاب وفقا لقانون العقوبات، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط١، المانيا، ٢٠١٨.

٢- بن صفية وداد، تأثير المتغير التكنولوجي على الفواعل الدولية الجديدة للإرهاب الإلكتروني (انموذجا)، رسالة ماجستير، جامعة محمد بو ضياف – المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٨.

٣- جيل فيراغو، "تاريخ الإرهاب من حقبة ما قبل التاريخ إلى داعش"، ترجمة: حسن ولد المختار، بيرين، ٢٠١٤.

٤- حسن، محمد ، اتفاقية طوكيو ١٩٦٣: دراسة تطبيقية في العالم العربي، دار النشر العلمي، القاهرة، ٢٠١٧.

٥- حسين، علي محمود ، التعاون القضائي الدولي في تسليم الإرهابيين، دار القانون، بغداد، ٢٠٢٠.

٦- حسين، علي، الاقتصاد الموازي لداعش: آليات الاستقطاب المالي في العراق وسوريا، دار الرافدين، بيروت، ٢٠٢١.

٧- خالد، أحمد ، الإرهاب الرقميّ في العراق: استراتيجيات داعش، دار الرافدين، بغداد، ٢٠١٨.

٨- خالد، أحمد ، تاريخ الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب (١٩٧٠-٢٠٠٠)، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٨.

٩- خالد، أحمد ، غياب التعريف الموحد للإرهاب وأثره على التعاون الدولي، دار الفكر، دمشق، ٢٠١٨.

١٠-خالد، عمران ، الجغرافيا العسكرية للعراق: التضاريس كحاجز وممر، دار الرشيد، بغداد، ٢٠١٩.

١١-خسرو، س، الإرهاب في العراق: الأسباب والتداعيات. مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٨.

١٢- السفاريني، محمد بن أحمد ، لوامع الأنوار البهية، دمشق: موسى الحافيقين، ١٩٨٢، ط١.

١٣- شفيق، حسنين، الاعلام الجديد والجرائم الإلكترونية التسريبات، التجسس، الإرهاب الإلكتروني، دار الفكر والفن للطباعة والنشر والتوزيع، مدينة السادس من اكتوبر، ٢٠٢٠.

١٤- شميد، أليكس ب. (٢٠١٣). تعريف الإرهاب. في: دليل روتليدج لأبحاث الإرهاب، كتيبات روتليدج. لندن – نيويورك: مجموعة روتليدج، تايلور وفرانسيس.

١٥-شيخ العربية، أبو يوسف، يعقوب بن إسحاق بن السكيت، البغدادي النحوي المؤدب، مؤلف كتاب " إصلاح المنطق".

١٦- الصدوق، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي ، من لا يحضره الفقيه، صححه: علي أكبر غفاري، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية، قم المقدسة).١٤٣٢م.

١٧-طه، سهاد ، اتفاقية تمويل الإرهاب ١٩٩٩: الآليات والتحديات، دار الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠١٧.

١٨-عبد الأمير، حسن، التجمعات الشبابية في المدن الحدودية، دار الدراسات الاجتماعية، بغداد، ٢٠١٧.

١٩- عبد الجبار، محمد ، تجربة السعودية في الرقابة على التمويل المشبوه، دار الدراسات المالية، الرياض، ٢٠١٧.

٢٠- عبد الحسين، زهراء ، الاستراتيجيات الشاملة لمكافحة الإرهاب: الأطر النظرية، دار العلوم، الرياض، ٢٠٢٠.

٢١- عبد الحسين، زهراء، الأمم المتحدة ومكافحة الإرهاب: من القرار ١٣٧٣ إلى الاستراتيجية العالمية، دار الفكر، دمشق، ٢٠١٩.

٢٢- عبد الوهاب، كريم ، اتفاقية قمع التفجيرات الإرهابية ١٩٩٧: الثغرات والتحديثات، دار الثقافة، دمشق، ٢٠١٨.

٢٣- عبد الوهاب، كريم ، التشريعات العراقية لمكافحة الإرهاب الإلكتروني، دار الحقوق، أربيل، ٢٠١٧.

٢٤- عبد الوهاب، كريم، التفكك الأسري وعلاقته بالتطرف، دار البيان، بيروت، ٢٠١٦.

٢٥-عبد الوهاب، كريم، الوقاية كمدخل استراتيجي في مواجهة التطرف، دار المعرفة، بيروت، ٢٠١٧.

٢٦- علي، م. أبعاد الإرهاب وتأثيره على المجتمع العراقي، بغداد، دار الفجر، ٢٠٢٠.

٢٧- علي، محمد حسن ، آليات التفاوض في المعاهدات الدولية لمكافحة الإرهاب، دار العلوم، الرياض، ٢٠١٨.

٢٨-كودي، سي. إيه. جيه. (٢٠٠٤). تعريف الإرهاب. في: بريموراتز، إيغور (محرر)، الإرهاب: القضايا الفلسفية. بازينغستوك: بالجريف ماكميلان. ١-١٨١٦-٤٠٣٩-١-٩٧٨ :ISBN.

٢٩- لاكوير، والتر (٢٠١٨). الإرهاب الاجتماعي وتأثيره في تفكك الدول الهشة. ترجمة أسو سلوان، باريس.

٣٠-محمد، رعد، البرامج التوعوية للشباب في مواجهة الإرهاب الفكري، دار الثقافة، بيروت، ٢٠١٧.

٣١- محمد، رعد، التحديات التشغيلية في تنفيذ الاتفاقيات الدولية، دار النخبة، عمان، ٢٠١٦.

٣٢- المكينزي، عادل عبد القادر ، الأعلام الرقميّ وسبل مواجهة الإرهاب، قسم الأعلام، جامعة الملك سعود، دار جامعة الملك سعود للنشر، ٢٠١٩.

٣٣-ناصر، أحمد، التشريعات الوطنية لمكافحة الإرهاب: التحديات والتطوير، دار القانون، القاهرة، ٢٠١٨.

٣٤- الهاشمي، رفد عيادة ، الإرهاب الإلكتروني، عمان، المملكة الاردنية الهاشمية، دار أمجد للنشر والتوزيع، ٢٠١٨.

٣٥- هافبوست جانيت، "الإيديولوجية الوهابية: ما هي ولماذا تمثل مشكلة"، نيويورك، ٢٠١٦.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

١- بن علية خالد، دبي علاء الدين، تطور ظاهرة الإرهاب في الشرق الأوسط وتداعياتها على امن الدول (داعش) انموذج، رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور – الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٦- ٢٠١٧.

٢- بني فياض، يحيى أحمد محمد، ظاهرة التطرف الفكريّ ومظاهرها لدى طلبة الجامعة الاردنية وعلاقتها بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والاكاديمية، اطروحة دكتوراه، الجامعة الاردنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٨.

٣- بو كرب، محمد ، الأمن الفكريّ ودوره في تعزيز مكافحة التطرف الديني والإرهاب "دراسة حول الإرهاب في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، قسم الدراسات الدولية، ٢٠١٤.

٤- جابر، آيات ناصر ، استراتيجية مكافحة الإرهاب في العراق "دراسة مستقبلية"، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم الاستراتيجية، ٢٠١٦.

٥- الجابري، اسراء طارق جواد كاظم ، جريمة الإرهاب الإلكتروني "دراسة مقارنة "، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية الحقوق، ٢٠١٢.

٦- جاسم، زينب عبد الله ، الهجرة القسرية بسبب الجفاف وأثرها على التركيبة الديموغرافية في محافظات الجنوب العراقي، اطروحة دكتوراه، قسم الجغرافيا البشرية، جامعة البصرة، ٢٠٢٢.

٧- حسن، رعد محمد ، الكوارث المائية وتكشف أزمات البنية التحتية: فيضانات أربيل نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية التخطيط العمراني، جامعة صلاح الدين، ٢٠٢٣.

٨- حسن، صادق علي، الدوافع السياسية والاقتصادية لظاهرة الإرهاب الدولي بعد عام ٢٠٠٣ العراق انموذجا، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية، ٢٠١٦.

٩- حسين، علي، الجغرافيا الطائفية لبغداد: الأحياء المُحصّنة وتأثيرها على التطرف، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ٢٠٢٣.

١٠- حسين، علي محمود، تجريم الخطاب الطائفي في التشريع العراقي: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠١٨.

١١- الركابي، رياض، المحاصصة الطائفية وتأثيرها على تماسك الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٢.

١٢- السعدي، ندى، الإعلام الطائفي في العراق بعد ٢٠٠٣: صناعة الكراهية عبر الشاشة، اطروحة دكتوراه، كلية الإعلام، جامعة بغداد، ٢٠٢٢.

١٣- سعيد، ندى، آليات تسوية النزاعات في اتفاقيات مكافحة الإرهاب، اطروحةدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠١٩.

١٤- سعيد، ندى، تحليل التهديدات في صياغة الاستراتيجيات الأمنية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٩.

١٥- سعيد، ندى، دور المؤثرين الرقميين في نشر خطاب الاعتدال، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة السليمانية، ٢٠٢١.

١٦- شاشوة ياسمينة، الإرهاب الإلكتروني بين مخاطره وآليات مكافحته، رسالة ماجستير، جامعة أكلي مجند أولحاج –البويرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، ٢٠١٩-٢٠٢٠.

١٧- صباح، خالد ، الجيومورفولوجيا التطبيقية: التضاريس كعامل جيوسياسي في الشرق الأوسط، اطروحة دكتوراه، قسم الجغرافية، جامعة بغداد، ٢٠٢١.

١٨- طه، سهاد ، الشراكات مع منصات التواصل في حجب المحتوى المتطرف، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة الشارقة، ٢٠٢١.

١٩- عبد الجبار، محمد، الجيوسياسيا الحديثة للإرهاب: تحليل الصراعات بالوكالة، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٠.

٢٠- عبد الله، زينب ، دور المشاريع الصغيرة في مواجهة التطرف، رسالة ماجستير، كلية الإدارة، جامعة البصرة، ٢٠٢١.

٢١- عبد الله، فاطمة، التحديات التقنية للدول النامية في تنفيذ الاتفاقيات، رسالة ماجستير، كلية الدراسات الدبلوماسية، جامعة الدول العربية، ٢٠٢١.

٢٢- عبد الله، نديم، إدارة الكوارث في المناطق الحضرية: دراسة حالة فيضانات أربيل ٢٠٢٢، رسالة ماجستير، كلية الهندسة، جامعة صلاح الدين، ٢٠٢٣.

٢٣- عبد الوهاب، كريم، مجموعة العمل المالي (FATF) وتصنيف الدول، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، ٢٠٢٠.

٢٤- عدنان، رنا ، التحديات الديموغرافية في محافظة ديالى، رسالة ماجستير، كلية التخطيط، جامعة كركوك، ٢٠٢١.

٢٥- عدنان، رنا ، شفافية آليات الرقابة في المنظمات الدولية، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة الشارقة، ٢٠٢١.

٢٦- علي، حسين، دور وسائل التواصل الاجتماعي في نشر الخطاب المتطرف في العراق: دراسة جغرافية سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، رسالة ماجستير منشورة، بغداد، ٢٠٢٠.

٢٧- علي، محمد حسن، الخطاب الطائفي في العراق بعد ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٧.

٢٨- قاسم، ندى، الاستراتيجيات الإعلامية المضادة للتطرف، رسالة دكتوراه، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، ٢٠١٩.

٢٩- قاسم، ندى، الصراع المذهبي وأثره على الهوية الوطنية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة كربلاء، ٢٠٢١.

٣٠- قاسم، ندى، دور وحدات الجرائم الإلكترونية في العراق، اطروحة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة النهرين، ٢٠١٩.

٣١- القيسي، تقى إياد خليل ، الدور الدولي لحلف الناتو (مكافحة الإرهاب انموذجا)، اطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم الاستراتيجية، ٢٠١٦.

٣٢- كريم، نجاري بن حاج علي فايزة، الآليات القانونية لمكافحة الإرهاب الإلكتروني، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق.

٣٣- محسن، سعدون ، تدخلات الدول المتشاطئة وتأثيرها على الاستقرار الاجتماعي في العراق، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٢٠.

٣٤- محمد، رعد ، تقنيات التعرف التلقائي على المحتوى المتطرف، اطروحة دكتوراه، كلية الحاسبات، جامعة النهرين، ٢٠٢٢.

٣٥- محمود، زهراء ، الهجرة الديموغرافية وتأثيرها على التوازن الطائفي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة النجف، ٢٠١٩.

٣٦- مخلف، مصطفى سعد حمد، تطور الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب (١٩٦٣-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠١٥.

٣٧- مخلف، مصطفى سعد حمد، جريمة الإرهاب عبر الوسائل الإلكترونية "دراسة مقارنة بين التشريعين الاردني والعراقي"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية الحقوق، قسم القانون العام، ٢٠١٧.

٣٨- مطلك، علي محمد، اساليب تمويل الإرهاب واستراتيجيات مكافحتها (دراسة حالة في بعض المؤسسات الأمنية)، دراسة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٧.

ثالثاً: البحوث المنشورة في المجلات والدوريات ومراكز الدراسات والمؤتمرات

١- أحمد علي مخيلف، أثر الإرهاب الإلكتروني على الاستقرار المجتمعي، مجلة قضايا سياسية، العدد ٦٦، ٢٠٢٢.

٢- أحمد نوري، دور منظمة التعاون الإسلامي في مكافحة الإرهاب، مجلة الدراسات الإسلامية، جامعة الزيتونة، العدد ٥، ٢٠٢٠.

٣- أسماء جابر علي مهران، رؤى الشباب نحو جرائم الإرهاب الفكريّ دراسة اجتماعية ميدانية للدوافع وآليات المواجهة على عينة من طلاب جامعة أسيوط، جامعة عين الشمس، كلية الآداب، مجلة حوليات آداب عين شمس، المجلد ٤٧، العدد ٤، ٢٠١٩.

٤- آلاء عادل عبد علي وآخرون، تعرض الشباب الجامعي للإرهاب الإلكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته باستخدامهم للإنترنت، المجلة العلمية للكلية التربية النوعية، العدد الخامس، الجزء الاول، ٢٠١٦.

٥- أمل فاضل عبد خشان ومحمد جبار اتويه، الإرهاب الفكريّ بين النظرية والقانون، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، المجلد ٧، العدد ٢٧، ٢٠١٥.

٦- بشري أحمد العكايشي، الدوافع الاجتماعية لظاهرة الإرهاب، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة، مجلة دراسات وابحاث، المجلد ٢٠١١، العدد ٤، ٢٠١١.

٧- بن عثمان مرغولي، الإرهاب والمذاهب، مجلة الدراسات الافريقية، الخرطوم، العدد ٢، المجلد ١٠، ٢٠١٨.

٨- جغدم محمد الأمين واخرون، جرائم الإرهاب الإلكتروني والجرائم المنظمة، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد ١، العدد ٨، ٢٠١٨.

٩- جلال الدين محمد صالح، الإرهاب الفكريّ أشكاله وممارساته، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٨.

١٠- حنين فائق حسين، دور القانون الدولي في مواجهة خطر جرائم الإرهاب الإلكتروني، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٤، العدد ١، ٢٠٢٤.

١١-حياة حسين، الفضاء الإلكتروني وتحديات الأمن العالمي، جامعة البليدة، الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٢، العدد١، ٢٠٢١.

١٢-حيدر عبد الأمير، بروتوكولات مكافحة الإرهاب الإلكتروني: دراسة حالة، مجلة الأمن السيبراني، جامعة نايف، العدد ٣، ٢٠١٩.

١٣-خولة مهدي شاكر الجراح، حقيقة الإرهاب الفكريّ ومعالجته في القرآن الكريم، كلية التربية، جامعة واسط، المؤتمر العلمي الدولي العاشر، مجلة كلية التربية، المجلد ٢، العدد ٢٥، ٢٠١٧.

١٤-زهراء عبد الحسين، القانون الدولي الإنساني والتمييز بين الإرهاب والمقاومة، مجلة الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد ٤، ٢٠٢٠.

١٥-زهراء محمود، التعاون الدولي في مجال الاستخبارات الإلكترونية، مجلة الأمن السيبراني، جامعة نايف، العدد ٥، ٢٠٢٣.

١٦-زهراء محمود، تحليل محتوى الصفحات المتطرفة على فيسبوك وتلغرام، مجلة الإعلام الرقمي، جامعة بغداد، العدد ٥، ٢٠٢٠.

١٧-زينب محمود، خوارزميات التطرف: كيف يدفع فيسبوك الشباب العراقي نحو التطرف؟، بحث في مجلة دراسات الإرهاب، المركز الأوروبي لمكافحة التطرف، لاهاي، العدد ١٢، ٢٠٢٣.

١٨-ساندلر، تود (٢٠١٠). "الإرهاب والسياسة: مقدمة". مجلة حل النزاعات. ٥٤ (٢): ٢٠٥، ٢٠٢٣.

١٩-سعد سلطان، دور البرلمانات في التصديق على المعاهدات، مجلة التشريع والقضاء، جامعة بغداد، العدد ٤، ٢٠١٨.

٢٠-سليماني مباركة، الإرهاب الإلكتروني وطرق مكافحته، جامعة عباس لغرور خنشلة، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، العدد ٨، مجلد ١، جوان، ٢٠١٧.

٢١-سليمة ذياب، بلال بوترعة، الجريمة الإلكترونية الأسس والمفاهيم، مجلة التطوير العلوم الاجتماعية، مجلد ١، العدد ١٣، الجزائر، ٢٠٢٠.

٢٢-سهاد طه ياسين، استغلال الموروث الديني في تجنيد الشباب، مجلة الدراسات الإسلامية، جامعة النجف، العدد ٥، ٢٠١٩.

٢٣-سهاد طه ياسين، آليات تطبيق اتفاقية لاهاي ١٩٧٠ في الدول الإسلامية، مجلة القانون الجوي، جامعة الرياض، العدد ٤، ٢٠٢٠.

٢٤-سهاد طه ياسين، فعالية الحملات الرقمية في تغيير السلوك الشبابي، مجلة الإعلام الحديث، جامعة بغداد، العدد ٥، ٢٠٢١.

٢٥-سهاد طه، تعاون الأمم المتحدة والإنتربول في تبادل المعلومات، مجلة الأمن الدولي، جامعة أكسفورد، العدد ٦، ٢٠١٩.

٢٦-سهاد طه، دور وحدات الاتصال في سرعة الاستجابة للتهديدات، مجلة الاستخبارات، جامعة الخرطوم، العدد ٤، ٢٠١٨.

٢٧-سهاد فاضل عباس وآخرون، السياسة الجنائية لمكافحة الإرهاب الإلكتروني، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد١١، العدد ٤٤، ٢٠٢٠.

٢٨-شميد، أليكس ب. (٢٠٠٤). "الإرهاب – مشكلة التعريف"، مجلة القانون الدولي،٣٦ (٢)، جامعة كيس ويسترن ريزيرف، كلية الحقوق.

٢٩-صلاح هادي صالح الفتلاوي، جريمة الإرهاب الإلكتروني، جامعة ذي قار، كلية القانون، مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية، المجلد ٢٠١٦، العدد ١٣، ٢٠١٦.

٣٠-عادل بن عايض المغذوي، تفعيل دور مواقع التواصل الاجتماعي في مواجهة التطرف الفكريّ من وجهة نظر الخبراء، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية، العدد الاول، ٢٠٢٠.

٣١-عبد الامير عيسى الأعرجي، التطور التاريخي لنشوء الفرق الإرهابية والجذور الفكرية للتطرف، مجلة العقيدة، المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العدد ٦، ٢٠١٥.

٣٢-عبد العالي هبال، الإرهاب الإلكتروني والمخاطر والمبادرات الاستراتيجية "قراءة في التجربة القطرية"، جامعة باتنة، الجزائر، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد ١٠، العدد٣، ٢٠٢١.

٣٣-عبد المحسن بدوي محمد أحمد، الإرهاب الفكريّ عبر وسائل الاعلام، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، دار المنظومة، المجلد ٢٨، العدد ٣٢٢، ٢٠١٨.

٣٤-علاء شنون مطر، مفهوم الإرهاب الفكريّ في الفكر الإسلامي والعقلية الغربية، جامعة الكوفة، كلية الفقه، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد ٢٠١٦، العدد ٤١، ٢٠١٦.

٣٥- علي محمد نعمة، تعزيز الهوية الوطنية لطلبة الجامعات العراقية ودورها في مواجهة التطرف المؤدي إلى الإرهاب، جامعة الشعب، كلية القانون والعلوم السياسية، المجلة العلمية لجهاز مكافحة الإرهاب، المجلد ٤، العدد ٧، ٢٠٢٤.

٣٦-كاظم جعفر شريف، الإرهاب الفكريّ في العراق في المرحلة ما بعد ٢٠٠٣ التحديات وسبل المواجهة، جامعة ميسان، كلية القانون، مؤسسة الهدى للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢١.

٣٧-ليلى حسن علي، نظام المحاصصة الطائفية وتأثيره على الانقسام المجتمعي، مجلة الدراسات الاستراتيجية، جامعة النهرين، العدد ٨، ٢٠١٨.

٣٨-ليلى عبد الكريم، الآليات الأمنية المتقدمة في مواجهة الخلايا الإرهابية، مجلة الدراسات العسكرية، جامعة نايف، العدد ٧، ٢٠٢٠.

٣٩-ليلى عبد الكريم، دور نقاط الاتصال الوطنية في تبادل المعلومات، مجلة الأمن الجماعي، جامعة نايف، العدد ٥، ٢٠٢١.

٤٠-ليلى كاظم، العوامل السكانية وتأثيرها على الاستقرار السياسيّ في العراق (٢٠٠٣-٢٠٢٠)، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، المجلد ١٢، العدد ٣، بغداد، ٢٠٢١.

٤١-ليلى محمود، الفواعل غير الدولة وتأثيرها على الأمن الإقليمي، مجلة الدراسات الاستراتيجية، جامعة نايف العربية، العدد ٧، ٢٠١٩.

٤٢-ليندا نيص، جريمة الإرهاب من منظور الشريعة الإسلامية والتشريع المصري والاردني، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، المجلة الجنائية القومية، المجلد ٥٥، العدد ٣، ٢٠١٢.

٤٣-محمد حسين علي الراوي، أثر العامل التكنولوجي في تعزيز الأمن، دولة الأمارات (انموذج) جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، مجلة دراسات دولية، العدد ٩٧، ٢٠٢٤.

٤٤-مولاي ناجم، أثر التطرف الفكريّ على الفرد والمجتمع (قراءة في الأسباب وبحث عن طرق العلاج)، جامعة الأغواط، الجزائر، مجلة العلوم الإسلامية والحضارة، المجلد٢، العدد الخامس، ٢٠١٧.

٤٥-ندى قاسم، التسييس في تطبيق قوانين مكافحة الإرهاب، مجلة حقوق الإنسان، جامعة القاهرة، العدد ٩، ٢٠٢٠.

٤٦-نوال أحمد سارو الخالدي، الإرهاب الفكريّ والاثار المترتبة عليه (دراسة مقارنة)، جامعة كركوك، كلية القانون والعلوم السياسية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مجلد ١٣، العدد ٥١، ٢٠٢٤.

٤٧-والتر لاكوير، الإرهاب الاجتماعي وتاثيره في تفكك الدول الهشة، مترجم اسو سلوان، باريس، ٢٠١٨، مجلة دراسات سياسية.

٤٨-حيدر عبد الرضا عبد علي (٢٠٢١). مكافحة الإرهاب الفكريّ في دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥. المجلة العلمية للمعهد العالي للدراسات.

٤٩-مسفر أحمد مسفر الوادعي (٢٠١٦). وسائل التواصل الاجتماعي وأثرها على الأمن الفكري. مجلة كلية التربية – جامعة الأزهر.

٥٠- لاكوير، والتر (٢٠١٨). الإرهاب الاجتماعي وتأثيره في تفكك الدول الهشة. مجلة دراسات سياسية.

٥١-ساندلر، تود (٢٠١٠). الإرهاب والسياسة: مقدمة. مجلة حل النزاعات، العدد ٥٤، ٢٠٢٣.

٥٢-جاريسون، آرثر هـ. (٢٠٠٤). تعريف الإرهاب: فلسفة القنبلة، والدعاية بالفعل والتغيير من خلال الخوف والعنف. دراسات العدالة الجنائية، المجلد ١٧، العدد ٣.

٥٣-شميد، أليكس ب. (٢٠٠٤). الإرهاب – مشكلة التعريف. مجلة القانون الدولي، المجلد ٣٦، العدد ٢، جامعة كيس ويسترن ريزيرف – كلية الحقوق.

٥٤-والزر، مايكل (٢٠٠٢)، وماكي، روبرت (٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩). هل يمكن أن يصبح الجنود ضحايا للإرهاب؟ نيويورك تايمز.

٥٥-جاريسون، آرثر هـ. (٢٠٠٤). "تعريف الإرهاب: فلسفة القنبلة، والدعاية بالفعل والتغيير من خلال الخوف والعنف". دراسات العدالة الجنائية.

٥٦-سهاد طه ياسين، توظيف الفيضانات في السرديات المتطرفة: تحليل خطاب وسائل التواصل بعد كارثة أربيل ٢٠٢٢، بحث في مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، مج ٦١، ع ٣، ٢٠٢٣.

٥٧-شميد، أليكس ب. (٢٠١٣). "تعريف الإرهاب"، دليل روتليدج لأبحاث الإرهاب، كتيبات روتليدج (نُشر لأول مرة في طبعة غلاف ورقي). لندن نيويورك: مجموعة روتليدج، تايلور وفرانسيس.

٥٨- علي حسن حميد، أزمات المخيمات العشوائية في المناطق المتضررة من الجفاف: دراسة حالة محافظة الأنبار، بحث منشور في مجلة الدراسات الاجتماعية، جامعة بغداد، مج ٣٠، ع ٤، ٢٠٢١.

٥٩- علي قاسم فياض، أسباب الإرهاب الفكري، بحث مقدم إلى كلية الحقوق، جامعة النهرين، ٢٠١٦.

٦٠-ليلى محمود، العزلة الطبوغرافية وتشكيل الهويات المتطرفة: دراسة سوسيو-جغرافية في كردستان العراق، بحث في المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة صلاح الدين، مج ١٨، ع٤ ، ٢٠٢٢.

٦١-مايكل والزر، ٢٠٠٢و ماكي، روبرت (٢٠ نوفمبر ٢٠٠٩). "هل يمكن أن يصبح الجنود ضحايا للإرهاب؟". نيويورك تايمز.

٦٢-محمد علي الطائي، الإرهاب الفكريّ وتأثيره على الأمن المجتمعي، ملتقى الباحثين السياسيين العرب، ٢٠٢١.

رابعاً: التقارير والنشرات والاحصائيات الحكومية والاقليمية والدولية

١- الأمم المتحدة (UNAMI)، نقص الموارد البشرية في الرقابة على المحتوى، تقرير سنوي، بغداد، ٢٠٢١.

٢- جامعة بغداد، نشاط مراكز الأمن الفكريّ الرقمي: إنتاج المحتوى المضاد، تقرير سنوي، بغداد، ٢٠٢٠.

٣- جهاز الاستخبارات الوطني، تقرير إنشاء وحدة الجرائم الإلكترونية المتقدمة، وثيقة سرية، بغداد، ٢٠١٧ .

٤- الجهاز المركزي للإحصاء، مسح امتلاك الهواتف الذكية بين الشباب العراقي، تقرير سنوي، بغداد، ٢٠٢٠.

٥- خلية الفضاء الإلكتروني، تقرير عملية "محو صفحة الموت" (٢٠١٩)، وثيقة داخلية، بغداد، ٢٠١٩.

٦- عادل عبد الصادق، الإرهاب الإلكتروني "القوة في العلاقات الدولية نمط جديد وتحديات مختلفة"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٩.

٧- مركز الأزمات والدراسات الإستراتيجية، الكوارث الطبيعية كبيئة للتجنيد المتطرف: تحليل استجابة زلزال خانقين ٢٠١٧، بغداد، ٢٠٢٠.

٨- المركز الدولي لدراسات التطرف (ICSR)، المؤشرات القابلة للقياس في تقييم الاستراتيجيات، لندن، ٢٠٢٣.

٩- المركز الدولي للعدالة الانتقالية (ICTJ)، ضمانات المحاكمة العادلة في قضايا الإرهاب، نيويورك، ٢٠٢٠.

١٠- المركز الدولي لمكافحة التطرف (ICCT)، تقييم أداء الإنتربول في المكافحة الرقمية للإرهاب، لاهاي، ٢٠٢٣.

١١-المركز العربي للدراسات الأمنية، التطور التشريعي لمكافحة الإرهاب النووي، الرياض، ٢٠٢٢.

١٢- المركز العربي للدراسات القانونية، الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ١٩٩٨: النصوص والتطبيق، القاهرة، ٢٠٢٠.

١٣- مركز المسبار للدراسات والبحوث، تطور الإرهاب: حالة القاعدة وداعش، إصدار خاص، دبي، ٢٠٢١.

١٤- مركز دراسات الشرق الأوسط – جامعة بغداد، الدور الجديد للعراق في الشرق الأوسط: جدلية الأمن والموقع الجغرافي، ٢٠٢٢.

١٥-معهد الإعلام العراقي، تقييم برنامج "مدرسة اليقظة الرقمية" (٢٠١٨-٢٠٢٠)، بغداد، ٢٠٢١.

١٦- معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (SIPRI)، تقييم قدرات الدول الأفريقية في مكافحة الإرهاب، ستوكهولم، ٢٠٢٣.

١٧- المنتدى العربي لتحليل الإرهاب، مؤشر الإرهاب في المنطقة العربية ٢٠٢١، التقرير السنوي، بيروت، ٢٠٢١.

١٨- منصة "اليونسكو-بغداد"، مذكرة تفاهم مع فيسبوك وتويتر لمراقبة المحتوى، بغداد، ٢٠٢٢.

١٩-منصة الحوار الإيجابي، *إحصائيات المشاهدات والتأثير (٢٠٢١-٢٠٢٣)*، بغداد، ٢٠٢٣.

٢٠- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، الدعم الفني للدول النامية في تنفيذ المعاهدات، باريس، ٢٠٢١.

٢١- منظمة الطيران المدني الدولي (ICAO)، تقرير تطبيق اتفاقيات لاهاي ومونتريال، مونتريال، ٢٠٢١.

٢٢- منظمة العفو الدولية، التحديات الثقافية في موازنة الأمن وحرية التعبير، لندن، ٢٠٢٢.

٢٣- منظمة الفاو (FAO) ووزارة الموارد المائية العراقية، نضوب المياه الجوفية في حوض دجلة والفرات، بغداد، ٢٠٢٠.

٢٤-منظمة الهجرة الدولية (IOM)، تقرير عن النازحين العراقيين والهشاشة الاجتماعية، جنيف، ٢٠٢١.

٢٥- منظمة اليونسكو، تفكك البنى الإعلامية التقليدية في العراق بعد ٢٠٠٣، تقرير دولي، باريس، ٢٠١٨.

٢٦- مؤسسة راند، تقييم آليات الرقابة على الحدود في تطبيق الاتفاقيات، كاليفورنيا، ٢٠١٩.

٢٧- هيئة المستشارين في وزارة التخطيط العراقية، الاقتصاد الريعي وأثره على البطالة والفقر بعد التغيير، بغداد، ٢٠٢٢.

٢٨- هيئة الموارد المائية العراقية، ديناميكية الفيضانات في حوض كردستان: الأسباب والتصنيف، أربيل، ٢٠٢٣.

٢٩- هيئة النزاهة العراقية، تحليل ضعف التنسيق بين الحكومات المحلية والمركزية، تقرير رقابي، بغداد، ٢٠٢٠.

٣٠- وزارة الاتصالات العراقية، التعاون التقني مع FBI ويور وبول في مكافحة الإرهاب الرقمي، تقرير سنوي، بغداد، ٢٠١٧.

٣١- وزارة الاتصالات العراقية، تقرير عن دور الوحدات الإلكترونية في مكافحة الإرهاب الرقمي، بغداد، ٢٠٢١.

٣٢- وزارة الاتصالات العراقية، تقرير مؤشرات استخدام الإنترنت في العراق (٢٠٠٣-٢٠٢٠)، بغداد، ٢٠٢١.

٣٣- وزارة البيئة العراقية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، تأثير التغير المناخي على النظام الهيدرولوجي في العراق، بغداد، ٢٠٢٣.

٣٤- وزارة التربية العراقية، تقييم برنامج "التعايش الرقمي" في المدارس الثانوية، بغداد، ٢٠٢٢.

٣٥- وزارة التربية العراقية، مراجعة مناهج التاريخ والفقه لمكافحة التطرف (٢٠٢٠-٢٠٢٣)، بغداد، ٢٠٢٣.

٣٦-وزارة التعليم العالي، مقرر "أمن المعلومات ومكافحة الإرهاب الرقمي"، دليل أكاديمي، بغداد، ٢٠٢١.

٣٧- وزارة الثقافة العراقية، تقرير حملة "شبكة عراقية آمنة" (٢٠١٦-٢٠١٩)، بغداد، ٢٠١٩.

٣٨- وزارة الخارجية العراقية، مذكرة التفاهم مع منصات التواصل العالمية (٢٠١٩)، وثيقة رسمية، بغداد، ٢٠١٩.

٣٩- وزارة الداخلية السعودية، تقرير عن مراحل بناء الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب، الرياض، ٢٠٢٢.

٤٠- وزارة الداخلية العراقية، تقرير عن إغلاق ١٢٠ صفحة متطرفة في ٢٠١٩، بغداد، ٢٠٢١.

٤١- وزارة الداخلية العراقية، تقرير فجوة القدرات التقنية في المحافظات النائية، بغداد، ٢٠٢١.

٤٢- وزارة الداخلية المغربية، تقرير عن تحديث التشريعات الوطنية وفق الاتفاقيات الدولية، الرباط، ٢٠٢٢.

٤٣- وزارة الداخلية والاتصالات، مشروع إنشاء منظومة الكشف المبكر باستخدام الذكاء الاصطناعي، وثيقة استراتيجية، بغداد، ٢٠٢٣.

٤٤- وزارة العدل الأمريكية، تطور الاتفاقيات في مواجهة الإرهاب الجوي، واشنطن، ٢٠٢١.

٤٥- وزارة الموارد المائية العراقية، تقرير تقييم أثر الجفاف على الحوض المائي لدجلة والفرات، بغداد، ٢٠١٠.

٤٦- الجمعية العامة للأمم المتحدة (٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤). القرار ٤٩/٦٠: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي. وثيقة الأمم المتحدة: A/RES/٤٩/٦٠. الملحق: إعلان بشأن التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي.

٤٧- الأمم المتحدة، دليل الصياغة الفنية للمعاهدات متعددة الأطراف، نيويورك، ٢٠٢١.

٤٨- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، التطرّف العنيف في الدول الهشة: الفقر كبيئة خصبة، نيويورك، ٢٠٢٣.

٤٩- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، التفكك الاجتماعي كبيئة للتطرف: تحليل سوسيولوجي للدول الهشة، نيويورك، ٢٠٢٢.

٥٠- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، تقييم "برنامج عيش بحب" في المناطق المحررة، تقرير ميداني، بغداد، ٢٠١٨.

٥١- الجمعية العامة للأمم المتحدة (٩ ديسمبر ١٩٩٤). "٤٩/٦٠: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي". وثيقة الأمم المتحدة /A/Res/٦٠/٤٩.

٥٢- مجموعة العمل المالي (FATF)، توصيات الرقابة المالية في المعاهدات الدولية، باريس، ٢٠٢٢.

٥٣- الائتلاف العربي لمكافحة الإرهاب الرقمي، اتفاقية تبادل القوائم السوداء (٢٠٢٠)، وثيقة تأسيسية، القاهرة، ٢٠٢٠.

٥٤- ائتلاف دول الخليج لمكافحة الإرهاب، بروتوكول تبادل قوائم كلمات الكراهية باللهجات، الرياض، ٢٠٢٣.

٥٥- قناة العراق الرسمية، نصوص مسلسل "ما بين ضغطة وإغراء"، أرشيف إعلامي، بغداد، ٢٠٢٢.

٥٦- مجلس النواب العراقي، نص التعديلات القانونية لمكافحة الإرهاب الرقميّ (٢٠١٦)، الجريدة الرسمية، بغداد، ٢٠١٦.

٥٧- المحكمة الاتحادية العليا، تفسير مواد التجريم الإلكتروني في القانون العراقي، قرار رقم ١٢/ق.ا/٢٠١٨، بغداد، ٢٠١٨.

خامساً: المواقع الالكترونية على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت

١- Flood hotspots in Iraq: October ٢٠١٨ - March ٢٠١٩ to October ٢٠٢٠ [Map]. Retrieved from https://reliefweb.int/map/iraq/flood-hotspots-iraq-october-٢٠١٨-march-٢٠١٩-october-٢٠٢٠

٢- https://political-encyclopedia.Org\libary\٧٤١٢

٣- StatCounter. (n.d.). Social media stats Iraq. Retrieved July ٩, ٢٠٢٥, from https://gs.statcounter.com/socialmediastats/all/iraq?utm_source=chatgpt.com

٤- Terrorism: Concepts, Causes, and Conflict Resolution, Jan ٢٠٠٣ ١٤ يوليو ٢٠١٩ على موقع واي باك مشين.

سادساً: المصادر الأجنبية

٥- Angus Martyn, The Right of Self-Defence under International Law-the Response to the Terrorist Attacks of ١١ September نسخة محفوظة April ٢٩, ٢٠٠٩ على موقع واي باك مشين., Australian Law and Bills Digest Group, Parliament of Australia Web Site, ١٢ February ٢٠٠٢.

٦- Schmid, Alex P. (٢٠١١). "The Definition of Terrorism". The Routledge Handbook of Terrorism Research. Routledge. ISBN:٩٧٨-٠-٢٠٣-٨٢٨٧٣-١p.٣٧.

٧- Schmid, Alex P. (٢٠١١). "The Definition of Terrorism". The Routledge Handbook of Terrorism Research. Routledge .٣٩ ص. ISBN:٩٧٨-٠-٢٠٣-٨٢٨٧٣-١.

٨- Schmid, Alex P. (٢٠١١). "The Definition of Terrorism, p ٥٤.

٩- U.S. Code § ٢٦٥٦f - Annual country reports on terrorism". LII / Legal Information Institute .(بالإنجليزية) Archived from the original on ٢٠١٩-١١-٢٨. Retrieved ٢٠١٩-٠٣-١٠.

١٠- Williamson, Myra (٢٠٠٩). Terrorism, war and international law: the legality of the use of force against Really aj ٢٠٠١. Ashgate Publishing . مؤرشف من الأصل في ٢٠٢٠-٠١-٢٤.ISBN:٩٧٨-٠-٧٥٤٦-٧٤٠٣-٠ص. ٣٨.

١١- Williamson, Myra (٢٠٠٩). Terrorism, war and international law: the legality of the use of force against Afghanistan in ٢٠٠١. Ashgate Publishing. P٤٣.

١٢- Schmid, Alex P. (٢٠١١). The Definition of Terrorism. In: The Routledge Handbook of Terrorism Research. Routledge, London & New York.

١٣- Kruglanski, Arie W., et al. (٢٠١٨). ISIS: Its History, Ideology, and Psychology. In: Handbook of Contemporary Islam and Muslim Lives. Springer, Cham.

١٤- Williamson, Myra (٢٠٠٩). Terrorism, War and International Law: The Legality of the Use of Force against Afghanistan in ٢٠٠١. Ashgate Publishing.

١٥- Martyn, Angus (٢٠٠٢).The Right of Self-Defence under International Law: The Response to the Terrorist Attacks of ١١ September. Australian Parliament, Law and Bills Digest Group.

١٦- Ibrahim, H. K. (٢٠٢٣). Terrorism in Iraqi society: A socio-anthropological vision after ٢٠٠٣. Lark Journal.

١٧- Terrorism (٢٠٠٣): Concepts, Causes, and Conflict Resolution.

١٨- Annual Country Reports on Terrorism Legal Information Institute (LII) Schmid, Alex P Defining Terrorism – Working Paper / Report. International Centre for Counter-Terrorism (ICCT).

١٩- Australian Parliament Website (٢٠٠٢). The Right of Self-Defence under International Law – Archived Version.

Abstract

The world has witnessed a radical transformation in communication and the rapid development of social media in recent decades, providing vast opportunities for interaction and influence. However, this has also given rise to intellectual phenomena, most notably intellectual terrorism, which relies on the exploitation of digital space for liberal ideas, polarization, and groups.

This study analyzes the role of geopolitics in the development of intellectual terrorism in the Middle East, using Iraq as a case study. The political, security, and media interventions in Iraq have created an open arena for the continuous spread of influence through cyberspace.

The study concludes that social media has become an effective tool in shaping the political landscape of the region. It has exploited revolutionary weaknesses, divisions within the political movement, and the misuse of freedom of expression by recruitment networks and extremist ideologies, particularly among young people in Iraq. The findings also indicate that Iraq's geopolitical context, with its open borders and multiple allegiances, is one of the most prominent geographical areas for the influence of digital thought. This study aimed to uncover the political power that exploits and contributes to communication, recruitment mechanisms, and media outlets, thereby fueling sectarian conflicts and destabilizing security. It also sought to analyze the geographical distribution of intellectual terrorism and the digital network, linking it to social, political, and demographic changes. The study employed descriptive analysis stages and concluded that Iraq is among the countries most affected by this phenomenon, due to the popular uprising, security challenges, and widespread digital illiteracy. The study suggests that activating digital communication, raising public awareness of the dangers of intellectual terrorism, and fostering cooperation are crucial to countering the use of cyberspace as a tool for division.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Maysan – College of Education

Department of Geography

A geopolitical analysis of the impact of social media on the development of intellectual terrorism in the Middle East: Iraq as a model

A thesis submitted by the student

Huda Adel Jabbar

To the College of Education Council, University of Maysan

As part of the requirements for a Master's Degree in

Geography Political Geography

Under the supervision of Professor Dr.

Dhuha Laibi Kazim Al-Sadkhan

٢٠٢٦ AD **١٤٤٧ AH**